الذخائر وشرف السعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتتبع القواعد اليقينية اذ هي القصوى ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتنتفع به العقول الهيولانية ومما يقضي الانسان فيه العجب انا على الانسان قد انقرضت سالكا سبل العرفان غير متنكب في الخوض في ثلاث وظلمات الشك والحرمان حتى تشطر من عمري في تحصيلها ولا سيما من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت شديد الاشتغال من سالف الاوان شديد الاكثار التوجه من اول الريعان الى تقييد ما جرى على طرف لساني من تقدمي من علماء الاعصار ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار وقيدت ما سمحت به قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي الجريحة حين اشتغل بمباحثها من النقض والابرام اوراقا متشتتة في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت الحال وتفرق البال وبعد مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة الهداية للحكيم الكامل والحبر الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لدي اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استعدته من ابتكارات الحكماء وسيما نحو ما استنبطت من ايماضات العلامة وتلويحات قيم مضيفا الى ذلك ما تحقق عندي وثبت به والمرجو من الله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم

سبب التاليف

مكتوبة تشرعت به اجابة لملتمسه وادامة لمسيرة حرية اى كشف المطالب و المعانى كاشفاً الوجوه المقاصد والمبانى مائلاً عن طريقة المجادلين الذين يجدون فى ابراز الالفاظ لا فى وجوه بواطن المعانى ومن استنفد عمره من رقدة الجهالات ونبهه الله الى ان يمشى بالحق وهذا الكتاب الى طريق الرشاد ومدارك الصواب وبنى لطائف افكار لا يكاد يوجد فى مطاوى الكتب الكبار وودائع اسرار لا يستدل اليها الحكماء فى الاعصار والمسئول ممن حصلت من قريحته على العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب عن حسب العصبية من الخروج عن الانصاف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع العثرة والزلل بشرط المهارة والنظر الغائر مع الامعان والفحص الدقيق وليستمد من الله ان شرع فى المقصود بتعريف الحكمة وبيان اقسامها مستعيناً بواهب العقل و مفيض الجود فقال الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود فى نفسه

الحكمة صناعة نظرية

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس
وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود فتستعد بذلك السعادة القصوى
وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية
ومثاله علمنا بان العالم حادث وان له صانعا قادرا عالما وان السماء كرة
وان النفس باقية والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب
الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف يمكن ازالة
المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان الاول علم بشيء لا تاثير لنا
فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشيء يكون المطلوب
من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف
من الحكمة العملية لان كل ما يحصل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا والوسيلة
في كل شيء انقص من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون منزلة من تلك الاعمال
ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من المعارف الالهية والعلوم القدسية وذلك
يدل على ان الحكمة العملية ادون مرتبة

الحكمة النظرية والعملية والاول اشرف

من الحكمة النظرية بكتبٍ وايضًا فان ما به تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية
ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الحكمة
العالية من النقص ولذلك يدوم الاولى بدوام محلها بخلاف الثانية فانها قد تزول عن محلها
وهذه هي الحكمة الشاملة مبلوّ الكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات الانسانية في هاتين
المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكمًا
والحقني بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابًا لموسى على نبينا وعليه السلام
فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة
النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا
وعليه السلام قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيًا وجعلني مباركًا اينما
كنت كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة و
الزكوة ما دمت حيًا وهو اشارة الى كمال القوة العملية

الكمالات منحصرة في استكمال القوة النظرية والعملية

وقال الله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم فاعلم انه لا اله الا الله اشارة

الى كمال القوة النظرية واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال

القوة العملية وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات ايضا وقع اشارة الى كمال هاتين

القوتين فقد ظهر بنور الوحي ونور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم

والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم الحكمة

الامور التي ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها

استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور

ليست تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل

الى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة

العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق

بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو كذلك فقسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها

ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط

المادة كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والجوهر

الحكمة النظرية
ثلثة اقسام

والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان شيئا منها لا يفتقر الى المواد الجسمانية ولا يكون على سبيل الافتقار والوجوب ومواقف التقسيم العلم الاعلى هذا العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى اي الشبيهة بالاله علما وعملا ولما كان الاشرف بعض العلم موجبا لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة ولكونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمى بالاثولوجيا اي معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريدا ما ولا يحتاج في فرضها موجودة الى خصوص مادة واستعمل في ذلك الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها لا في حدودها وانما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتراض به من حيث ينتقل بما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة الى ما ليس محسوسا اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او ساكن

علوم التعاليم الاربعة

فى المتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون
له نسبة تأليفية اولا يكون فالاول هو الموسيقى والثانى هو الحساب ومنها
ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى
فى فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلا
لا يمكن ان يفهم او يتصور الا فى لحم وعظم والنطفة الا فى الرحم
بخلاف المتغير وهذا هو العلم الطبعى وموضوعه جسم العالم
من حيث ان له مبدا حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد
فرق الشيخ الالهى صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة
بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان
الموجود بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة اوكثرة من غير ان يصير
رياضيا او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو ذو
عدد لا فى الوهم ولا فى العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع فى الاعيان الا فى مادة فعلى هذا اورد الحساب الهندسة ما كان
يوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله فى صناعة العلم الكلى مع انه من اقسام
الرياضى فلو اشترط فى العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير

> قد فرق صاحب الاشراق بين الحساب والهندسة

من تقاسيم الوجود وان تركه على صحة التقسيم فهو حال موضوع الحساب فيما يتعلق بالتقسيم المشهور ولا يخفى ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في وجوده وجود مادة مخصوصة او لا يستدعي ذلك فالاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير المنزلية والسياسات الانسانية لا تخلو اما ان تختص بشخص واحد او لا فالاول هي الحكمة التي يكون للانسان معيشته الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والتي لا تختص بشخص واحد بل لا تتم الا بمشاركة تم بها الاجتماع وذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا او لا تانس به لوضوح

وفي القسمين الآخرين صنف من حكمة القسمة ولافلاطون كتاب في غاية الجودة واللطافة
يتعلق بالشريعة والسنة ويسمى بالنواميس ولارسطو ايضاً كتاب في ذلك ولكل منهما
كتاب في سياسات الملك ومن صنف المعلم الاول كتاباً حسناً في تهذيب الاخلاق وتصنيف
من المتاخرين ابو علي بن مسكويه كتاباً احسن فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة
وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو خص موضوع الحكمة
بالموجودات العينية لخرج منها العلم بسائر الوجود من الامور العامة وما ابحث
عنه من ان الامور العامة هل لها افراد موجودات بل تحمل على الاعيان ولو
يتخلص بتكلف مستغن عنه وكذا في جل المسائل دون المبادي اذ لا فرق بين
الموجود والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء
وهذا الكتاب مرتب على امور ثلثة المنطق والطبعي والالهي تقدم
الاول لكونه علماً آلياً وتاخير الثالث لكونه علماً وراء المحسوسات وذاك تعليم

هذا الكتاب مرتب على امور ثلثة

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب الابعد اقتداء بالمعلم الاول قيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية لابتنائها فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المحوية عنها فى الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية بان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان كون الامور التى تبتنى عليها مسائل علم الهيأة موهومة بمعنى غير محققة الوقوع فى نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط والنقاط التى تتعين بالحركة كالمناطق والمدارات والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس فى عدة مواضع من كتبه صريح فى ان هذه الامور كما توجد فى الجسم بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير محققة فى نفس الامر ولا ايضا يقتضى رفض العلم الذى يبتنى عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهى والطبعى والخلقى على ما ذكره بطلميوس فى صدر

اعراض المصنف عن الحكمة الرياضية والعملية

ناب المشتغل بالمعرفة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان على دقائق
سعة عالم الوجود ولطائف حكمة خلاق الجود والجود تنقص عظيم واوة شل بيل
طالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احدهما من الرياضي والطبيعي
على الآخر في الشرف والفضل فكل قد مال الى طرف ترجيح مذكور في اسفارهم والحق ان الحكم
بتفضيل احدهما مطلقا على الآخر غير مسلم بل كل واحد افضل من وجه اما
الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة والسكون وهو امر جوهري والرياضي
يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهر والجوهري اشرف من العرض
والعرضي والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية ولواحقها
تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي اكثر
على النفس والرياضي يعطي الآن ومعطي اللم افضل والرابع ما ذكر من ان الطبيعي موضوعه
وموضوعه امور حسية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرهما مبني على التوهم
الامر المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام والخامس ان الطبيعي يشتمل على العلم الحكمة

كل من الرياضي والطبيعي اصل من الآخر من وجه

الشمائل والنقش في المادة المتابعة وهي أم الصناعة ومعرفتها أشرف المباحث بعد أمهات المسائل الإلهية وجل أبنيته والجاهل بمعرفتها لا يستحق أن يقع عليه اسم الحكيم وإن أتقن سائر العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها أفضل من حيث ه وأما الرياضي فهو أشرف من الطبيعي بوجوه أحدها أنه أقرب إلى الأمور المجردة عن المواد بالكلية فهو واسطة إلى الإلهي فهو أفضل ومنها أن الأحوال الوهمية والخيالية حين متناهية والقسمة هنالك لا تقف عند حد فهو أجل مما هو محصور بين الحواصر ومنها أن الأمور الرياضية أصفى وألطف وألذ وأتم من الأمور المكدرة الجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط في البراهين العددية والهندسية بخلاف الطبيعي بل الإلهي ومن أجل ذلك قيل إدراك الإلهي والطبيعي من جهة ما هو انسب وأحرى لا باليقين أما الأول فلكونه ما وراء مدركات الحواس بالكلية واستغرابه عن مخاطباته وأما الآخر فلعين حال الحصر وحال العشق بالأغشية الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على إدراكها ولو وقف

الى انقضاء صائل ذلك العلم وما فيه من اللطائف والغرائب لادى ذلك الى طول
واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه كان في الزمان القديم من شأن الصبيان
الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدل له بكلام الحكيم سقراط انا ما رأيت الاشتغال بالعلم
الرياضي في آخر عمره ولم ينتشر له ذلك الجوهر الرائعة الى نقل فيها علماء الملاحم المطران
لكن مشتغلا بافضل العلوم واشرف الصناعات اعني الفلسفة ولما انقرض
المشتغلين بالرياضيات اشتغالا استغراقيا فهذا الحد لا يدل على مفضولية العلوم
الرياضية مطلقا الا عن العلوم الالهية والذي يدل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يريدون بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها ولا شك في افضلية
هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون الصبيان كانوا يشتغلون به في قديم
الايام لا يدل على خساسته بل هو علم صعب شريف والخيال فيه معاونة بينة
ولكون الخيال فيه معاونا والمستولي على الصبيان هو الخيال والوهم لا جرم كانوا يشتغلون
فيه لتمرين اذهانهم وتدرب عقولهم على قبول الحق ودرك الصدق

ولنقتصر في هذا الفن منها على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان الاخيران من هذا الكتاب
مستعينين بفيض الحق وملهم الصواب **القسم** الثاني في الطبيعيات التي هي احد
اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة التغير وعرّفوه
بانه جوهر يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي
جعل جنسا ليس هو الموجود بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى
جنسا لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث هي هي وبيان
ذلك ان الفصل للمقسم لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لانه
خاصة للجنس كما ان الجنس عرض عام له بل في ان يوجد ويحصّل بالفعل فانه
كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي
للعقل واذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود لا في موضوع فيكون هو سلب
الموضوع لكان فصله الذي يحصّل وجوده مقوّم ماهيته اذ ماهية الوجود
لا غير وايضا

القسم الثاني في الطبيعيات

يكون عن العدم شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت افراد الجواهر كلها

واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واذا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح

لان يكون عنوانا الحقيقة الجنسية حتى احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى

الى تخصيص الشيء بالممكن كما في الحواشي القديمة والا لكان كل من علم ان شيئا في نفسه

جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان الجوهر المكتسب

من صورة شيء مجردة عن مادته صورة الجوهر جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء

على اتحاد الماهيات في انحاء الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة

المذكورة بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو

ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان وجودها

في الخارج لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او في الاعيان وليس

اذا كان في العقل هذا بطل ان يكون ماهيته في الاعيان ليست في موضوع

بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور لان

ماهيته اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمصابيح الذي في الكهف

الطبعيات

لا يقدح عدم جذبه الحديد بالفعل في كونه جاذباً للحديد اذا صادف الحديد

حتى قوته جاذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج الكف وحمل الجوهر هنا

المعنى على الانواع التى تندرج تحته يكون لذواتها لا لعلة كما هو شأن الذاتيات من انها

لا تعلل واما حمل كونها موجودة بالفعل الذى هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في

موضوع عليها فانه لا محالة يكون بسبب لا بحقائقها المكانية اذ لا تكون موجودة الا بسبب

كيف اذا لم يكن حمل الوجود بالفعل على ماهيته من الاجناس العوالي التى هي الاجناس

العشرة الا بسبب لا يحمل الجنس الذى لا يعلل بين شيئين باصالة فضلاً عن سلبه الجنسية

شيء ولا الصالح باضافة مفهوم تعالى اليه وهو قولنا في الموضوع جنس الاعراض بل هذا

اى هو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم مما ذكرنا ان مفهوم العرض اسم

من مقولة الجوهر باعتبار الوجود لانه لو كان الجوهر الذي يصدق عليه انه موجود

بالفعل لا في موضوع ويصدق عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر

بحسب ماهيته وجوهر باعتبار وجوده في الذهن ولا منافاة فيهما اما الثاني فلان مقولات العرض

الطبيعيات

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء وبين مفهوم العرض مما يعرض
لجميع المقولات في الذهن ولتبع مباني الخارج واما ما أورد من انه على تقدير كون الصورة
العقلية جوهرا وعرضا الكم كونها جوهرا أو كيفا يلزم دخولها تحت مقولتين لصدق عدم اقتضاء
القسمة والنسبة عليها فمندفع بانه ان أريد بالكيف ماهية من شأنها ان تكون في حقيقتها
بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية للقسمة والنسبة
فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما
باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان على شيء ونتج عن الطرفين
وهكذا القياس باقي المقولات وان أريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا للقسمة
والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها في الذهن على نحو ما مر في
معنى العرض فلا تمانع بين الاعتبارية وبين الجوهر فلا يلزم اندراج الصورة العقلية
تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم
كليات الجواهر جواهر انها من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

الطبعيات

والذي هو فإنه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود إليه يكون بحيث توجد تارة في
الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فإنه
بحيث يجذب الحديد تارة كما إذا كان في خارج الكف ولا يجذبه أخرى كما
إذا كان فيه فإنه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات وأخذ الكلي
مكان الجزئي فإن الكلي الذي ذاته في العقل يتخيل وقوعها في الأعيان واستغناؤها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه والجذب
الحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي أي الماهية بلا شرط والمعقول من
الجوهر وإن كان عرضًا بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليًا لكنه
جوهر بحسب ماهيته فإن ماهيته ماهية شأنها أن تكون موجودة في الأعيان
لا في موضوع أي أنها معقولة عن أمر من شرط وجوده في الأعيان أن لا يكون
في موضوع والتمثيل بالمغناطيس إنما يكون باعتبار أن ماهيته تجذب
الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها

الطبيعيات

واذا وجد مقارناً للكبريت لا يسائل ولم يجذب الحديد ووجد مقارناً لجسم حديدي يحدث لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكبريتي حيث يحل هو في كل منهما بصحة والحديدة وهو انه جوهر من شانه جذب الحديد وقد حكمت من صرح الشيخ في الهيات الشفاء بان حصول الجواهر لا يجب ان يكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزومات حتى يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية واذا لم يندرج تحت مقولة الجوهر جاز ان لا يندرج ايضاً تحت شيء من بواقي المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج فلا يلزم من عدم اندراج حصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر لما اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء

هذا والموضوع لكل شيء على ما نؤول اليه

الطبيعيات

مفصل كلام المحصلين من المشائين هو الذى اذا قيس الى ذلك الشئ لا يكون متقوما به اى من حيث ماهيته فالهيولى بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها فى تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمى وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها مطلقا والمراد من الامكان فى تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغنى عن قيد الامكان اذ ربما لا يتحقق بالفعل فرضا ما وليس المراد به الفرض المتقل يرى بحتمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل فى الرياضيات وقال الامام الرازى المراد من الامكان فى تعريف الجسم هو الامكان العام لا الاستعدادى لئلا يخرج ما يكون الابعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب كما فى الافلاك المتحركة وما تكون حاصلة لا على طريق الوجوب كما فى الاجسام المصلحة وقال ان الكرة المتحركة يتعين بها نقطة بالفعل انتهى اقول الحق المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها حيثية ذات الجسم وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا بل الحكم عليه بذلك بعض بحسب البرهان فجسمية الكرة كما صرح به الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحور او خط آخر وكذا جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانهما متأخرة عن ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد المتقاطعة المفروضة في نحو الجسم لا الابعاد السطحية الاطرافية التي تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح المكعب لا يقال يخرج مثلها من قبيل الجوهر لانا نقول فعلى هذا ينبغي ان يوجد في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور انما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

الطبعيات

وجود السطح الجوهري وأما ثانياً فلما مرّ من الاشعار بان المعتبر في الجسم قبول الابعاد على هذا الوجه وان كان قابلية الابعاد كيف كانت على هذا النحو الثاني اولى واعترض صاحب المباحث المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها او نقول الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجوهر الذي به يتحقق الامكان والقبول وحقيقة الصورة الجوهر الذي به يتحقق الفعلية والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزء من القابل فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة او نقول القبول هنا ليس بمعنى القوة والاستعداد

بل مثل الانسان وعلى المعنى قد يجامع الفعلية كالوجوب والقبول بالمعنى الاول

لا يجامع الفعلية وهو من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم ان الابعاد وهي نهايات

الجسم لا يتوقف على الهيولى لان حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجودها كما

ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا او يقال المحقق ايضا علم ان جسمية

الفلك ليست بواسطة الابعاد الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان

والقابلية اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية ان جاز فانما

يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل والجسم ليس كذلك لو قوعه

تحت جنس الجوهر وله فصل ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا

ما يعبرون في الحد وعن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل انه

الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد والمشتركة وفي حد الزمان انه

المقدار لا تشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان الحيوان المدرك للكليات وفي حد

الهيولى الجوهر المستعد فتعبيرهم هذا بالامور العدمية او الاضافية عن مباديها

التي هي الفصول الحقيقية فليكن

الطبعيات

التبدل اي العرضية او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا القبيل ورتبته
على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبيعي في الفلكي والعنصري والبحث عنه اما على
وجه يعم قسميه او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها
مبادي للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات الفن الثاني
اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم وتقديم البحث عن احوال
ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من جلاوته الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية
ويقال له السماع الطبيعي وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبيعيات والاحط
سماعا ثاني سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل في ابطال**

الطبيعيات
فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتألف من اجسام او مركب يتألف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد منها ذهب ذاهب فذهب جمهور الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية واراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتأتى بابطال وجود ما لا يتجزى

الطبعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

أصلاً من ذوات الأوضاع بالاستدلال الذي يقال له الجوهر الفرد كما حقق في الفصل في المقصد عنه بالجزء الذي لا يتجزى إنما قال إن المقصد في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه أي الأجزاء المتناهية في نفسه كما تقرر في الحواشي القديمة ولما كانت مسئلة إبطال الجزء من مبادي مسألة الهيولى والصورة واللازم منهما من العلم الأعلى أي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وهنا أراد بيانها في صدر هذا الفن وأما أنها من أي علم تكون فنقول ومن جعلها من الطبيعي إنما بأن الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات الغير المتناهية وإن بطلان الجزء في قوة قول الجسم انقسامات لا إلى نهاية لزم أن يلزم قبله أن موضوع المسئلة يجب أن يكون إما من موضوع العلم أو نوعاً منه أو عرضاً ذاتياً له

المطلب

إبطال الجزء الذي لا يتجزى

نوع منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وانّ الحكمة باحثة عن
احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وانّ البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره من العلوم الجزئية
ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدأ للفصل الجسم الطبعي
على ما ذهب اليه المحققون وهو بناء قبول الانقسام لا الى نهاية
وموضوع العلم وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم قابل للانقسام الغير المتناهي لا يكون من مسائل
الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالٰهي فمسئلة الجزء على اي تقدير
يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب
فيها الزعم لا ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة حركاته
وقواه وانفعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى

دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءاً بين جزئين فاما ان

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين اولا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن

مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل محال ولاتحاد الحيز كلا او بعضا في

الوضع والاشارة محال وللزوم وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط

في احد الطرفين اما بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما يلقى وبما لا يلقى احدهما او كلاهما

وعلى الاول يلزم ان لا يحصل التاليف حجما وايضا فهو يكون وسطا وطرفا وقد فرضنا

الوسط والطرف هذا خلف مثبت كونه مانعا من تلاقيهما فانه يلاقي الوسط

احد الطرفين بغير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض عليها بان ما به الملاقاة

هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب

عنه بان ما تلاقي منه احد الطرفين غير ما تلاقي منه الطرف الآخر والا لكانت الاشارة

الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة ولقائل ان يفرض في ذاته شيئا

غير شئ فيكون منقسما ولو وهما ورد على الوجهين الاول بانه ان اريد ان المحلين

متغايران بالذات فتغايرهما في الخارج او الوهم وذلك باطل اما الاول فظ

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في ما الاحول الا بالاستلزام او يحصي وفي

زيد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلو سلم استلزامه ان يتوهم فيه شئ دون

شئ ولو لا يجوز ان يكون الانقسام الذي يقتضيه الحلول عند العقل مرتفعين

مستلزم للانقسام اذا حصل ذلك يفرض فيه شئ دون شئ مساويا لبعضه ليس اولى بان يكون

موصوفا باحد الطرفين من كله كيف والحلول السرياني اذا لم يكن ممتد لم يجب

حلوله في جزء العمل الممتد جزء يكون بعض من المحل مختصا بحلول احد الطرفين

وبعض اخر بحلول الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك من عدم الانقسام بحلول

ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى والاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين و

الاشارة مستلزمة لجواز فرض شئ دون شئ بالبديهة والمنع مكابرة والثاني

من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما

فقط او يلاقي منهما بالاكثر او من كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن

على الملتقى متعين

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

احد القسمين لا جزئين فيلزم الانقسام وفي الحواشي الخربة ان الاحتمالات فيه ترتقي
الى عشرة اشار بعض الشراح الى بعضها وترك البواقي تعليك باستنباط الجميع ولنا حجة
البها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا قوية على ابطاله سوى الحركة
المصنف الا انه اختار منها ما يبتنى على حقيقة الموثوقة حيث لا يبتنى شيء منها على اثبات
الدائرة والمثلث وامثالهما ولا على حركة الجزء وشيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
لأذهان الناظرين وتمرينا للخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتنى منها على الاصول الهندسية
فالاول انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد من الضلعين المحيطين بها
عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين لشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية
فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر
يوجب القسمة بل التحقيق أن ليس للكسر جذر وكذا كل ما مربع صحيح
أصلا ولا يمكن للعدد الاصم الذي يوجد في الواقع فيلزم جعل اصل المحسوس ان لا
يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك ان ...

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد مساوى لمربعى قسميه وضعف ضرب
احد القسمين فى الآخر فاذا اخذنا هذا الاصول اذا فرضنا الثلثة وكسرا فمربع الثلثة
عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه الستة لان ما يحصل من ضرب الكسر
فى الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة فى الكسر حصل كسر او ستة
من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع
ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذى كسر
والشك فى مجرد الكسر واضح وان قيل الحجة مبنية على امكان وجود المثلث القائم
الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان المصير مخطى فى امر الدائرة والمثلث وغيرهما
من الاشكال وانما هى اشكال مضرسة بحسب الواقع كما نعلم عدم قلت ثم مع ذلك
لا يشك فى المربع القائم الزوايا المتساوى الاضلاع على ما ذكره الشيخ فى طبعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

الطبعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

الى مثلثين قائمي الزاويتين فتلزمهم الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه
والثانية ان مربع قطر المربع بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع
نسبة اذا اثبت بالتكرير صارة ضعف ما بين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع
نسبة الجذر الى الجذر مثنا بالتكرير ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة
مثناة اعني الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير دون الاعداد
وهي بما يتحقق بين مقدارين لا يوجد لهما عاد مشترك اي ما يفنيهما باسقاطه عنهما
مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث تنتهي الى الواحد العاد لجميع فتحقق
النسبة الصمّية في الاجسام دليل على انقسامها **والثالثة** ان اوقعنا خطا مستقيما
كالوتر على زاوية قائمة

المطلب
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

يكون كل واحد من ضلعيه بخمسة اجزاء كان الوتر جذر خمسين خكر العروس واذا جزء زما

طرف الوتر من احد الجانبين جزءا واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الآخر اقل من واحد ادلوكان

واحدا صار احد الضلعين ستة والآخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين وخمسين مع كونه

بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام **والرابعة** انه حد ضلع القائمة اذا كان ثلثة

والآخر اثنين كان الوتر اكثر من ثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة لشكل الحمار

والخامسة ان اقليدس برهن في عاشرة اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب

الخط من اجزاء وتر عدد الزم انقسام الجزء الوسطاني **والسادسة** انه بيّن في ثانية كتاب

اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم

الآخر فلو فرض تركب الخط من ثلثة اجزاء وتيسر على العدة كان احد قسميه اثنين والآخر

واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة فوجب ان يكون قسمته

لا على الصحة قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على

ما بينه اقليدس مما يبتنى على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم

الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء الا ان طريقه ان يجعل

خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول

الطبعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

طرفه الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول يحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل من حركة الطرف المتحرك وفي وسطه نقطة هي الطرف الثابت وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي أدير ولا نعني بالدائرة الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض حجة على منكري الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يعين امكان المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتأديها الى الخ وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالها بطريق الحركة انما يبتنى على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه في العرف من امر البرهان لا يثبت الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان آخران لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء بان الشيخ في الشفاء والنجاة بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق بناه على اثبات الطبيعة للاجسام وان مقتضاها في البسائط

المبحث الثالث
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الاشكال ليس الا الاستدارة فلنسلم بان الكروية على الخصوص لان سائر الاشكال الزاوية
له من الاشكال المضلعة والمفرطحة ان يكون بعض اطرافه ابعد عن المركز وبعضها اقرب
الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا ثم اشار الى وجود الدائرة بسبب
خط يحدث او يتوهم في الكرة بل واصحاب الجزء يدعون ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض
الشكل المربع مستديرا متعرضا كان موضع منه اخفض من موضع فهو اذا انطبق طرفا
خط مستقيم على سطح فرض مستويا وعلى نقطة في خط استوى عنه في موضع
كان الطول ثم اذا انطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخص من المحيط كان اقصر
امكن ان يتمم قصيره بجزء واحد او اجزاء وان كان زيادة الجزء لا تسويه بل يزيد على
ما ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا ينفصل بفعل ففي وجه ذلك فلنذكر الرجم
هذا الفصل من بعينه فاذا ثبت لا سبيل الى عدم الرؤية في البرهة التمام للذهاب
وقف على مذهبهم استحق كرامة وكلام اصحاب الاتصال في ابطال

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الطبعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

رابعها من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة منها من جهة تركيب المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع اي المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء شيئا فاما وهو خلاف المحسوس او لا فلا قل منه فيقسم ومنها من جهة الحركات كما اذا تحركت حركتين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر وكل منهما فوق طرفي ثلثة اجزاء وهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومنها من جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس يمتنا بواسطة ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك الظل اقل والا لكان مسامتة الشمس دائرة مساوية لما ادارها على جسم صغير وقولهم انه لو دهن سطح من جزء لا يتجزى لكان الوجه الذي يحاذينا وراء غير الوجه الاخر الذي لا نراه وان الواحد لا يكون مرئيا

ديوم في حالة واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه اضاءها ذلك

الوجه دون الوجه الاخر ومن جملة القائلين بالجواهر الفردة قال ان الجسم ان

لو شاء القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار

لاستوائهما في عدم نهاية القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة

ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان الجسم المفروض لا جزء له

بالفعل بل بالقوة وسلم عدم النهاية بالمرة يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير

المتناهية وبينهما من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس للاجزاء اقسام ما لم يقسم

وان امكن تساوي كل منهما صاحبه في العدد فكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر

ولما للجبل اعظم وهكذا الى غير النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام من

ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه

بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع المنقسمة تحته الغير

المتناهية هي نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا

الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية

الطبعية
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

سن مسه وبين مربع ساقيه من انه اذا كان هناك لسائر عن مساقيه بالعدد فاذا
ضرب بعض مساو سهاال سمى متساو او مربعه معدا ان المجموع على مقدار الحدهما
فكل اذا انضرب بعض سعض برابو مربع مساقيه يحصل للعدد الى الحسن المساحة
سطحا واما ان اضاف الذراع المسد احله العين المساحة لا يحصل سهاما الذراع
بصحيح لو كانت دات الاضافات التي حصلت الى العدد برادها سه مساحة مرحانب
كون متراين من الجانب الاخر فيكون المجموع سير متساو ومع ان ملك الاجزاء مما
يبطله برهان التطبيق واصابت وجد منها الكرة بما مر سه على ما حررة واصحا
الدلائل على ابطال الجزء ما سمى على انه كان بين المربع والمثلث المتوازي اويه
مما ممكن لمتكلمون دى وجود ها فيو انسال الجسم كعمض الوجوه اى ذكرها
المحقق الجرجي في شرحه للمختص كيف سهمن فرض مثلث متساوى الساقين الذي
مركب من اجزاء قاعدته على خمسه اجزاء كل من ساقيه وان الاسراج

المطلب ابطال الجزء الذي لا يتجزى

بين الساقين يتساعد الى ان يصير بقدر جزء واحد وبعد ذلك يصير اصغر وكما في
الحواشي القديمة من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر ذلك الاولاك
مقتن از ثلثة اجزاء لا تتجزى بيانه اللزوم ان نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها
مركبا من الجواهر الفردة يكون الوسطاني قطر المجيب وواحد حاسيه خط اب والاخر ج
د او وصلنا من نقطتي ا ء خط ا ء لكان مارا بالمركز وملاقيا بالمحيط من الجانبين
مع انه لا يلاقي خطوط متصلات فيكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال
السيد المحشي اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة وفي الهيات
الشفاء حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم ان يكون قطر
المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلعه وانه مح ثم نقل منها وجها آخر على نفي الجزء
والعجب ان محقق الحاشية غير مذكور في الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك الدليل و
غيره وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

الطبعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

لو تر بها سطح مما العاس ارحة سطو جوهرية كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل ماذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس السطوح الجوهرية لايمكن وقوع خط جوهري في قطر المربع سطحي الا اذا كان الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من المعتزلة وافق الحكماء في قول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيا حد تلك الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على ابطال مذهبه اولا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية ولو في ضمن جسم اخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها موجود واذا وجد منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لانها اجزاء مقدارية متشابهة في الوضع ثم تعميم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم بنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجي فلو لم يكن اجزاء كل جسم

المطلب
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

متناهيه لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد السطوح والتاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاجزاء الى الاجزاء لجواز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الحجمين من النسب الصمة التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاجزاء لان نسبتها عددية قطعا ولقائل ان يمنع الاول بان مجرد ازدياد الزاوية في الاعرج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها وعند هذين الامرين تازديادا الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا لكن تحقيقا لخلط النسبة الا ان الغرض التنبيه على ما هو المعترض

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وعلى الثاني بأنه لما كان الجسم عنده مركباً من الأجزاء التي لا تتجزى عند حد لهما ذ مشترك هو الجزء الواحد فيكون القسمة متساوية ولا يكون حتماً مالم ينته إلى الأعداد والمقادير إنما هي لوجوب انتهاء الأعداد إلى الواحد بخلاف المقادير فإذا كانت المقادير أيضاً مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية إلى الواحد فلم يبق الفرق إلا أن يكون الوحدات في أحد المقادير وضع وفي الأخرى غيرها ونقل أنه الزم أصحاب تناهي الأجزاء أصحاب النظام عند مناظرة اتفقت لهم بأنه يلزم من كون الأجزاء غير متناهية في الجسم أن لا يقطع مسافة محدودة إلا في زمان غير متناه لأنه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر واشتغال جزء غيره إلى حيزه فإذا كانت الأجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه وإن يكونوا القول بالطفرة ثم الزموهم أيضاً بأن كون الجسم مشتملاً على ما لا يتناهى من الأجزاء يستلزم أن يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الأجزاء فهذا أصحاب النظام الزموا أصحاب تناهي الأجزاء تجزية الجزء القريب

المطلب

إبطال الجزء الذي لا يتجزى

من قطب الرحى عند حركتها بعينه ما قطعه جزء ولما لكون القريب انقطاعا من الميل الزموا
ان البطيء يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى
عند حركتها واستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك ومما الزمهم هؤلاء
سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان
يقطع جزءا او اقل او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او
الانقسام فتعين سكون المتحرك وهذا الزموه كما الزموا تفكك الرحى وقالوا ايضا ان
ازمنة التفكك في الرحى والسكون في المتحرك لا يشعر بها الحس ولم يعلموا انه اذا
كانت نسبة زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة كنسبة
فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب او كنسبة فضل مسافة السريع
على مسافة البطيء يلزم ان يكون زمان اللصوق والحركة اقل بكثير من زمان
التفكك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس اللصوق والحركة
اصلا ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم نسلم ان في اصل اتصال الجسم

المطلب
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وقوله لا انقسامات الغير المتناهية فانّ حجّتهم ما ذكرنا من مساواة الحركة للمحل وكون كل منهما غير متناهي المقادير ومنها لزوم تفتت وجه الارض بحركة ولا يخفى وسحاقته ومنها انه لو كانت القسمة غير متناهية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرّا فلا يقطع المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان الانصاف المقطوعة متناهية بلا نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق لكن اللزوم انه اذا قطع ثم البعد المفروض بينهما وصل الى نقطة كان البطيء فيها لا تقع البطيء وذلك الزمان بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الحركة تنعدم آنًا من افراد ماهية الحركة في الخارج قطعًا كما ستحقق ان شاء الله تعالى
الا بتصنيف الخيال كان بحسب الخارج بالوصول الى حد من حدود المسافة ولا تحصل بين
سببين متساويين زمان الحركة اصلًا فقد ثبت ما ذكرنا انه اذا دحرجت الكرة على بسيط مستو
يكون ما زاد دائرة منها محيطًا مستقيمًا منقسمًا نقطة بعد نقطة ويلزم منه تتالي
النقط وتركب الخط منها ودفعه بانه يقال ملاقاة الكرة للبسيط في حال الثبات و
السكون وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير منقسم في
الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان مماستها بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها
بالوهم والفرض اذ ثبت بالفصل والقطع والاستدلال بتتالي الآنات على تتالي النقطة من
قبيل المصادرة على المطلوب لان النزاع فيها كالنزاع في النقطة فان الحركات
والازمنة كالاجسام والابعاد عين متوالية الاجزاء وان سبيل الآن من الزمان بعينه
سبيل النقطة الموهومة من الخط واما ما وقع في الحواشي القديمة لدفع هذه
الشبهة فتارة

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

فان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية فلزم تتالي الآنات والنقاط مرادنا بزوال الانطباق في زمان كما ذكرنا حصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط ممنوع بل ينعدم نقطة وتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي الآنات وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان يتوجه السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح أبينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان وان شئت فافرض الكرة من حديد او حجر في غاية الثقل لا يرتفع عن السطح الا بقاسر فرض عدمه واما التلاقي فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير والمستقيم وان كان بنقطة فالتلاقي بالنقطة لا يكون الا في آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود التفوق بعينها من راس والكل ثم وكذا القول في الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق مع الا ان لا اطلاع على الحق الذي ذكر ما هو الجواب واما الثاني فلان تجاذر النقاط واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها في آن داخل في ذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني وكما سياتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان التجدد ذات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها المجتمعات في وعاء الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات الا زمنة لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد لابد ان يكون متصلا واحدا ايضا اذ كان احد المتطابقين مركبا من الافراد المتشابهة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه

الطبعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الجزء فالفرد فكذلك حكم ما طابقه من الزمان والحركة ومنها ان ما
يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان متناهيا انتفت القسمة وان كان
غير متناه فيرد ما يرد على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا
الى حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك بالانقسام الذي لا يقف لا الى ما لا نهاية
هناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف يستدعي تجزيا غير منقسم
كالحركة او ما في حكمه والجواب منع استلزام انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف
لكونها حالة من حيث القطع والتناهي ومنها ان شيئية يتوقف تحققها على تحقق ماهية
الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فاذا فرض معيتها استلزم حصول شيء غير منقسم من الحركة
والزمان شيئا غير منقسم ما زائه من المسافة ويكون الزمان مركبا من الآنات لكون
الحاضر منه غير منقسم مع انفصاله عما مضى وما سيأتي لعدمهما وامتناع اتصال
الموجود بالمعدوم والجواب انه وجد آن آخر منفصل عنه مثل ما ذكر في ان
حركة النقطة حركة في شيء كخطوط ثاني احيانا عين منقسمة وانفصاله

المتن

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

مطلب ابطال الجزء الذي لا يتجزى

منهما الآن في آن بعينه فبالنظر الى الآنات المستلزم لتركب المسافة من غير المنقسمات ولكن احدوث الوصول في آن بل آن الوصول كالانطباق والاتحاد اذ لو كون الحركة لا اول لحد وثها فيعد مع زمان آن هو المبدأ فلا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن ما فرض مبدأ مبدأ او عدم التفاوت في شيء من الحركتين سرعة وبطوءًا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في كل آن يفرض من زمانهما في اين فاين كل منهما متساوية لاين الآخر ومنها اشكال طرفة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه فاذا فرضنا خطًا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فلا شك ان بتحركه يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها ولوجه آخر

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فيتحرك القطر الى ذي حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة بدون ان تصير قائمة لازديادها وهو زائد مما انقصت به عن القائمة عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا من دون بلوغ تلك الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب الاذكيا حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاد سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل ويروي الغليل من تحصين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة طويلة الذيل فمن اراد الوقوف عليها فليطلبها من بعض كتبه

الطبقيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وإذا اتصاله وأورد بالآخر وعوارض الزاوية المحدثة الصلعية بانفصال الضلعين المتصلين

خطان مستقيم ومستدير وهي إنما تقع في طريق تلك الحركة فلاعتبار الأول خطا و

الثاني لأن شيئًا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن أن يساوي زاوية مختلفة الضلعين

وكذلك بالعكس فإنه إذا أطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على المستقيم

من ضلعيها فلا بد أن يقع المستقيم الآخر بين المختلفين أو خارجًا عنهما إذ لا يمكن أن

ينطبق المستقيم على المستدير وإذا انطبق المستقيمة الضلعين على التي مختلفة الضلعين

يختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما معًا وكون أحدهما

مستقيمًا والآخر مستديرًا لكون المستقيم والمستدير مختلفين بالماهية النوعية ومتى من أفراد

أحد المتقابلين المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمقرر أن بحسب أنقلها

يخطي بالحركة متدرجة لا يساوي في شيء من المراتب مقدارًا ما سطحيًا وبالعكس وكذلك المراتب

في السطح بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة إلى مساواة جسم ما وبالعكس فحكمه

من أحد نوعي الزاوية إذا أخرج ضلعه

الطعنات
إبطال الجزء الذي
لا يتجزى

وصار اكثر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة في البعد بين المبدأ
والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ
الى مساواة شيء من افراد النوع الآخر ولا يكون تلك الافراد واقعة في مسلك تلك الحركة ولا
متوسطة بين المبدأ والمنتهى اسمي الاول الازدياد وكذا الانتقاص بين بالاشتراك
الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يوجد لهما
عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعرض لها ابتداء لاحدهما من الآخر
بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار نصفه او ربعه او جزء من السبعة من
العشرين ذلك وهذا هو التي تقتضي التجانس بين المتناسبين وكون احدهما
مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال
للاخر منهما اي هو من صاحبه وهو لا يقتضي كون الازدياد والانتقاص بالوجه
المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا يعرض نسبة
الخط المستقيم الى الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف الخط المستقيم والخطوط المستديرة
بالفصول المقومة ولما تمهد هذا فنقول لقائل ان يقول اذا تصفحنا الحدة من متفقة الضلعين

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

نصف ما هي ازيد او انقص من الاخرى فرضنا ان تكون نصف ممكن ان نصف
كما ساواه معها انا نرى ان ثانيه تعدد واحد عن كون ابن لستين مساويا على مثل الآخر وهي به
ازيد منه لانا نقول قد ظهر انه يكون ان نصف مقدار من الاعظم من الاصغر بل دون ان
نصف مساويا له كما اذا ارساد درجة واحدة من الآلة التي تحرك مرحد الى ان نصف
الا وينبغي اعظم من نقطع اذا كانت اصغر منه بل دون ان نصف في الوصول
الى شيء من حدود الحركة مساوية له وعرفت بدقيق حقيق بالتعين واعلم ان ما
ذكروه ان كتب الحكماء الهندسية الحدوث من ان بين الخط المستقيم والخط
المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحل ماتما على نسبة واحدة لا نسبة
نسبة اعداد لا العمقية لا التعددية ولكن القدر قد وسع الشيء نتيجة انه ان مرتبا تحقق النسبة
ولكن لا مطلق النسبة وحد يتصف بالمساواة معاوية ضمنية دون المساواة وسا
نسبة العددية وما يقال من ان النسبة فرع الاتفاق والتجانس فيكون المراد منها
العددية فقط دون العمقية

فصل في اثبات الهيولى اى جوهر ليس وجود
وانه لا اتصال ولا انفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

الطبيعيات
فصل في اثبات الهيولى

فلا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى ومنشأ ما اي
من قبول الانفصال والاتصال اللذين يتعاقبان في الجسم على انواع الاجسام المحسوسة
من حيث انها اجسام وتقبل الهيئات النطفية والحيوانية والطينية والنباتية وغير
ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة او الهيولى او الطينة على اختلاف العبارات ووجودها
على حسب ما الفهم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان من
نطفة فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية نطفة وهو حيوان
وانسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا او نطفة وانسانا وهو
محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها ولم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم
حصل انسان وحيوان ثم ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل
ذلك شيء آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل من بين جميع اجزائه واما ان يكون
الجوهر الذي كانت فيه الهيئة النطفية او الطينية بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت
فيه هيئة انسان او هيئة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما الكافة اذ
كل من زرع بذرا لينبت منه شيء او زوج ليكون له ولد يحكم على المزروع انه من
بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه منه

ومن ثم ما هو معاند لا يلتفت اليه ويكتفى بالتنبيه على ما يظهر ان الهيولى من

حيث المفهوم المذكور مما وقع فيها خلاف اما النزاع فى ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى

اصلا اوهما او فرضا مما ينقسم فى جهة او فى جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون

او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها فى الخارج كما هو مذهب ذى مقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأى جماعة من الاقدمين او شئ اخر من الجسم

كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند اصحاب المذاهب الثلثة

الاول واحد بالشخص كثيرة بالانفصال والحكماء لما اتفقوا على ابطال

هذه الآراء اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال فى الاجسام شئ واحد

بالشخص لا كثرة له فى حد ذاته بحسب نفس الامر محفوظ الوجود فى حالتى الانفصال

والاتصال وهو الهيولى الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث عموم

الذى هو جنس الانواع الطبيعية بوجه مادية مركب من جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم

قابل لامتداد فى الجهات الثلث وانه لو تم الخلاف فى ان الجسم الطبيعى المذكور هل هو بسيط

فى الخارج او مركب منهما من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

هل هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي
على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما
اختاره في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو جسم اذا طرء عليه
الانفصال اما ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شيء او ينعدم وعلى تقدير الانعدام
هو عرض او جوهر فهذا اتحى محل النزاع بين الفلاسفة واختار المصنف مذهب
المشائين فقال كل جسم فهو مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر
معنى حلول الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه
هو بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه شيء
مما يرد عليه غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث يكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض والصور الحالة في محل واحد
بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء
في الشيء عبارة عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف

الطبعيات
اثبات الهيولى

فهى اليه كالنقطة فى الخط فى السطح والسطح فى الجسم ومحل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بمنع وجود الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السريانى وتارة بان الاشارة الى الطرف اشارة الى ذى الطرف فان الاشارة الى النقطة مثلا اشارة الى الخط الذى هى طرفه واكتفى باتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون المكان حالا فى المتمكن لان الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذى الطرف كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى واما اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اى تقدير اللهم الا ان يقال المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا متحدين فى الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها وهذا يخرج الحوادث عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح حمله حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على شئ من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وبالعكس ولكن الثاني ممنوع والجسم مكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي وغيره محل تامل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في السواد ولئن سلم فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد ساريا الا في الجسم بل الاسودية وبيانه ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو النعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره كاف فيه وشرط في المقسم وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يتعلق به وقد عرف الحلول بتعريفات أخر ليس شيء منها مانعا للنقل ودفع بعض منها التزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك لا يؤدي الى كبير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض

الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ثم انه يقسم الى الاجزاء المقدارية بالقسمة الانفكاكية تحدث كثرة بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها الى الفعل الا متناهية العدد وقسمته بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

وهي منقسمة اي الكثرة والقطع وهمية وهي قسمة تحدث كثرة في التوهم كل الك وعملية

كتبعيض مشترك حمله الاجزاء المكشية الا عرض لا ادامها في ملاحظة العقل ملاحظة

اجمالية مستانفة واما القسمة الخارجية فهي بسبب عرضين مختلفين سواء كانا

قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد

ستعمم الحكما بالضرب الاول منها وتعميم بالثاني ورق بعال بالتفصيل والحق ان

اختلاف العرضين ليس منشئا للانفصال الخارجي بل يستلزم حكم العقل بالقسمة

المعروض له بحسب حال خارجه في وجودها في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع

وان ليس بعده هو الاحرى القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية لحاقها اما

بطريق الحكم على عروض المقدار اي الكمية المتصلة التي تحصلها يصير الجسم

ذا مساحة مساحة او تغير متناهية الا ان القسمة الفكية بلحقه لاستعداد المادة

هي التي تقبلها وتحمع معها وليس ليس المقدار التعليمية لعوارض الهيولى وامداد

له فهي للصيغة من عوارض المادة سواء كانت اسبق من الجسم او بعده كما اشرنا

اليه سابقا من ان ما يصدق عليه

الطبيعيات

اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

معروض المادة مما لا مدخل فيه للاجل والوضعية الحسية كلتيهما لكونه داكيته اتصالية

في من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة

مطلقا الاول كونه متناولا التعليمية العقلية بالتفاوت لحقت المقدار التعليمي لكن

مصحح عروضها كونه ممتد مطلق الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعينا تهما

المقدارية في الحقيقة تعرض الجوهر الحسي لذاته والاجسام تمالى اجسام الاتصال

وصحة قولها كالاقسام الثلاثة الابع خارج عن كونها جنسا مطلقا كما سياتي بيانه

ولبسط القول يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف بامر

سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان اولا والثاني الانفعال التجددي

ويقال له القوة والاستعداد ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل

له بعد مع وجود حالة تحصل بها هذا المعنى والقول بعدمه لا يجامع فعلية

وحصول شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى والمقابل بينهما تقابل

العدم والملكة وان شرع بين انواع التقابل المتضايف باستبار نحو المعنى الاول ربما

من القابل يجب وجوده

[illegible]

قوله بالقابل للحوادث [illegible]

الطبيعيات

اثبات الهيولى

مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن القابل قابلا وهذا كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما ايضا متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين حاصله ان التقابل بينهما حقيقي وهذا مشهور ذا الامكان الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولذلك يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود والعدم مسلوبتا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل اذا احلّ الوجود مثلا بحسب الملاحظة التي تثبته لماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ذاتيا لها فتبقى من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة نحوا من التأخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر كالاسد الثابت ولهذا لم يستتر فالامكان بمعنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لماهية من الماهيات هو سلب ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه

يوجب اختلاف حقيقتين سواء كان حسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الى الاجزاء وسياق زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهي اثنان احدهما كون الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته صالحا لان يفرض فيه الامتداد الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والمتكمم مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس متصليته ومتكميته لا امر يقوم به تصير متصفا بالصدق المتصل عليه ومصداقه ثالثه سواء كان الجسم مركبا بالصورة الجوهرية او موصولا بها ومن جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الالهيات الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه فرض شيء دون شيء وكان قابلا للقسمة الى الاجزاء

الطبيعيات
اثبات الهيولى

المقدارية فيكون نوعاً من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نم ان مجرد امتداد الجسم فى ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يعرض ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم فى مرتبة ذاته ممتد فى الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه لان ذلك المعنى انما يحصل له فى مرتبة متاخرة عن ذاته بداهة قال الشيخ فى التعليقات اذا اخذنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كل ومثاله فى المنفصل اذا اخذنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد او كثير وثانيهما كون الشئ بحيث يوجد بين اجزائه بعد الفرض حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على الفصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر فله ايضاً معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثانى بهذا المعنى والثانى كون الجسم بحيث يتحرك بحركته جسم آخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثانى بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

المطلب
اثبات الهيولى

الكم المتصل مطلقا او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية واتصال الاعضاء
بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات والرباطات بالعظام والحكمة كل منهما ان يكون
مغايرا لمقولة المماسة وان تقرر ما ذكرنا من شرح كلام المصنف قيل لما ثبت ان
لكل جسم مستعدا للانفصال كما قال لكونه قابلا لما قال العدم والملكة او التضاد
ولذلك لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث هو كذلك
كالشيء بالنسبة الى ما علم ان الذات الواحدة لا يمكن كونها مستعدة للامرين لا لتضمنه
لعلتين واذا عيل الكلام الى مدة تبنك الحقيقة يعني لا ذمة او حتى
ان حقيقة الذات لا يلزم تركيبها من جزء به يكون بالقوة ومن جزء آخر به يكون
بالفعل بعصا ان امر من اراد ان تكون ذات الجسم [illegible] ان تثبت له في حد ذاته
حيثيتي الفعل والقبول المعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان نفس الاتصال
لا يمكن يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ايضا ان الجسم قبل كونه منفصلا
يجب ان يكون متصلا لنفسه ثم زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن
شيء من الفعل لا انقسام من الاجسام التي تليها كالماء والنار قبل ان يتصل

متصلاً حقيقياً اي انه متصل حتى يلزم الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من الخط والسطح
الجوهريين ويستفاد من كلام المص ابطالها بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل
حيث انتهاؤه الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل واقسام الجسم القابل للانفصال التي
كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن متصلات حقيقية في حد
انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة
للانفكاكات التي تليها فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة له فيسأل ان
بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل قوله متصلاً واحداً فبعض ما يقبل الانفصال
موجود بالمعنى الاول يقبله قبولاً بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وفيه بحث وهو ان الذي
ثبت بالبرهان ليس الا ان الجسم اما متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا
يلزم تركبه من الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او جهتين قلنا
ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار القابلة للانقسام في الجهات
وهماً وفرضاً وليس شيء منها قابلاً للانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب ذي مقراطيس من
ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة للقسمة الوهمية

الطبيعيات
اثبات الهيولى

دون الخارجية فهي وان كانت متصلة في انفسها معصرة كل منها عن الاخرى لكنها غير قابلة
للطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان مدار اثبات الهيولى هو الوجه على طريان
شيء منهما على ذات الجسم كما مرت الاشارة اليه فاجيب عنه بابطال الاجسام
التي يفرقها طيسية بان كلا من القسمة الوهمية او الفرضية او التي باختلاف عرضين
قارين او غير قارين يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
فالافراد المماثلة متساوية في الاحكام بحسب نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد
حقيقة واحدة يصح على جميعها وان امتنع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جوازه
نظرا الى نفس الذات من حيث هي فاتصاف تلك الاجسام بالانفصال يستلزم
جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال لماهيتها والتحام اجزائها المتصلة يستلزم
جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام كذلك وان صد عنها عن الفصل والوصل صاد
رحق وعاق عنهما عائق خارج هو لزوم صورة حقيقتها لها فان انفصال كل
من تلك الاجسام كشف عن قوة قبول القسمة الخارجية وانفصال كل اثنين منها
عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما وهذا هو تقرير

اثبات الهيولى الفلكية

برهان المشهور على بطلان هذا المذهب ومما يجب ان يعلم ان الحجة المذكورة انما هي
تدل على كون الاجسام متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب على ما
نقل عنه حيث قيل ان القياس حجة جدلية ادعى فيها تقدير كون الاجسام المذكورة متخالفة
الانواع مبتنيا على ان النوع هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما
سيأتي بل صورة اخرى نوعية والمقصود اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما هي
قابلة للانفصال والاتصال وهو الخروج الى المادة ومع قطع النظر عن هذا التقرير
جسم صغير منها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة الى اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان
شيئا من اجزائه المقدارية معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليه ما
يصح عليه وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل
عن غيره كذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بعينهما تحقيقا لحق اشتراك
الكل وجزئه في نوع واحد واعترض عليه بان هذا مغالطة باشتراك اللفظ وهو
ان ما يقبله الاجسام الديمقراطيسية ليس الا الانفصال خارجيا والاتصال فطريا
فالقبول بمعنى مطلق الموصوفية في هذا الامر ولا يمكن ان يقاس عليه التعدد
طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون كل واحد

اللمعات
اثبات الهيولى

لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الانفصال القطري لها لا الانفصال والانفصال الشطري لها لا الاتصال امكانا ذاتيا في اصل الخلقة لا امكانا استعداديا طاريا لان الانفصال والاتصال في الخارج وما قام البرهان على اثبات الهيولى هيهنا دون ذلك وتوضيحه ان مآل القسمة الانفكاكية عند المشائين الى زوال جوهر متصل وحدوث جوهرين متصلين وهذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت ومجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا طاريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اي ما هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون حدوث هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون لها قابل سوى ذاتها المجردة بل المحوج الى القابل اسبق اما العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع مع حصوله فله قابل غير ذاته بخلاف امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه والا امتناع اصلا ولا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد يجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية

الطبيعيات
اثبات
الهيولى

مولوی عماد الدین

فارق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد دون مع عما يمانع
من لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو
امتنع الانفكاك الخارجي على الجوهر الامتدادي لذاته لكان عروض الانقسام فيه ممتنعا وهم
الاجسام الصلبة ولم يكن ثم فرق بين عروض الانقسام فيه وبين عروضه في المجردات وكان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشأه اختلاف عرضين
حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم متصل واحد قابل للانقسام
الوهمي دون قابل للانقسام الخارجي وايضا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج
وتجويز العقل وقوع شيء لا يستلزم امكان وقوعه فربما يجوز العقل تحقق شيء في بادي
النظر ثم اقيم البرهان على خلافه وكذا لو يكن ام ممتنع فانه لا يمكن بحسب الخارج
فيلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة في المجردات فان الذي لا امتداد
له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه شيئا دون شيء ويمكن ان يقال في ابطال هذا
المذهب ان كل واحد من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة كان
كرويا لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة ولو كان كذلك لحصلت
الفرج فيما بين تلك الاجسام لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي
بالنقطة فيكون

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ذلك قوله بالحار والشوح كما ستعرفه وان لم يكن بسيطا بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا فيه فهذا لما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء عليه الانفصال في الخارج فنقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لما بين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المتصل اي الجسم التعليمي واعلم انه قيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد ثلاثة متقاطعة بالقوائم وانما اعتبر اتصال الجوهر الممتد لانه على هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والاخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل الصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل بل نفسه ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلاثة على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلاثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل وقيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتدادات الجسم وتحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتداداتها اي مع الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه

الطبيعيات

اثبات الهيولى

لم تشهد استمالة على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه كلام الشيخ في
التعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم
الا الممتد وتحقق الجهات ثم اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق يكون تعين امتداد
نسبيا مقدارًا يسمى ذلك الممتد باعتبار الاطلاق او مقدارًا مخصوصًا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية
جوهرًا واذا اعتبر من حيث هو متعين متعين يكون جسمًا تعليميًا مطلقًا واذا اعتبر من حيث
هو متعين بتعين خصوص كان جسمًا تعليميًا مخصوصًا واورد عليه انه لزم ان لا يكون
الجسم التعليمي عرضًا بل يكون مركبًا من جوهر هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما
اجاب عنه بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القدماء والعرض
وان لم يكن عرضًا اذ لا يكون له محل اصلًا ولكن المركب من مجموع عندهم ينبغي الهيولى
حيث اخذوا الموضوع في تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض
اذ لا حاجة في ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض
ذات الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعًا الا حيثياتها في التعين
ايضًا لكنها لا تكون موضوعًا بالنسبة الى المجموع المركب منها

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات في اثبات الهيولى

وعن العرض لعدم احتياجها الى الموضوع من حيث هو مجموع فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم الطبيعي لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن جوهرا لا عرضا اذ لا يكون له موجود حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية فلا يكون من اقسام شيء منها اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما ثبت في موضعه وبما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى قوله يستلزم اى الاول والثانى والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذ لو لم يكن سلبا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان كان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا يتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب العلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الموجودين على زعمهم مسلكين الاول ما ذكره المصنف وتحريرها انه لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما للامر متصل في نفسه والمقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذا الامران اى الذى هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال الامر والذى يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

بحسب الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بحيسه قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشئ نفسه او المتلازمين احدهما لازم و الآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل ضده او ملزوم ضده لازمه و ذلك حين طريان الانفصال والتوالي باسرها باطلة لكن المقدم والقابل للانفصال والاتصال في الجسم شئ غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان متصلا بذاته او ملزومه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل شئ آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تقرر ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء هو الهيولى فمحل الجوهر الممتد بذاته هو الهيولى اما كونه جوهرا فلتقدمه في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه على الفصل يكون بقاء جوهر سواه يبقى معه عرض ولم يتحقق ذلك واما كونه محلا للجوهر الممتد فلانه يتصف بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تتغير باسطة الانفصال فتحيل المعنيين بل انتهاء بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية بالهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

والشكل الكرة اذا اخذت باعتبار الاتصالية والكثرة الانفصالية فهو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد ذاتها واذا كانت الصورة الممتدة منتفية بانعدام الجزء الصوري عن الهيولى ففيه ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي هو معنى الممتد الجوهري وهو ممنوع لانه الجسم لا الاتصال الذي قيل انه من مقولة الكم وما سواه ثم وما قيل من انه اذا شكلت الشمعة باشكال مختلفة تتغير ابعاده مع بقاء اتصال واحد غير مسلم بان الشمعة المتبدلة الاشكال لا يخلو عن تفرق اتصال وتوصل افتراق والطولة مثلا اذا جعلت مستديرة تجتمع اجزاؤها وكانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع تبدل الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود مثله بعد زوال الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عند توارد الانفصال والاتصال على باق بماهيته وجوهريته لا يتغير في جواب ما هو وكل ما يتغير يجوز ان ما هو

الطبيعيات — اثبات الهيولى

البحث الاول

البحث الثاني

الاتصال الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكر اشيم في الجسم امتدادا جوهريا
هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث ماهية
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا انتفت
عرضيته بعض افراده ما عسكر على ماذكرتم من حديث تبدل اشكال الشمعة الواحدة
فقد وجب عرضية الجميع وهذه الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة المتصلة
الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابليته للابعاد الثلثة
على نعت الاتصال ولهذا اخذ واما او لو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قوله
المصنف كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم در حد ذات بوسته است
كه اگر گسسته بودى قابل ابعاد نبودى والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي
لو لم تكن متصلة في مرتبة جوهر الحقيقة لو كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب
الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما متالفة لذات من الجواهر الفردة
متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات

الطبعيات
اثبات الهيولى

الفصل الثالث

ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية وكثرتهما باطلان فثبت

للابعاد اما نتصور اذا كان متصلا بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر

فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر لجواز انما الظاهر من هذا الكلام اثبات

لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جوز تركب الجسم من جوهر

وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم لكن لا يدل

على هذا المذهب كونه جوهرا لايقم نحو مجرى الكلام في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم

كونه ممتدا لجوهر بالكمال الذي يجيء على المثال لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم

فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد

ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فيكن الجسم ان جوزه ايضا كذلك وما قولكم لم يكن

الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ

الرئيس في الحكمة العارية او التجرد عن الحيل يجوز ان عدم اتصاله في حد ذاته

لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع واعلم انه لا يلزم

لزوم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان يكون الجسم دائما متصلا

بالهما عارض او منفصلا بانفصالات حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم دائما متصلة وكلا منفصلة

الصغريات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مع ما مرجحها عن التخلل في الواقع مثل طهران ذاتية الابعاد وصلوحها لا يجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى لم يكن لها الاتصال والانفصال من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة او المتعددة لكن لا يلزم منه ان المقدورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عند هم على ان الجسم بالقياس الى مادته وان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز والابعاد في نفس الامر اذ لم يكن منشأ ذلك حيثية نفس ذاتها بل من مرتبة الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير ذلك واما لو كان مرجعها الى الات عدا ابعادها لازمة بينها نقصه كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وش الثاني بان بقاء الجسم بعينه في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصرفا بجوهريا انما يلزم المنافاة لو بقي تشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك واما القول بان كل ما لا يتعين متغير كجواب ما هو فهو عرض وانما يصح لو لم يتغير بتغيره التشخص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته لان استقرار طبيعة نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص

وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم واحد وطبيعة واحدة بل هو مشترك لفظي لا غير يطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع في ان الجسم لا يخلو من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة ولا هيولى قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال هو الاتصال العرضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء كانا متحدين في الخارج ثم تحدث او يتوهم بينهما اتصال او يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين هذا اصطلاح خاص لا يفهم الا كاذ من لفظ الاتصال وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فللقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني عين الجسم وهو بعينه للمقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال بالمعنى الاول وظهر انما يأبى عليه مع شانه تعينه الحالتين واما ما يقال

البحث الرابع

الطبعيات

اثبات الهيولى

ان الممتد شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره وليس بشئ قال هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لايبتنى الحقائق العلمية عليها وهل امثل تعبد بعيد وخط طويل وان هذه الاطلاقات لاتوجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط والاطلاق صيغ المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود وانه بمعنى الوجود وان قيل تواردالمقادير المختلفة بالصغر والكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع وجود الهيولى واذا لم يكن المقدار غير الجسم لم يتصور زيادة المقدار ونقصانه من غير ورود مادة عليه او انفصالها عنه وان زيادة المقدار على هذا التقدير يعيه ازدياد اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها مرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله عنها ولا حاجة الى الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة اذا وضعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عدة الكتب الحملات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا الى الحكم بان الماص لم يمص من الهواء بقدر ما يأخذ منه حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق

الطبعيات
اثبات الهيولى

انه قد يجرت ترشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار وكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا بغيره ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون كون جوهر اقوى جوهرا من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون على خلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية

الطبعيات

اثبات الهيولى

على ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في
بعض الصور على عرف اهل اللسان انه ليس من دأب الحكماء الاقتصار في
تصحيح المعاني على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الفاظ ثم لا يخفى
ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم
وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولي وعرض هو المقدار على تحريره تركب نوع طبعي من جوهر وعرض
مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية بينهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت موجود
لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير في الجوانب
وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر هيولى
على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح
حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيآت والانواع المحصلة هيولى
فتوهم مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركيب
الجسم وعرضية المقدار في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد
فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ قوله كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم في التلويحات

مادياً شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون ممتداً لذاته او ممتداً لجوهر ما
سواء كان مقداراً او غير مقدار واما التنافي بين تركيب الجسم وبساطته بين
الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما
اشرنا سابقاً احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
عنه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والآخر
المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود في الجسم والاول
مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم
وجسم ولا يكون بحسبه نوع من الاجسام صغيراً او كبيراً او طويلاً ولا قصيراً ولا عاداً
ولا معدوداً ولا مشاركاً ولا مبايناً بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على زعمهم الا ممتد واحد لكنه
اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم
واذا اخذ مع التعين المقداري اي متناهياً كان او غير متناه اي اخذ
الجسم بحيث يصح بكذا او كذا امرة ولا يستوعبه المسح ان توهم غير متناه
فهو مقدار اي غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض
ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لاحتمال
توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار
وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض

المبحث
اثبات الهيولى

والعمق واما الشيخ الالٰهی فهو انكر الممتد بالمعنی الاول مطلقاً واستدل
لی كسه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود فی
الاعيان بامتداد جوهری لكان ذلك الامتداد اما كليًّا او جزئيًّا لا
جائز ان يكون كليًّا لان الكلی من حيث هو كلی لا وجود له فی الاعيان
ولا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيًّا لانه ان كان
هو الذی تبت عرضيته وليس فی الجسم غيره لم يكن فی الجسم امتداد
جوهری وان كان فی الجسم امتداد عرضی والآخر جوهری فذلك مح
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرًا وبعضه عرضًا ولما تبت
عرضية البعض تبت عرضية الباقی وثانيها انه لو كان فی الجسم
امتداد جوهری لكان موجودًا فی كل الجسم وفی جزئه وما هو فی الكل
اكبر مما هو فی الجزء فيكون قابلًا للتجزية لذاته فيكون كمًّا مقداريًّا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقی الامتداد الجوهری كما كان وهو مقداره
لا شك وليس فی كل الحجم المتخلخل الزائد مقداره الصورة الجرمية ومن
ح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فيزداد ما ازداد فالامتداد
الجوهری كذلك انه فهو عرض والجوهر عرض هف واعترض العلامة الخضری
علی الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلی الكلی العقلی اخترت ان

الطبعيات
اثبات الهيولى

العينى ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد فى الخارج وان اراد به الكلى الطبعى اى ما يصير معروضا للكلية اذا وجد فى العقل اخترت انه كلى باعتبار ماهيته وجزئى متشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان هو الذى ثبتت عرضيته وليس فى الجسم شيء الا وقلت ما ثبت عرضيته اما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع اما مطلقا او خصوصا وحد العرض ليس مما يقبله مفهوم الممتد فى الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهى او نحو الوجود كما هو مذهب المعلم الاول او بارتباطه الى الوجود الحقيقى كما هو ذوق حماعة والاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل فى افادة التشخص بل ما هى لوازم وامارات للتشخص والممتد المقوم للجسم العينى لو كان جزئيا موجودا فى الخارج فيمكن ان لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات واذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا فى الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو انما يعين المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون فى الجسم ممتدان متعينان احدهما جوهر والآخر عرض متساويان فى الوجود وهو محال فى نفسه مع انه لم يقل به احد من اتباع المشائين من المتقدمين والمتأخرين ايضا اذا تعين الممتد الجوهرى مع قطع النظر عن المقدار

الطبعيات
اثبات الهيولى

العرضي دون ذلك انما هو لهذا او ابعاد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى تقدمه من انه والاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الذي للممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني غير متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية وان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في مراتب التقديرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد اخر ليلزم ان يكون في الجسم ممتدان لجار جوهري وعرضي بل هذا متصل منه ومن التعين المقداري فما اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد العرضي متعلق الامتداد العرضي الذي اختار بانه مقوم للجرم العيني انما على اوجه في وكلاهما باطلان على المقام الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما وان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق واخر زائل فذلك ح لانه ليس فيه امتداد ان عرضيان جزئيان وتبدل بعد ذلك

فمثله حينئذ على دليل يدل على ان المعنى الثاني جوهر عند الحكماء نعم بين

عنده اولى فرق بين مركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين

وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات في التمثيل بقول

فقولنا الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما ايضا وتعيين

بين الوحدتين حرف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما عرض للمحل سواء

العيني بتقدير احد الجزئين مع تعيينه والجزء الآخر بعينه بل بوروده الاشكال فلذلك

الحق لا يصلح المعارضة لتحقق الفرق بما ذكره تمسكا بان الشيخ الرئيس اعترف بتجدد الامتداد

الجوهري في حكمه واشراق بكيفية يقتضيه من الوسيد الثاني على تعيينه بانه قول معين

عين الامتداد المتقوم الجسم عند المشائين وقد علمت ان المتقدمين لم ينكروا هو الصورة

الجسم عند المشائين والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا

او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق وحكم برسمه

وكونه جزء الجسم في التلويحات على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة

الجسمية عند مثبتي الهيولى على ما ظهر امرا مبهما في الواقع واورد عليهم انه كيف

يتقوم جوهر عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس

امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب الذهن فلا يعقل

الطبيعيات

اثبات الهيولى

ان يلحق الماهيات على وجه لاتابى عن الحمل على كثيرين فكان الجسمية الجوهرية
وتتبين بحسب العقل وكذلك للمقدار فاذا احال العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير الخاصة
مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رأيه واما ما ثبت عرضيته عنده
فى فن الكتاب فليس الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شئ منها
مقدار الجسم بل هى عوارض للمقدار الجرمى وعرضيتها لا توجب عرضيته
وقد علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتأتى الاستدلال على عرضية
المقدار الجرمى بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد بالتكاثف والتخلخل
واما الجواب عن الوجهين الاخيرين منه على ابطال المثبت بالمعنى المذكور ففى غاية
السهولة بعد تحقيق ما ذكر فى بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كثيرا وحيزا
او متناهيا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخامس
سلمنا ان فى الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة احدها جوهر غير خارج
عن ماهية الجسم والاخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما على الجسم
بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل
يجب ان ينعدم عنه امر جوهرى فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون

الطبيعيات
اثبات الهيولى

البحث الخامس

الى اى او لها التركيب الاتصالات داوا مساوات ولكن قد لا يرجع الى يكون واحدا بالوحدة

الاتصالية بوحدة واما لزم بذلك لوكانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية

وهو غير لازم فان الاتصال الواحد وكل ريثما لم يعترضه وحدة شخصية تعقل مع عروض

عصو يعضها الى بعض بل اللازم كون التاليل للاتصال والانفصال امرا

واحدا شخصيا ونحوي ان يكون ذلك الواحد امرا متصلا بذاته ومع

استمرار وحدته الشخصية يتعدد باتصاله الذاتي فلا احدا ان يقول

الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل المنافي وحدة الاتصال فما كان

متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالمثبت الجوهري باق في

الحالين والزوال انما هو لعارضه اى الوحدة والكثرة والجواب عنه

على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس

تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

للتشخص بل هو هو على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص والوجود

ووحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته فلو كان للمتصل الواحد من حيث

هو كذلك اجزاء موجودة واحدة الذات واحدة وتشخص واحد

فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم

الانقسام لا الى نهاية فلو كان يكون لكل من اجزائه وجود وتشخص

الفصل
اثبات الهيولى

وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فلزم للمادة التي ترد على الصورتان الاتصالية اجزاء الجسم
واذا طرء عليه الانقسام وحصل موجودان متميزان وهويتان مستقلتان وانما لم يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو ظاهر لان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس
الا بحسب الفرض وهذا ان التعين بحسب نفس الامر او لتعينهما في الخارج يكون وجودهما
حال الاتصال هو بعينه الوجود الذي لها حال الاتصال او لا سبيل الى الاول لانه خلاف
ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود والتعين الحادث بعد الانفصال يساوق
الوجود الحادث بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة تعينهما بوجودين
عيانية الوجود ويصير بوجود آخر وهو ايضا يتعين للعروض من ان الوجود نفس الموجودية
المصدرية المنتزعة من الذات ونشأه الموجودية ويتعين تعددهما مع وحدة الذات كما لا يخفى
ولما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة
ولابد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا خرج
وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة لهما
متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا
فيكون القابل له ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فان القول بان تعدد الوجود بين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده
بين توحدها الشخصية او مستلزم له فان الاتصال والانفصال ليسا الا من توحد
الوجود وتكثره وان كان حقائق سائر الكميات فهي قسمة المتصل راجعة
الى تغير الوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد وحدوث وجودين
المتعددة ويمكن للسائل ان يتوصل الى الفرق بين حال الذات وحال العرض في الاتصاف
بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الوجود بعينه متعدد باشتمال تعينات متكثرة
حال الانفصال بل الذات هو حقيقة الجوهر المتصل غير ان يكون معروضا لاتحاد الوجود
والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطته يتصف الجوهر المتصل بهما اي
بالعرض عند الجسم المتصل لامتداد نحو ويحدث نحو تخص بعد على الفرق بين العرض الا بعد ان
السلم من الكثرة المذكورة ومن ثم قال ان المراد بوجود كل واحد منهما او لكن من
وجه آخر وتنصيب بالمتقدم بمعنى التأمل لا على حقيقة الرتبة بوجوده واشكل بانه
التأمل لا على حقيقة منه في تعين واحد بالمعنى واحد وبحسب تشكلاته وحدته
السطح الاعلى من تلك الاسطوانة الكائن في اتصال واحد في اتصالات متعددة
حادثة او فطرية وهذا التعين المتعلق بعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا
تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقداره

نقض الکمان هیولی الاسطقسات عند کم شخص ولحـ الهیولی وحدة
الشخصیة فی مراتب تعدد الصورة الجسمیة ووحدتها عند توارد
الانفصال والاتصال فان قیل الهیولی لما کانت امرا مبهما یمکن الحکم بقبوله
دائما لحین تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا کون ذات الهیولی
امرا مبهما بالمعنی الذی لا یصح اجراؤه فی ذات الجسم غیر مسلم ولا متبین بعد
وان معنی ابهام الذات فی الهیولی لیس کما فهمه بعض من اهل التدقیق اعنی
فی ذاتها لا تعین لها ولا تحصل ولا کلیة ولا جزئیة ولا عموم ولا خصوص
واما تتصف بشیء من تلک الاوصاف بسبب اقتران الصورة فاذن یستحیل الوجود
لا ینفک عن التشخص بل یستمر بلستمراره ویزول بزواله فنقل الوجود مع زوال التعین
والوحدة غیر معقول انما المعقول فی هیولی العناصر انها مبهمة الذات مبهمة الصورة
ولها تعینان تعین مستمر ذاتی وتعین متبدل عرضی فلنا ان نقول فی الجوهر المتصل
انه متعین الذات ومبهم فی وحدة الاتصال وکثرته ولها تعین ذاتی مستمر وتعین
مقداری متبدل علی طبق ما قالوه فی الهیولی واقصی ما یمکن ان یقال فی الجواب
عن الشبهة المذکورة هو انه لا شک لاحد من العقلاء فی انه یعدم امر من
المجموعین طریان الانفصال علیه امر کان موجودا منه فی الخارج وحین
وقوع الاتصال یوجد فیه امر لم یکن موجودا قبله ثم نقول ان ذلک الامر
اما انه اتصال حقیقی او اضافی کما ذهب فعلی الاول یلزم المط لان المتصل الحقیقی

اللمعات
اثبات الهیولی

عند المحققين حتى شاع اصطلاحهم انه مختص بالامر الجوهري حاذا زال عن الجسم ولانه من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى التي يلزم ان يكون في الجسم اتصالات وانفصالات غير متناهية متحققة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها كل من تلك الانفصالات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم هذا ما تيسر لي في هذا النوع من المقال فعليك بالتأمل الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك حقية الحال وانه ولي الجود والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان متصلا لا بعد انها ومحتاجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شيء واحد واحدا متعددا وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فلحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد لكل حادث عندهم مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك فهو باني مقصوده من وجود امر يكون ملجأ الى الفصل والوصل لئلا يكون التفريق

الطبيعيات

اثبات الهيولى

البحث السادس

العنيات
اثبات الهيولى

اعلم اما الكلية والوصل ايجاد لو كان التعدد واقعا فى المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية بحسب قبوله للانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند حد لوقف عند انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة فى حد ذاتها وتشخصها لكن لا تهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تهيأ التى من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات فى مرتبة ذاتها او متألفة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المقررة متناهية او غير متناهية كما يتوهم عليه من تقدم الصورة عليها بالذات وان ذاتها لا تخلو من الاتصاف بشئ من الاوصاف المذكورة من الجوهر وان كان بواسطة الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة تشخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا عوارض الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هى الوحدة التشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال احدة فى ذاتها متعددة

سعد الحرمين وهي مخروطة الحدوث تتبع الرابطة الثلث في حالتي الاتصال
والانفصال جميعا دائما تحدث شيئا فشيئا ليلزم التسلسل في الامور المتعاقبة والتشكيك
شكل الاتصال في حالة يلزم تشكل الجسم بالاعتبار المتصل من الامور الكثيرة
ولوجها جسمية وشيئية متصلة بعرض الامر تنبيه لانحطاط الاعتبار
شيئا من الجسم المتشبث والحركة من الشكل الجسمية والابعاد المتخيل
الى ما تدل عليه الشئ من الحركة ومتى يرتفع شيئا وحصولها
في الجهات حتى ان جميع المتناهية من جهة الصورة الموصوفة
بالتوقع الى حد لجسم واحد بالتحيز وحده في حيث ولمن الكل وصالية
في بعدها محل وما فيه مما هو من الاول الى منتهى
مثل من تكثيرة ومثله متصل معلومة من الكثير المعرض لانه الحركة
لا سيما ان الجسم من حيث هو جسم الصورة متصلة وهو من يقبل ومن حيث
هو مستمر متصل هو ومركب وبالبعد متحيز وتنتهي من حيث هو بالخلو العرض
هو من حيث هو متصل ومن حيث الصورة قابل للمتصل وهو من لم يطرح الى التسليم
في مقدار جهة ومن واحد من جهة ووحدة تكون متصلة المتصل المتصلة وبينهما
هذه من حيث هو الجسم متحرك هو من حيث هو متصل متصل بل جسم

مطلب
اثبات الهيولى

مركب مما هو به بالقوة ومما هو به بالفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي هو

ان نقول ان الجسم بالفعل من جهة وبالقوة من جهة والشيء من جهة ما هو بالفعل لا يكون بالقوة

والجسم لايكون بالقوة فيحصل هذا ما انتجه كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وكون الصورة

الموقول شيء من الجسم بالفعل ولا شيء من الجسم هيولى على زيادة التوضيح نقول لاشك ان

في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة لايخ اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر

المتصل او قائمة به او قائمة في امر يقارنه او تقوم اتصالاته فان كان الاتصال الصحيح لعرض

يعادي الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث الجسم فيلزم ان يكون اذ انضمنا

الاتصال الى اما انه استعداد الامور كثيرة مما يمكنها فعل الانفصال دون تحقق هذه الاشياء

وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا اوكذا الكان صورة الجسم عرضا ولو كان

الاتصال حاملا للقوة لصح ان يعدم عند ورودها ما يجري عليه الى الحل ومحال بقي ان

الاتصال مع انه لايبقى والحركات القوة ثم تبين ان الامكان جوهر امعا او عرض كما ستعرف

ان شاء الله تم ان الحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة

الاتصال والانفصال وغير ذلك من هيأت غير متناهية وكالات غير محصورة وهو الهيولى وهذه

الحجة والحجة السابقة منقوضتان اللاحقات الاعتراض عليهما امر ان شيئا كالاتقان وجوه الاولى

الفيضيات

اثبات الهيولى

اثبات الهيولى

ان قولكم ان الجسم والاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء يلزم ان يكون هو هو وان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للانفصال وهو شيء متصل بالفعل يلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شيء ما بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما يعرض الغلط العظيم من اهمال الحيثيات ومراعاة الاعتبارات اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلا بد لها من مبدأ الانتزاع ومنشأ الحصول والقوة وان كانت عن شيء ولكن لا يكون هذا مما يخالف الملاحظ من الثبات في نفس الامر لشيء خاص شأنه ان يكون وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما تبين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ او المبادي للاجسام الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل من الشفاء وغاية والثلثة الاخيرة اعني مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شيء من العلل سوى المادة مبدأ للقوة لا يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون بها هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو

المبحث
اثبات الهيولى

بالقوة وآلة عن العلة التي تفيد وجودا سابقا للتام من حيث هو ما بين والغاية العلة لتحـ
يفاد لا حيا وجود واذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد
منها والا لكان شيء واحد مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته واذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما منشأن لتلك الحيثيتين والاتصال
الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به
بالفعل وهو الصورة والجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل وبها قوة قبول المعقولات بكبرى القياس الاول وهو قولهم
كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضة بتبيين من الشكل الثالث وهو ان النفس
الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتا لكنها
مادية فعلا ولو كان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين فلذلك قد يكون مجردا ومادياً
باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها
التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة
لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات
الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده وهذا الاصل ممتد في قسمة الثنوية

في صدور الشرح وهو التمسك العاقل عن المبدأ المعد من نفس الشرح كما سيجيء إن شاء
الله تعالى لا يرتبه اثبات النفس بوجود الهيولى ذلك في نفسها جوهر موجود بالفعل وفي انها
مستعدة بلزوم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل ومن مادة بها تكون بالقوة ثم نقل
الكلام الى المادة للمادة وهكذا الا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه
ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس الوجود
هناك امرا متمايزا يلحقه بما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا في اعتبار
الذهن ولهذا آل نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس
والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فادن الهيولى نوع بسيط
جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل جلية وصورة بمعنى انها بالفعل شيء
بالقوة كل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليست امورا خارجة
لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء آخر له
في حد نفسه حقيقة وتحصل ويصح ان يتصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم
يلحقه هذه الاضافة ثم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر
القابل للصور انما يسمى الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم
هذا الاسم كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا بالقياس الى بدنهما الذي
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافتهما الى بدن حقيقا

لمفهوم الاسم لا لحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون الشيء جوهرا
عرضا للخروج جوهر عرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد له لان الاستعداد
الشيء لا يبقى مع حصوله والهيولى يلزم ان لا تبقى مع الصورة وكلاهما منافي حامل الصورة
فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن ٣
الامور الذاتية مثل ما يذكرون في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا
اضافية كالناطق في فصل الانسان والحساس او المتحرك في فصل الحيوان وغرضهم
ما يترتب عليه تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها ففي هذا القياس المراد
من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها بالذات القوة للصور
والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول القائل القوة مبطل عن حصول الفعلية فلا تكون
حاملا لما هو قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة
والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء
وهو ممتنع على رايهم والا لزم تناهي مقدورات الله تع واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الوجود
في الموضوع فلا نم ان فصل الجوهر عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته
جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر فكونه عرضا مسلم

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ولكن لا تم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل
الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق
مفهوم الجوهر عليها او الحقائق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء
من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام
وقد بقي بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة
ان الجسم ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها
هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها اى جنس وفصل كان
حيث يمكن ان ينعدم في الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها
عائدان الى جزئين خارجيين هما مادة اعنى مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو ماهية
عقلية باعتباره لا بشرط شيء وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي
هو صورة عقلية باعتبار اخذه لا بشرط شيء لكن الجسم ماهية بالصفة
المذكورة اى يمكن ان ينعدم في الخارج فصله مع بقاء جنسه وان الجسم
المفرد اذا طرؤ عليه الانفصال ينعدم فصله الذى هو مفهوم قولنا
الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت الاتصال مع صدق
معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة
الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة المأخذ من الاولين
ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر بالتامل تركنا الكلام

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فيها وعليك بترك التطويل والاسهاب والله ولى الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة تحقيقها لبعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان الخاص وتقريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقى والواحد الحق الذى ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هى المبدعات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها ولايجادها له دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الحسية والموجود الحقيقى المبرء عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التى لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينهما دبين ولعله من العقول امر له مناسبة لكل واحد منهما من حيثية وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير متميزة بحسب ذاتها يناسب ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدوره المتقدرات عنه اقول كلامه صريح على تقدم الهيولى على الصورة فى الوجود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما هو حول حيث بين اكيفية ترتيب الوجود فى سلسلتى البدء والرجوع وصرح فى بعض رسائله بان تقدم الصورة على الهيولى وقد نص الشيخ فى التعليقات ان العقل ما لم يعقل الصورة لو العقل لما تقدم منه تكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدور وان صدور الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصورة النوعية فيجوز ان يكون

وملاحظها كافة لعمل الجرمية فمن جواز ان يكون لها من الحيثيات والاعتبارات ما

بسببها حصلت المناسبة بينها وبين الابعاد والاجرام فيجوز صدورها عنها بلا توسط

شئ آخر لكنه الى استعلى جسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم

قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون

كل جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك واما لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية

الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن لازما لها لم يكن

سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما عاد الكلام في كيفية لزومه

بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال المذكور من اتصاف جميع الاجرام

في التشكل والمقدار وان كان مباينا فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا

جسماني والاول باطل لان نسبة ذلك الجسم الى تلك الملازمة الجسمية يجب الاتفاق

المذكور وهو باطل واما القوة الزائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم

عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فيصل المفارقة على مثلا وجود

النافث في نفسه هو بعينه وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه وان

عدمت وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث وهو ان

اللزوم لامر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات فنقول لما كانت نسبة

القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلم يكن اقتضاؤها الموصوف به

الطبيعيات

اثبات الهيولى

بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائه التاليف الموصوفة فى سائر الاجسام
فلا بد لحصول الاولوية من مخصص يختص بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية
لازمة لجرمية الفلك بسبب شئ حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما
يلزمها فيه وذلك الشئ يقتضى الصورتين معا لانهم صارت مقارنة الفلكية
لجرميتها مقارنة لازمة واذن لجرمية الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون
مخالفة لهيولى سائر الاجسام والاعداد المخالفات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما فى عكس ذلك حيث يلزم
احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا ويظهر سائرها
بالبرهان الذى سيجئ فثبت احتياج الاجسام كلها الى الهيولى وهو المطلوب هذا اخر الحجة
التى ذكرها صاحب المباحث المشرقية قال وقد اورد عليها كثير من التشكيك وانى
شئ من مقدماتها اقول اى المقدمة اما اولا فنقول مثل هذا السؤال [illegible] لزوم
القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن
اسنادها الى الهيولى لكونها واحدة [illegible] لزوم القطبية لموضع من الفلك
والدورية لموضع آخر الى الامور الخارجية والعناية التى هى ما يتعلق بالنظام الاعود فليسند لزوم
الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها او الى الجهة كما اختاره [illegible] برهانه واما ثانيا فلانا
نختار من الشقوق التى ذكرها اى ما يقتضى لزوم المقدار والشكل المعين للفلك اى المقتضى
للزوم المذكور امر داخل فى صمنية الفلك لازم لها [illegible] السؤال فى لزومه [illegible] الكل

قطعيات
اثبات الهيولى

اذا كان متقوما للمحل كالصورة النوعية فهو متقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه لذات المحل يجوز ان يكون بعض ذات الحال ثم لو تاخر وجود الحال عن وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون اختصاصه ولا يتحقق فيما يشاركه في ماهيته من سائر الحال ويرد السؤال في سبب اختصاصه بمحل مع اشتراك سائر الحال له في الماهية ولكن اذا كان يكون لعلة متخالفة بالنوع معلولات متفقة للماهية ولم يوجد متخالفة لازمة واحد شخصية الفلك وان اجتمعت سائر الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كون كلا الثلثة لوجودها وان تستدعيها سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب

تلك النوعية المخصصة بها قد ترد من الاشكالات هذا وانه يسعفك في كثير من المواضع وآن لنا ان نرجع الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول عليهم الحي والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها الاجسام الفلكية فقال ولما ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة الامتدادية اي الصورة الجسمية والاطلاق المتداول عليها شائع عند الحكماء ان تكون مستغنية عن المحل مطلقا في البعض والاولى محتاجة الى المحل او حالا في المحل يستلزم الاحتياج الى المحل والثاني يستلزم ان يكون حالا في محل وليس كذلك لاستحالة توارد الحال الواحد الشخصي على محلين او تجرد البعض عن المحل في الواحد لئلا يلزم احتياج المماثل في محل واحد وكون صورة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحد محلا لجميع الصور وكون كل جسم

الطبعيات
اثبات الهيولى

من كما من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير ذلك من الحالات وهو ليس كذلك لا محتاج من

الترديد ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص

بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة الى المحل المخصوص

العارض لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها

عن المحل المخصوص لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص

بسبب عروض خصوصية لها فلا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالنسبة الى المحل مطلقا

اي استغناء الطبيعة المطلقة عن المحل المخصوص [illegible]

بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض خصوصية لها

وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا اخذت النظر اليها من حيث هي هي وان لم تكن محتاجة

دليل عدم الجريان لا الحكم

الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول يستلزم الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة

اليه لزم حلولها في جميع الاجسام وعلى هذا القول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا

من الامور الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الحلول والمحل ممنوع

انما يلزم من انه اذا اخذ كون الاتصال وعدمه مستندين الى الامور الخارجية واذا قطع النظر عن الامور

الخارجية لم يكن الحكم بثبوت الاتصال ولا بعدمه فلا يلزم ارتفاع النقيضين وان سلم يلزم ارتفاع النقيضين

دليل [illegible]

بحسب نفس الامر على تقدير كون الاتصال اذا كانت تلك الملاحظة مما اعتبار وجود الشيء في نفس الامر لا بتعمل العقل

منظور فيه لما هو مذكور في موضعه من ان النزول من انه لو لم تكن الصورة الجسمية لذاتها والوجه لازمة لها

لجاز الشيء للمادة بل يكون الحيال حلولها بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها

من حيث هي هي لتشابه لسوية واحدة في مقابلة الوضع ومعارض فتلك الصورة المقترنة بالهيولى المتجانسة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن سمة اقترانها بهما بعد العقل او اقترانها معه وذلك بحكم صورة ان الوجود انما يعطي متساوية وان الى الهيولى بعينة وايضا لو كانت مستقلة ونفت ولعلت متساوية الى المادة والصورة الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تكون اللواحق ملحقة الاصل الجسمية في وجودها على المادة ولا اقوى لا جسمية لها الحلول والمعنى الوجود بان لمستقلة لنفسها بالقياس الى المحل لا حلولها لا تحل فيه ولا دامت افتقار الجسمية الى المادة من حيث هي جسمية من تاثير الماديات في فاعليتها المادة فكل جسم مركب من الهيولى والصورة وان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا بالماديات بيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان الجسمية اذا كانت جسما اخرى ان احدهم لحق او اخريات وان احدهم انسان او فرس فليس الاختلاف بين الجسمين كاختلاف بين مقدارين وان احدهم خط والاخر سطح وان حقيقة الوجود لا تتوهم انه لا يكون خطا وسطحا او ليس اقتران صورة تركيب رسمه التشبيه بهم كاقتران فصل الخط وفصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة او متوحدة لا سبيل في الموصل عادة في جسمية فقط بزيادة ونقصان لا يتصور وجوده غير مقدار فقط او بزيادة بل القسمة لانه محتاج الى هيولى حتى يوجد شيء متصلا وثانيا الصورة بيانه لا يتصور

حصولها سوى المتناهي بقوة ان يكون مقداراً يؤالف منها الكل ان لم يكن بالذات حدثت حتى تنقسم

ذي الطبيعة منقسمة والمنشأ فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية مجرد صورة جسمية

أخرى فضلاً داخلاً في الجسمية وما يلحق الجسمية اما لذاتها على انه شيء خارج عن طبيعتها

ذي ان طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية

وقطعنا النظر عما وجد لها مشاركة في امر مختص هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد

على الوجه المذكور ولا امتياز بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذي حق لها الا بلواحق

والعوارض لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلم انها حقيقة نوعية مشتركة

بين افرادها اذ لو لم يكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن اللواحق المخصصة غير

الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملة عليها او على جزء آخر وليس كذلك

هف ومن ثمه فصول المباحث العلمية على تجرد لها النوع وابداع الاعتقادات الركيكة لا يصح بعد

المقدمات مثل هوج ويقول ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي

هو معلوم لازم لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزومات فثبت نوعية الملزوم ويحتمل ان تكون

الجسمية جنساً للاجسام وتحتها انواع مختلفة بفصول لتتمايز افرادها في وجود الجوهر القابل

وعند هذا واردٌ في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الانقسام من حيث

كونه متصلاً من انه قابل الانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم مقتضى

الحكم وفيه كفاية ولا حاجة ساق الى ما ذكره لان وجدنا هذه الحيثية توجب جسماً من

هذه الحيثية ليحقق والتقضي بالوجود بأي طبيعة ولدة مع اوليه التعرض للماهية

الطبعيات

اثبات الهيولى

في قوله في العروض فلان يمكن منع ثبوت الوحدة لكونه متحققاً ليس طبيعته وحدة ولا كثرة
ولكن الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهاناً على هذا المطلب اعني تماثل الطبيعة الجسمية
الجسمية في قبول الفصل والوصل تنبيه حاصله ان طبيعة الامتداد متشابهة سواء كان
في اي جسم كان ... الاجسام الثلاثة ... والتي
مع ان ماهيتها النسبة الاتحادية في جميع امتدادات جسمية الطبيعة الامتدادية ... والتي
ذكر للفلك ... الذي تقبل الجسمية ... حالة
له ولو كان حسب الوهم فيكون حكم التعيين للمتصلين على الاخيرين للمتصلين بالعكس
والرابع ... والاتصال الواقع ... لمحل التوافق في طبيعة الامتداد ...
من حيث ثبات الهيولى ... الطبيعة الامتدادية ... الجوهر ...
عن حيث ... من تلك الطبيعة لزم ... كل بعد ذلك ولعل هذا التحقيق لو كان لا انا
... نوع تلك الطبيعة بل نوع في ...
... عن الانفصال والاتصال بحسب الطبيعة ... لكن تعلقه ...
في الوجود بل نوعه ينحصر في شخصه لو تعدد شخصه لكان كل واحد منهما ...
... الجوهر ...
قبول الفصل والوصل ليس امراً لها من حيث طبيعتها ... البعض افراده ... واذا

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبعيات فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

كان العائق مطلقا بالقياس الى الطبيعة ولما كان ورغما للقبول الى فرد معين فكل فرد
من افراده لا يابى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته ومادته هو
الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طائع
الافلاك اى صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبولها الانفصال والانفكاك ومقابله
او مستلزمه الحركة التي ليست مبدأ ميلها موجودا في الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك
ينحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم اذ لو تحقق شخصان او كوكبان من نوع واحد لحقيقيهما
الوصل ما قد يحصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما جمع بين الجزئين الموهومين منه المتصل
من الانفكاك بين جسيك الشخصين والكوكبين فيكون في قوتهما قبول الفصل والوصل من الطبع
الجامع بطل الحكم بامتناع الانفكاك في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية ولى جاز من حيث
حصيتها ولكن يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب او التدوير متمايز
الجزئين متساويهم انه يمكن على غير الجزئين الذين على طوق الكوكب من التداوير وقع
عليهما او وضع عليهما ما وقع على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك من حيث
هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض مثله في تحقق نوع ولهما من امتداد
وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام **فصل** في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى
لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصود في هذا الفصل
فهو لزومها الصورة فتكون المسألة تمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة فليس هذا

من ذلك والقول بالقياد للتقضيين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير مرضي نعم يلزمه ابطال حلول
كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى وقد يسعى ان يجعل ذلك مقدمة
مستقلة برأسه بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباته بدليل آخر
غير ما ذكر لتمسك وانه طويلة هي مسألة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه ان التناهي والتشكل
ولما كان التناهي عارضا للجسم بسبب اشتماله على المادة او لما لو وجدت بدون الهيولى
ولذا ان تكون متناهية او غير متناهية اه سبيل التناهي من الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والاول كذا
يخرج من مبدء ولما امتد الى ما لا نهاية على سبق واحد كان ما يساوي امتدت وكلما كان انقطع كان التقسيم لا الى
حدوا متناهيا غير الى نهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا انما لم يحكم
المصنف في اثبات الهيولى ويتبين تركب الاجسام من المادة والصورة الا بعد بيان تحقق التلازم بينهما
بل كل واحدة منهما لا ينفك عن الاخرى لان ما لو كان البسيط الذي يبتنى على امتناع انفكاك الصورة
عن المادة متوقفا على اثبات تناهي الابعاد وهو محتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذه
المسألة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي
من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم بينهما اللذين هما من
الفن الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء الحكماء
ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة متتاب

الطبيعيات
الصورة الجسمية ويتفرع عن الهيولى

متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها مثلثا قائمة الخروج ايضا من مقدمات
طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية
غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو مستحيل لانها
تستلزم بطلان المتقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن ان نفرض ساقي
مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كان اعظم
كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا
غير متناهيين ذاهبين على شق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فيحصر
غير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في
الشفاء بعدم تسليم وجود بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد
فيه الى غير النهاية اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد
غير متناه بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بعد متناه والزائد على المتناهي
بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد لا الى نهاية مع ان كل مرتبة منها
في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد ثم قرر البرهان المذكور بفرض
نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية وخط واصل بينهما ليكون بعد ما بين
النقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة
على نهج واحد ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير غاية ويكون تلك
الزيادات متساوية ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الطبعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد
عن الهيولى

الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توصل فى بعد فهى موجودة فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق من وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة او متفاوتة فى بيان المقصود لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة ولا فائدة فى فرض تساوى الزيادات واجيب عن الاول بان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فلما كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا نعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اورد واعلى برهان التناسب لتجويز لا يطال مذهب النظام من كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التى يمكن ان يكون متناه والثانى من النسب العددية التى لا يمكن ذلك فيها الا حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار

الشبهات
الصورة الجسمية لا تتجرد
عن الهيولى

وزيادة الزيادات بزيد مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات حسب الزيادة الى الزيادة
كنسبة العدد الى العدد ولا تكون هذه هذا ما قيل في تتميم كلام الحكماء اقول وفيه بحث
في كونه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح ولا يلزم من كون
كل زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في البعد الآخر
تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية
الى عدد زيادات متناهية ليلزم خلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع تلك الزيادات
بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد وان قيل لم لا يجوز كون مجموع اعداد الزيادات في بعد
يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد
يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وحيث في جميع
عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليها عدد زيادة فيجب ان يكون في بعد يكون
نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد يكون كل عدد زيادة
في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن
لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم الكلية
من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات هذا المطلوب بان لا

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض ساقا مثلث ممتدتان الى لا نهاية ويفرض فى الامتداد فيهما ابعاد
غير متناهية فوق البعد الاصل بان يفرض متزايدة اذ يكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية
متساوية ولابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد ولان كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو موجود
من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على زيادة ما دونه من الزيادات وليشتمل
عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه ولا جرم هو يكون آخر الزيادات او غير متناهية وهذا خلف لان كل زيادة
وكل مجموع زيادات فان مجموعا كان فوق بعد فوقه مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد ولم يوجد ما
فيه اعاد بعد غير المتناهى بالفعل محصورا بين حاصرين فاية فرق بين الساقين شيئا منه وان شئت
كالدعوى تحت تطلع على الاستقامة والخلاف فيما علمت اولا انت تعلم ان المنع للمذكور غير ساقط ولعنى
الاعدام غير لو من البيان فى تحرير البرهان السلمى ويجوز ان تفرض من مقطع كل خط من غير
احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية تفرز سطوحا غير متناهية
فى جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطحى بعينه سطوح متناهية العرض فهى متناهية العدد فى العرض
وجب ان تتناهى من الجملة لكن المجموع محصور بين حاصرين قيل ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم
لو جعلت زاوية الخطين دانيين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل خط يقوم على الموازيات مقطعا لها
الخرد ولم يتصاعد ولا الساقين بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فلا يكون الا عين تقرير السلمية المذكورة

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

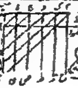

موازية للضلع الآخر ولا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي التعسف اظهر اقول
لان لم يوجد سطح منه متساو في العرض وان فرض الزوايا حادة وانه
يلزم ذلك لو وصل بين الضلعين ويتركب على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل ويتركب منه فقد انتهى في احدى جهتيه الى حد احاط من الخطوط الموازية
ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك ٢
الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى
ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن
التناهي واللاتناهي وبيّن المصنف فساد لا تناهيها اراد ان يبين فساد
تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصور تجردها
عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت
متناهية لاحاط بها حدٌّ واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة
الحاصلة من احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار اي السطح اذا كان الشكل
مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان الشكل مجسما
كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود ولا ينتقض التعريف طردا
وان انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة غير عاله ولهذا اعتبر بعضهم التعريف الهيأة
الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا يندرج

المطلب
الصورة الجسمية لا تتجرد
عن الهيولى

عط الكرة في التعريف وخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى
السطح مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل ضعيف فان ابقى المقدار
على اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا عبرة بتخصيص الاحاطة
بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين في المحدود
وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح ليس له
عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود
تامة كان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث
تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء في الوجود
والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان ما الآنان اى اوله واخره
لكن لا وجود له مستقرا فعرف بعضا هل من عرف الشكل ما احاط به حد او حدود
الثهم الا ان يخص الموصول في تعريفه بالمقدار القار وحيث يكون المراد من
الاحاطة فيه ما يكون تامة خرجت هيأة الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف او تكون
من تلك الهيأة او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل
فهذا الشكل فان يسمى بالتشكل وتربيعه مطلق الهيأة الحاصلة بسبب التناهي
والتناهي فان الشكل ليس الا ما هي الجسم في بعض الجهات الى كلها والتطرف
وتوضيحا على هذا الحد ثم ان يكون الجسمية اى الصورة الممتدة التي هي
طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وفروعها والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

شكل ولحيل سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا ام من جهة كونها
قابلا لكن الكل من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم الاختلاف
النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف بعضها من جهة تعدد ذاتها بل على
انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا لم يكن التعدد الشخصي اصلا لانه كان
والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات المتعددة لنوع واحد بمجرد احاطة آنات او
في شرح حكمة العين في فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لانه ليس
لزوم كون شيء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب كلام
الجسمية وموضعه له وعلى التقدير يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية ولازمهما او وجوب التساوي في المعلولات عند
التساوي في العلل حتى محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام
والملزوم مثله واعترض عليه بان شكل العالم مثلا عندهم مقتضى طبيعته حتى انه
ذلك مساويان في الطبيعة لبساطته ولو كان التساوي في المقتضي يوجب التساوي في المقتضى
يلزم مساواة في شكل جزء الفلك وكله وليس كذلك لان حيثية الاتحاد كاتصاله على
كذلك حيثما يلزم تجرد والقابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا وان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف
حتى قبل الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة واما المادة

الطبعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد
عن الهيولى

كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات بواسطة الزمان وللزمان بحسب

نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية والجزئية انما تعرضان الماديات

بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض

لها وهو ايضا محال واقول لم لا يمكن زواله اى زوال ذلك التشكل بزوال الامر العارض ولكن

ان تشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من

الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف ويستطرف

الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل فى الجسم من غير ورود انفصال

كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب الاولى

ان لا تحمل لزوم المقصود على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال

لان الاختلافات المقدارية والشكلية وان حصلت فى الامتداد بدون الفصل والوصل

لكن لا تحصل الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى

هى من لواحق المادة كما علمت سابقا فى مسئلة الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها هف ولا يتوهم انه لو صح هذا لكفى

ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن التشكل لا يحصل الا بعد

ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة فمع ما فى المقدمات

مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددى

والقوة التى تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول والاتصاف فان

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

لوازم الماهيات البسيطة فالمادة وما عليها شيء واحد لا تعدد فيه وان جيء القول
والفعل مطلقا لم يقم دليل على خلافها وكونهما مما يوجب اثنينية الذات الموصوفة بهما
لان القول التجددي والفعل المقابل له وانما تحصر الاقسام فيما ذكره المصنف لان
لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف بالحامل
لانه اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا مفارقا
عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا غير مفارق عنها واعترض بعض
المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة فمختار ان العلة
للشكل ثم ما عرض لها والذي لزم منه ليس الا امكان ان تتشكل الطبيعة المطلقة
بشكل آخر غير امكان تركبها من الهيولى والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف
المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة
يجوز ان يكون غير التشخص او واحد لانه ولا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية
المخصوصة فمختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم منه تساوي الجسمين
في اتفاق الاجسام في شكل واحد لامكان تشكل بعد تشكل هذا حاصل كلامه وتقريب مناقشة الكلية
هي ان الشكل المطلق معلول الجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول الجسمية المخصوصة
وتفصيله ان اريد بالشكل الشكل المطلق فنختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها واللازم

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص

كالكروية مثلا وان اريد الشكل المخصوص حتى ان علة الجسمية المخصوص المقتضي للتحصل الى

الاشتراك ولا امكان للزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة الجسمية المجردة عن الاجسام الخارجية معلومة

معلوم ان الاول الشيا ن ... عن الشكل المخصوص ...

فلا فرق فان تحديد ذات الصورة اما النفس الجسمية المطلقة اولازم ماهيتها علم تعددها

اولاً عارض وهي يستدعي وجود المادة والحاصل ان حلاف التناهي في التعاين ...

... حاصل ... ان ...

لا يتصور الا بعد تحقق المادة ثم اللازم في الشق الذي يفرض كون الجسمية علة انها في

واحد وهو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المترتب عليه الاتفاق في الشكل تجاوز عن الشيء

ولا يخفى التوضيح والفاضل المحشيان اسقطا الشق الثاني عن الصورة المجردة ...

بقوله دون ما يتفرع على منها من اللواحق والعلى هي تعبان لبدا حدا ... ان

المادية فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يبحث في هذا الفصل ...

الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم فيقول لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان

تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان

احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة

وهو هيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث

المقولة وهي هيأة معلولة للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه

الطبيعيات

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الى عبرة والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا يكون سبيل الى كل واحد من القسمين

فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها اما ان تنقسم

او لا سبيل الى الثانى لان كل ما لا وضع بالاستقلال فهذا انما يكون اذا كان جوهرا

وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو منقسم بالفعل او بالقوة على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى

ولا سبيل الى الاول لانها اما ان تنقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم

انقسامها الا فى جهة واحدة واستقلالها او فى جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا لعدم

انقسامها الا فى جهتين واستقلالها او فى جهات ثلث فتكون جسما قيل لا نسلم ان كل

ذات وضع منقسم فى الجهات جسم ان كان المراد بذات الوضع فى ترديد البرهان ما يكون

مطلقا فان جميع الاعراض السارية فى الاجسام والهيولى المجتمعة منقسمة فى الجهات

وليست اجساما وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون

الهيولى المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع فى نفسها لا من قبل الصورة بل من شىء آخر وكر

اجيب بالفتيل الشق الثانى وبقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير كان ذلك الغير ذو وضع

بالذات فيكون اما جسمية او فى جسمية ضرورة انه لو لم يكن ثمه ما له وضع فى ذاته لم تكن الهيولى

ذات وضع لا بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ فى الجهات لم تكن الهيولى متجسمة مع فرض

تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن الجسمية لا تكون ذات وضع بالذات

لا بكون ذات في صيغ مطلقا كل واحد منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما الاول فلانه يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقامة لان الابعاد التي ينتهي اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين يجوز جعله في الاستدارة لئلا يحصل الانطال بتقسيم واحد من الخط الجوهري فاما ان يجب تلاقيهما اى تلاقي ذينك الطرفين او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو ممتنع لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه ويمكن ان يقال الحكم بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك واما من جهة العظم بالمقدار فيلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتفيان هنا اما الاول فلان الكلام في خوض خط واحد مستقل على الانفراد لا في تاليف الجسم منه واما الثاني فلان الخط لا قدر ولا عظم له في العرض فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل والجزء ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح في العرض وفي الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة وثانيا الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا
منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما جوهران على ما قرره المتاخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويوجه العقل شاهد بان التحيز ما يمنع التداخل في ماله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا ولذا لم يجد العقل صيرورة

الفصل السادس
الهيولى لا تتجرد
عن الصورة

الشخصين كزيد وعمرو شخصًا واحدًا اذ لا فرق عندها في الصورتين في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي بعضها بنفس الماهية والحقيقة لانّا لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد طرفي السطحين المنتهيين الىٰه لم يلزم الاتداخل جوهر وعرض ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذوها لا اشياء واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في الجهات لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان

الطبيعات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

وهو قابل للإشارة الحسية وإما أن تصير ذات وضع وإما أن لا تحصل في حيز أصلاً أو تحصل في جميع الأحياز أو تحصل في بعض الأحياز دون بعض والأول والثاني محالان بالبديهة والثالث أيضاً محال لأن حصولها في كل واحد من الأحياز ممكن لتساوي نسبتها إلى جميع الأحياز والأمكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الحيز مطلقاً لا معيناً فإذا كانت الهيولى متساوية النسبة إلى جميع الأحياز فلو حصلت في بعض الأحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لأن المرجح إما الفاعل الخارج المفارق وهو لا يؤثر تأثيراً حادثاً إلا لاستعداد ولا استعداد لها لوضع معين لأن نسبتها إلى الكل سواء وإما المخصصات السماوية من الحركات والأوضاع فإنما تؤثر في المادة أو تعلق ببدني وضع كالنفس الناطقة فإنها وإن كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتأثر بالأمور السماوية وأسباب الحوادث والهيولى إذا كانت مجردة عن مناسبات الأوضاع الفلكية لا يخصصها حادث من الأمور الطبيعية والفلكية لأجل حصولها في سائر الأجرام وتعين حيزها ومظهرها كالإنسان ونحوه والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تعلقها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثالث بأن امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز أن يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية أبداً فأجيب عنه أما أولاً فلأنها بالنظر إلى ذاتها إن لم تقبل الجسمية يكون

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

معقولاً بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست
الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض وان لم تكن
كذلك بل يكون جوهرا مجردا فاما لا فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن
لحوق الصورة اواى حادث كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للتحيز والممكن
لا يستلزم المحال والقياس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب
مع ان الاول ممكن والثاني ممتنع لان استلزام عدم العقل عدم الواجب من
حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعالى واما بالنظر الى ذاته فلا يستلزم
محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك فانها بالنظر الى
ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة بعد
فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى الاجسام هل
هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال الشيخ في الشفاء في
بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل يوجد هيولى بدون
صورة فذلك بحث لحركا هم ثم فيما هو بصدده وفي هذا الوجه ضعف لجواز
تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما ولحوق صورة نوعية مانعة
من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص بهيولى الاجسام غير مجد ولعترض ايضا بان التجسيم
لحصول الهيولى في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مختصة
بالاجسام بلحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

الهيولى لا تجرد عن الصورة

عينت مكاناً كلياً للمجموع فما من الاجسام نسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصاً الهيولى بحيز معين منها وقال الفاضل الميبذي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان المخصص للحصول في حيز معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام البسيطة لا يكون الا امراً حادثاً يحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضاً قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي ولا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار او بعضه دون بعض بل هي قابلة في ذاتها للكل جملة وصفة فقد لا يحسب ذاتها ان لحقها مع الصورة العنصرية مقدارها بالايملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المص ورود معارضة على قوله ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن اولى من ان يحصل في موضع معين مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي اذا فسد الى الهواء يحصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا التقدير فان الماء اذا انقلب هواء او بالعكس كما انقلب

الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الى بوضع من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى جميعها فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب وضع خاص مع اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا اذا لم يكن فى الموضع الطبعى للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضى حصوله فى ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى المجردة اذا تجسمت

فصل فى اثبات الصورة النوعية وما فرع من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن فى اثبات الصورة النوعية وهى التى يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها فى الغير وكمالا لصيرورة الجنس به بالفعل نوعا مركبا وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للآثار المختلفة المختصة بكل من اقسام الاجسام الطبعية لا بد وان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته

الطبعيات
فصل فى اثبات الصورة النوعية

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

الا انا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً اما تحركه الى المركز بحسب ذاته لا
بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئاً يقتضى اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بحسب الذات هذا ظاهر جدًّا وهو لا ينافى القول بالفاعل
المختار عندنا لا يجوز الترجيح بلا مرجح بان نسبة البارى تعالى جل شانه الى جميع
الاجسام كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارًّا وبعضها باردًا وبعضها خفيفًا
وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك من اختلاف الآثار والهيئات لا بد له من
مخصص نعم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى
والكيفيات الغير المحسوسة عند من جعل نفس ارادة البارى مرجحًا للامور
بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد
عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر ولا يامن الانسان ان يخلق فى حواسنا
امورًا تدفع النظر وبما يخلق فيه معنى يرى الشئ على خلاف ما هو عليه
وهو كان فى الدورة الاسلامية باراء السوفسطائية فى عصر الاقدمين
واما المثبتون للبارى تعالى ارادة جزافية فمعظم الاشياء كتبكيت بعض اجزاء
الزمن واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح دالتهم واحتجاجاتهم فلا
يتصور اهل الحق ان يظهر مثل هذه المذاهب القطعية الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرنا فنقول كل نوع من انواع
الاجسام مختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه

عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص ذلك
النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى
او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك
الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا ولاشتراك العناصر في
الحيز لاشتراكها في الهيولى فهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار بقوله
لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج عن
الجسم ولا الهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون الجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل
الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو
المطلوب ومن التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور
المختلفة يقتضي اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف
الصور ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في مادتها المشتركة
بحسب الصور السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قيل ولم
لا يجوز استناد اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب بيان مغايرة
الاعراض ومبائنها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك الاين وكونه بحيث
يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع تحصل الجسم منفكا عن تلك
المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل الماء ولرده الى مكانه الطبعي وضعه الطبعي
باق عند جموده او اصعاده بالقسر وتكعبه ومنها ان كون تلك الصورة

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

مصدراً لاعراض مختلفة غير مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب
الاين وكذلك من سائر الابواب لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض بناءً على
قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد وان استندوها الى صور متعددة
بطل قولهم المادة الواحدة لا تتقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب ان
الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط
مختلفة فهذه الصورة تفعل بحسب ذاتها فعلاً بحسب المادة وتقتضي مثلاً
الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وعلى هذا
السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات شيء في كل نوع من انواع الاجسام هو مقوم جوهريته
لا يخلو عن صعوبة فلا باس بان نبسط في الكلام ليتبين ما هو الحق في ذلك المقام
فيه خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن في
طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان للمشائين في اثبات
تلك الصور مسالك ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار المختلفة وهو الذي
اورده المصنف وما تقريره ان الاجسام تختلف في الآثار فتلك الآثار ليست واجبة
لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادي فمبادئها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امر
آخر لا سبيل الى الاول لما ذكر فهي امور مغايرة لهما واما ان تكون مفارقة عن الاجسام
وهو ايضاً محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يحصل آثاره

المبحث
اثبات الصورة
النوعية

الطبعيات
اثبات الصور النوعية

فى الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهى اما ان تكون خارجة عن حقائق تلك
الاجسام او داخلة والاول بكلا اعادة الكلام فى تخصيصها فى مورد واحد فتكون
صورا اعراضا وهو المطلوب واعترض عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة
المفارق الى سائر الاجسام على السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية
ببعض الاجسام دون بعض كيف وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه
من المتالهين وحكماء الفرس كما قال الشيخ الالهى صاحب الاشراق فى كتبه
كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب
وبسائط العناصر ومركباتها ربا فى عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع
ذو عناية به وهو الغاذى والمنمى والمولد فى الاجسام النامية لامتناع صدور
هذه الافعال المختلفة فى النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وقد فنا عن
الصبا والا لكان لنا شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة
فى ريش من رياش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير
قانون مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ولنسب معنوية فى تلك الارباب النورية كما ان
الهيأة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية فى رب طلسم نوعه
فاذا انجذب الذهن الى النار لما تبين انه ليس بضرورة عدم الخلاء

على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصيتها لها وايضاً التدبير يتعلق بحسب
المزاج الحافظ للصورة ولغيرها وهو الذي سماه الفرس اُردي بهشت
فان الفرس كانوا اشدّ مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات وهرمس
واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها الا دعاويها المشاهدة الحقة
المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا كان
هذا طريقهم ليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطليموس وارخس
حتى ان ارسطو عوّل على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص او اشخاص
معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور الفلكية حتى تبعهم
من تلاهم وبنوا عليه علوماً كالهيأة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين
الحكمة والنبوة في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم
بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او عشرين وبالجملة
في السلسلة الطولية ولا يلزم ان يأخذ الاوائل في الترتيب في كل ما اخذ العقول
في الترتيب الطولي بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها سلسلة كثيرة على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسبتها طبقة اخرى عرضية بحسب جهات
الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد العرضيين كثير كما في القرآن
وما يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس حيثما الروح القدس وان النفوس لابد

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

وان بنا المرتبة كم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه والنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها من البدن الذى يتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام انما هى لنقص فى جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن لم يتم الابداع لجسم لا يقيم علاقة ذلك بالجسم وكمال المفارق المحض التشبه بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذى ينوع الجوهر ويحصل وجوده كيف يتقوم بعلاقة عرضية وكل هذا اظاهر لمن له اقل حدس والثانى سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدء قريب مقارن لها طبعا فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن فى الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم يحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار الاعتراض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادى ايضا

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

اذ كل موجب اثر في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة المحماة مبدأ للحرق بجسمها والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا لما ذكرتم بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتموه صورا وايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبعية كما يقال ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال في ذلك لان مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل الا بمشاركة وضع فيه ومن لا يصدر عنه اذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي بواسطة جسمها شرط في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح فعلها في الجسم بشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

فى اجماع الخ بل معنى قولنا ان الطبيعة هى مبدا ءآثار الاشياء مثل الحركة
والحرارة مثلاً وغير ذلك هو ان الجسم المطبع بتلك الطبيعة انما يستعد بحدوث
الطبيعة فاذا اتم استعدادها لها افاضها واهب الصور عليها باذن خالقه
جلت قدرته لا انها كان وجود الطبيعة فى الاجسام شرطا لقبول ذلك
الفيض قيل ان الطبيعة سبب اوسد الذلك وهكذا فى غير هذا اذا تاملت
وجدت بعض الهيئات مقدما وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا
لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس الى قواها هى بعينه نسبة الطبيعة
الى ما قلناه هذه الكلامه فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيده
ما نحن بصدده تاييدا اشفا فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة فى النار والبرودة
فى الماء ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك فى الحرارة التى تحصل فى
غير النار والبرودة التى تحصل فى غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة التى
تشبه جوهر المغتذى والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها
صورا الم يثبت لا كونها من الشرائط والمعدات التى لا تنافى العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وامثالها اذ لا يجب ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم
اعراض مع انهم يسمونها صورا مع انها اعراض ويسندون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه
المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثانى
من جهة كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان فى كل نوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

من الاحتمالات الاربعة الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معراة عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان تختص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكيا ولا عنصريا ولا جزءا ولا يتجزأ فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص المتقوم الجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانقلابه الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب ولا اعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه كما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات بكونها لا يتصور وجودها بدونها وبعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنه لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انما يصح تبدلها مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا او ومثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها عن صورة معينة بل عنها وعن بدلها وكذلك لا يتعرى الجسم عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك

ثم ان كون الجسم المطلق غير مقصور الوقوع في الاعيان الا مع المخصصات الواجب كون تلك المخصصات مقومات لوجوده يوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية كالانسان مثلا او مميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل هنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجسم صورا فلكم ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل ان الماهية النوعية تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي تميزها صورة نوع حقيقي تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع قلنا اما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام الهيوليات باسباب خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها قد تلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب وهي ليست معونة تحقيقة حملها والكلام في دعوى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث انهما ذاتيان لكم تقويمها الوجود حاملها فان استند اليه بحسب تخصصها مخصصة للجسم المطلق فكذا يأتي في مخصصات الانواع او يلزمها المرجح يجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق ولهذا ثانيا فبان الجوهر على ما عرفتم هو الموجود لا في موضوع فصور المركبات وقوتها موجودة في موضوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الضميمة
اثبات الصورة النوعية

فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن عنها لان صور
العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة والامتزاج للعناصر وجود صور
العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق وهي في قوامها
مستغنية عما يحل فيها وضمنه صورا هي اعراض كما قيل ان العناصر
وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا ان المجموع غير الافراد
المجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون جوهرا قلنا المجموع
اذا نظر الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء
هي العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم [illegible] عليه
مقومة لها فهو بل تقومه لهما عيا او الاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضا
المعلم الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام تقريره ان الصور اذا
تبدلت في الاجسام تغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ تبدلها
في الجواهر لا تغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا ولا يرد عليه ما نقل
عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان
يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او بحد
الحديد ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين
اذا جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت

ولم يحدث فيه الا اجتماع وكثافة هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود لا يدل
على كون المتبدل جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله
حدود ما هو ورسم العرض ما لا يتبدل ولكن التفرقة بين الماهيات الطبيعية
كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير وغيرهما بان
يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية والعرض ليس
كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع ما ذكره الا ان يريد
اصطلاحا آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح في الجوهر والعرض على ان
الجوهر ما لا في موضوع والعرض الموجود في الموضوع ومرجع الضابطة في العرض الى
استغناء المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه
به وظاهر ان هذا التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري
لا يحتاج اليه المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمقوم لشيء بحسب
الماهية لا يمكن تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من
الصور في تقويم الوجود لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى
المسلك السابق وقد علم ما فيه هذا غاية ما اتى لذات عن الاعتراض لا
يبحث به مع اصحاب جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي
لدي في هذا المبحث فهو انه من الامور المقررة في مدارك المحققين من الحكماء
لا يجوز ان يحصل حقيقة متحصلة نوعية لمادة حقة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات

الطبيعية من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بحسب الاجتماع والصناعة وقد قال الرئيس كل معنى يقترن بمعنى وحسن
ان يجعل لهما اسماً على حدة فهو تحت جنس فالانسان مع اللباس نوعاً
ومع الفلاحة نوعاً آخر فيكون الانسان جنساً ولهذا حكموا بان مفهومات
المشتقات كالابيض والاسود لاختلافها في الفصل النوعي لا لتباينها من ذات
ما وصف او نسبة لم يكن مجموعاً من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة
واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فلان الانسان وان صدق عليه جنس
سائر طويل بانواع الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجاً تحت مجموع الجوهر
والكم والكيف والوضع وغيرها اذ لا نوع محصل الا وهو واقع تحت
واحد من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا تمهدت
هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الحجر والماء والنار وغير ذلك حقيقة
محصلة لها احد طبيعي مندرجة في الجوهر الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن
امر اخر حقيقي لو لم يكن كالجسم مندرجاً تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة
اخرى كالكيف مثلاً لزم ان لا يكون منوعاً تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء
من المقولات الاواخر بل لا يكون لحقيقة محصلة احدية ويكون كتحت
الموضوع بحسب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون
للمادة مختص جوهري سوى الجسم هو المسمى بالصورة النوعية ولنسم تلك الجهة

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

انما هي مبادٍ لفصول ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات مأخوذان من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق في الذهن والخارج على ما هو رأى المحصلين الذاهبين الى انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر بالمعنى الذي مرّ ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظم الطبعي هكذا الصور الطبيعية فصول الجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار يجب ان يستند آثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد ولكن كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تهوم بكلاءة ذلك النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل الاجسام انواعا فلا تكون لها مباد في المواد بل يهبها مفيض من خارج وان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبائع محصلة يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها الجسم تخصصا اوليا وانما هي الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة

بحسب الذات على الهيوليات واستعدادها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم ولاختلاف الهيوليات لاختلاف استعداداتها المقتضية لاختلاف المحصلات والمحصولات لا الحقائق انقسام الى هي ان معيد جميع الحقائق هو الباري تعالى على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط عليه ووسائط جوده كما ذهب اليه الملاسفة كافة واستدل السوم الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصور الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم الذي هو مركب الهيولى لانا لصورة الجرمية والجسم لا الصورة الطبعية وليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة الجسم فكل من الصورتين حيثية تقييدية جنسي ونعليله لاخر كالفصل بالنسبة الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى التشخص وحصة من النوع ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح الشيخ الرئيس في التعليقات حيث قال ان كل صورة تحدث في الصور الطبعية يحصل معها مقدار اخر وامتداد اخر وتحصل معها اتصال اخر فلا يبعد ان يقال ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى الصور لا متباينة فان لها حيثية لاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة واما من الاتصال الى ان تبدل النوعية الطبعية بتبدل الجسم في ذات

مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التى هى مع بقاء ها تقبل صوراً مختلفة تتقوم بها على سبيل البدل والسر فى هذا ان كل حال عرضاً كان او صورة يحتاج فى تشخصه الى محله والفرق بينهما ان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها الذى هو المادة والموضوع تقوم حقيقتها العرض كما يقوم تشخصه وحيث كانت الجسمية نوعاً واحداً محفوظة الحقيقة فى مراتب حدود الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغراً وكبراً فالهيولى تحفظ تشخصها لمشخصاتها نوعية الصورة الاتصالية عليها والجسم بالقياس الى الصور الطبعية المخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذى كان موجوداً مع النفس وحدث جسم آخر وهذا ايضاً موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد استمعنا فى هذا الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقى بعد خبايا فى الزوايا والله الهادى الى الصواب وبه الاعتصام فى كل باب واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية فى اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهى لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

هذا انه يدل على ما ذهبوا اليه وما وقع لاحد في كيفية التلازم التام بين الهيولى والصورة لذا الوهم والاشتباه نوع صلالة ونعتز المص عن اني اثبته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ونتقدم ههنا ما يتوقف عليه تحقيق الكلام في المطر وقولون التلازم عند التحقيقين اما مقتضية علة موجبة يكون التلازم بينهما او بين معلولها او بين معلولين لها لا على اى وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا اما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه الثلثة اذ لو لم يكن كذلك فلم يتعلق لامتنع بها لاخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن الاخر وما يطلقه الجمهور من المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه لا تحقق افتقار بينهما اما الحقيقيان فما افتقار كل منهما الى معروض الاخر واما المشهوريان فما افتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الاخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم النسبتين النقيضتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية الميول كجواذب الارض الى مركز الكل ولو عدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع لا في الوجود وكل منهما محتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المتلازمان بحسب المعلولية فليس يجوز ان يستند الى درجة واحدة الى علة واحدة حقيقية بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد منهما استند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى ولكن لا يتحقق التلازم

بين المقدمتين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم بين
الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق مما القول به والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية
التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية كما مر
ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتحصلة في الوجود بالذات على الصورة
واللازم باطل لان الصورة شريكة لوجود الهيولى فيلزم الدور ولان العلة الفاعلية للشئ
يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى
سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة والآلة ما يؤثر الفاعل في معلوله
القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه لمن هو معلول مطلق والاخر
علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للآخر لان الصورة
انما يجب وجودها مع التشكل او بالتشكل لانها تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل
والدليل دال على تأخر التشكل عن الصورة بتأخره عن الحدود المتأخرة عن المقدار
المتأخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها
والمدعى عدم تأخره عن الصورة الشخصية ولا يبعد احتياج الشئ في تشخصه الى
ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتأخرين عنه وان تم يبطل احتياج الصورة
في تشخصها الى التناهي والتشكل وامثالهما فيبطل الان الحق فيه انها متغير مع
بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة والانضمام الكل الى الكل

الطبيعيات
اثبات الصورة
النوعية

لا بعينه التشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما مسمّيات بالمشخصات لانها لا يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم وامارات التشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية التشخصية ومن متممات علة التشخص نحو ما تقرر ما ذكرنا ان الكلية فالجسم محتاج لا الى كونه حاصلا في مكان ما الى اين معين من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين المعين ما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما ويحتاج بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي نسبنا اليها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل اما معها او متأخرا عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لكن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ما مع الشيء متقدم عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشيء وانما وجب في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما تتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما المعلول المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر عن الآخر لعدم كونه معلولا لها وبهذا يندفع الدافع من كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء

ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي غير
متقدم على الفلك المحوي لانحصار المعية تارة على علاقة التلازم بين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما ذهب اليه افضل المحققين في شرح الاشارات
ثم ما تحقق التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة
التضايف اذ يمكن ان يتعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة التضايف
التضايف من جهة كونهما شيئين مستعة او مستعة اليه ولكن التطرق تلك
ذاتيهما فلا بد هناك من علة وقد ذهب الى تشاركهما ليست علة للاخرى
فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما ليتحقق معنى التلازم فاذن هو كل منهما
سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب الواحد الذي لا
يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم الاستحالة او مع القسر
فلا بد اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب نفسها اما متعلقة بنفس ذات
الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الدائر او ليس هناك تعلق الافتقار
من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى المصاحبة الاتفاقية كما علمت فيكون التعلق
الافتقاري من الجانبين في الوجود لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخر
بل بعروضهما فيكونان عرضين متنافيي المعروض كالابوة والبنوة او المتحيز
ولكل من الذاتين بنفسين ان لا اخرى لكن لا في اصل الوجود بل في وصف اخر كالمتيا
المضيفين فيكون على تشارك في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فيقتضي

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بحسب الوجود حتى فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكن ان تبدل الاولى من الجهتين ولا ان ترتفع لافتقارهما جميعا وتقول ايضا ان احدهما ان يقام بها الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احديهما بخصوصها متعين لان تقام بها الاخرى علما ان نظرا الى تمام ذلك وانه علة تكون لها ح وليست الصورة الا قوة القبول وليست لها تحصل لنوع وتشترك القابل من حيث هو قابل لا يكون من الوجود الهيولى لان علاقة الاستعداد انما يكون بحسب الجوهرية والقوة لا الوجود والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة للتلازم ولا شريكة لها فقد تعين الصورة للعلية وليست اله او واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيد الوحيد الاولة المطلقة لكن لا تحصيلها لاحتياجها الى الهيولى في لوازم تحصيلها من التناهي والشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجية من لازمة لوجودها الى ان الاثار هو لم وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بيناه انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون تحصيلها في وجودها وبقائها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد منهما

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

من سبب اصلي هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة
وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية
الصورة التي يحتمل وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ ثبات الماهية في عالم
الاستحالات بتعقيب الصورة وتستبقى الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة
من حيث هي صورة فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المسماة الوجود الحق
العاقبة مشتركة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة
ومما يلتقط من المنتوعات بجعل المادة جوهرا بالفعل عن الذي كان بالسابقة
ودفع ما يقال كيف يكون طبعية عامة هي الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هي
الهيولى قد تبين في موضعه ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب
بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن لا يمنع ذلك في
الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحدته
عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك لا يخرج العلة
التامة عن الوحدة العددية ولقد شبهت الحكماء المعقب القدسي حفظا
للعرض التخصيصي بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا
معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال
في عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع

الطبعيا
اثبات الصورة النوعية

فان الصورة للازمته هنا ان تعين العقل الواهب للهيولى ما ذن مع الكل
ما هي صورة مطلقة لا من حيث هي شخصية وان كانت لازمة التحصيل حجبا
الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في
تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت الكن اعتبار
الشخصية بحسب كر التعلق من الجانبين لا على الوجه الذي يلزم الدور بان يكون تحصل
الهيولى بنفس ذات الصورة لا تحصيلها وتحصل الصورة انما هو بالهيولى التي
هي بالهيولى تماه هيولى دلا يعقل هذه الحال بان شدة الحل والا تصح
تقارن الحال مع تبدل الحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل
عدمت الهيولى تنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى
ولا حقية لاحدهما في تقوم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى ان لا تزال
الهيولى لا وقد سبقها رتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس
حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح
بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات تم التلازم
من الجنسين بين العلة التامة ومتممها الاخير وبين المعلول في
والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعين
معا ووجودا بالسلب ومعيته والسبق والمعلول بالاخرية واللحوق
كلا في درجة واحدة بحسب الزمان انعدامًا وتحققًا والله اعلم بالصواب

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فصل فی المکان لما فرغ عن تحقیق ماهیة الجسم الطبعی الذی هو موضوع
هذا العلم اراد ان یشرع فیما هو المقصود فی هذا الفن اعنی البحث عن
الاعراض الذاتیة للجسم الطبعی فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه فی المکان
فحقق اولاً ماهیة المکان فی هذا الفصل واثبت انیته بعد ذلک فی
الفصل التالی لهذا الفصل ونحن نرید ان نبین اولاً کیفیة وقوع النزاع
بین العقلاء فی تحقیق ماهیة المکان فنقول الامر المسمی بالمکان اما ان یکون
جزءاً من الجسم او لا یکون فان کان جزءاً منه فاما ان یکون هیولاه او صورته
وان لم یکن جزءاً ولا شک انه یجب ان یکون مساویاً له فلا یخلو اما ان یکون
عبارة عن بعد تساوی اقطاره اقطار المتمکن فیه واما ان یکون عبارة عن سطح
من جسم یلاقیه والمکان بعداً فهو اما ان یکون موجوداً او موهوماً فهذه
خمسة احتمالات وقد ذهب الی کل منها ذاهب ولما کان الاشکال فی ماهیة
المکان فی انما بعد او سطح خصصهما بالذکر فقال وهو اما الخلاء ای البعد
المجرد عن المادة سواء کان فارغاً او مشغولاً او السطح الباطن من الجسم
الحاوی المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوی اعلم انه لما کان للمکان
امارات اربع تصالح علیها المتنازعون لئلا یکون النزاع لفظیاً
وهی نسبة الجسم الیه بلفظة فی او ما فی معناه وصحة انتقال الجسم منه
لذاته واستحالة حصول جسمین فی حیز واحد واختلافه بالجهات فنقول لا یجوز

الطبیعیات فی المکان

ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه حاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن مكانا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي هذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين بان الحيز فراغ موهوم موافقا للجسم في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما ردده بين البعد والسطح بحسب الاستقراء اذ لا يتصور شيء سواهما يوجد له امارات المكان والاول اي البعد مطلقا كان او موهوما باطل فتعين الثاني وهو السطح المذكور واما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كل من شقي الثاني باطل وكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من الثاني لانه يكون خلاء

الطبيعيات في المكان

الطبعيات في المكان

اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين الجدارين وتقبل الزيادة والنقصان فيكون مقدارا وذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المتصف مع تلك الصفة فامتنع الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني منه اى كون الخلاء بمعنى البعد الموهوم فهو لانه لو وجد البعد مجردا عن المادة لكان اما غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض للاشياء لا من خارج عنها كما يحكم به الحدس الصحيح واذا كان البعد المكاني اذا غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزمه شكل في الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر بخلافه اقول فيه بحث كما لا ما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال اى انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه

اعترضت طرق اثبات الهيولى عدة في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول الانفعال المستدعي للمادة كما قررنا عبارة عن قبول الشيء حالة مستوقة بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة وبالجملة العوارض المفارقة مما يخرج محصلها الى كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يكون تجردها او زوالها وهو ممنوع ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لا مرحال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار لكونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلاف الفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو المادة وقد تبين ان كل متصل يقبل الانقسام هذا الخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام غير مسلم عند اصحاب هذا الرأي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال بسائر الحوادث

الطبيعيات في المكان

مسلم الثبوت عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا ان يقول

الخصم ان المتصل في انه لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند هم محض المتصل فان

القابل للانفصال الا انا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم

كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام ولاعتذار بكون

احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة

راسا كما وقع لبعض الاعلام مثل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان

يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد والمادة اذا

كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو لما التقيا والتمام

فان كان الثاني فيكون البعدان هما المانعين عن التداخل بالذات لا المادتان

وان كان الاول فذلك باطل لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصيرا هما

واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها لا

البعد ويتقدر به ويتجزى كما في كله وان ما نعت بعدها فالمانع هو بعد

لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة

المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد يابى عن

التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون المكان

بعدا تساوي الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام

وكون الأحر غيره للآخر وايضا يلزم من إمكان اتصافه في ذاته بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتنعه لها امتناع الجسم هلا انسلاخ البعد المنافي للحركة ولزوم منافي الشئ في ماله التي وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ملحية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت علة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما يحتى واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها اتصاد الاحكام لحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس المحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق المملوء ماء وهواء اذا انقص مسته ما فيه والثاني في الجسم المنقوب والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا ومنها عدم موجود ما هو المطلوب الطبعي للاجسام الى غير ذلك ولها وجوه من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى سائر الادلة

الطبيعيات في المكان

والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن فهم العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الحيز

كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبيعي يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تفسيرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انما عنده هو واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو مكان ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين السماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان تتحرك الارض بطبعها لو فرضت

الطبيعيات
فصل في اثبات الحيز

في وسط العالم غير مختلطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهرا البطلان فكذا الملزوم
بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض ولاجل
ذلك تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الافلاك والماء يطلب ان يكون
محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا
عدم تاثير القواسر اي ما يؤثر في الجسم على خلاف مقتضى طبعه والاولى
ان يقال اذا احيط الجسم وقطع النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته
لكذا يريد ان رفع القواسر وان كان ممكنا لكنه تعرض بحسب الذهن كما يكون
مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا
نعم الامر بحسب ذلك الفرض المحال الواقع لكان في حيز معين لا محالة وذلك الحيز
الذي حصل فيه حينئذ اما ان يقتضيه الجسمية او لقاسر لان وجود العارض الغريب
يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض والسبب اما ان يكون غير خارج
او يكون خارجا والاول هو الاول والثاني باطل لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل
المذكور فتعين الاول فاذن انما يقتضيه اي يتوجه بطبعه لا بحسب الجسمية المشتركة
ولا هيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية وهو
المطلوب فان قلت الفاعل ان لم يكن فرض وضع مع فرض وجود مفعول لكنك قد علمت في
مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته الى جميع الاحياز نسبة
واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى امور مختلفة داخلة

في حقائق الاجسام وماهي الاطبائعها التي هي صورها النوعية أقول ومما
ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في المكان لما كان من الاعراض اللازمة
التي لا ينفك عن الجسم فالتاثير في حصول الجسم كانه من تتمة تاثير
الفاعل في وجوده والفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد
علمت ان التلازم بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر ولا يجوز
ان يكون لجسم ما بسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة
والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما وخلي مع
طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول
الذي حصل فيه طبعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه
والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا وقد فرضناه طبعيا هف وان
لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا
لا يكون طبعيا وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما لزمه ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتها طبعا فاذا وصل الى اقربهما
صار الى القسم الثاني وللقائل ان يقول انا لو توهمنا النار في مركز الفلك بحيث

الطبعيات
اثبات الحيز

الطبيعيات
اثبات الحيز

يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها بان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية الحركة الى جهة من الجهات ولا تختص بجهة هف واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بانه يعرض لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضى ان تنبسط عن الوسط الى الجهات بالسواء ولا بد من تجويف فى داخلها والتجويف اما تحقق الخلاء او بدخول جسم فى داخلها والاول ممتنع والثانى لا يمكن الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق فى جهة دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا الانبساط فى كل جهة هذا التخيص ملخصه ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضى امرا صار غير ممكن لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ولا نمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع التجربة فى المتمكن موقع التجربة فى المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب انما يعرض بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب ثم من انفصال الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب هٰهنا فان التركيب حيث لا يقتضى زيادة فى الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فانكلة المركبات

ه امكنة البسائط بعينها وكان مكان الجسم البسيط واحداً لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحدا لان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب والا اما مطلقا او بحسب جهة المكان او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض عليه الحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او الخلاء وان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءاً من مكان الفلك كله اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس بخارج عن مكان الكل اذ هو بصدد رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن كيانها الى امكنة سوى امكنة البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان المركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظور فيه لان المركب ان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد في ذلك المكان مركب اقول مطلق المركب ان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول

الطبيعيات
اثبات الحيز

ومنها انه لا يجوز ان يتمكن فى ذلك المكان بسيط فرد ولو كان القاسر صورة الخلاء اقول لما كان حق القسر فى كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد الحجر الى المذكور جرى عادة ومنها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التى للمركب مقتضية لحصوله فى مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح فى اصل المقصود من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغى ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اشد ما جاشت به البتة لها مدخل فى افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل فى الشكل

قد علمت معناه ولا حاجة الى اعادته ولما كان الشكل من الاحوال التى تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعى لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعى فكل جسم فله شكل طبيعى اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل متشكل فله شكل طبيعى لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الاتوجاه

الطبعيات
اثبات الحيز

بتم به قوله لكان على شكل معين لكونه على تناة مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون للطبيعة سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه ولقاسر لاسبيل الى الثاني لان فرضنا عدم القواسر وادن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما ان الهال لايخلو عن وضع معين وعندكم انه لايقتضي وضعا معينا فلم لايجوز ان لايكون شيء من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو عام المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج ومع قطع النظر عن الغير لايتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الهال لايقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لاتفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لايدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل لكن اشتراكها لايوجب اشتراكها فيها ولايجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي جسمية متأخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول وفيها شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تحت النوع كما بين في موضعه فلا بد لها من علل متعلقة بالنوع وما هي الا الطبائع تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية

الطبعيات
في اثبات الشكل
الطبعي

والكيفية الحافظة لاي شكل كان ولا منافاة بين ذينك الا قتضائين بل الثاني موكد للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت هي عنها الشكل ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومعينة عن العود الى الشكل الطبعي بالعرض ومع ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه كالمريض الذي تعجل طبيعة في بدنه الذي نقلت رطوبته بسبب القاسر حرارة توجب نضاجه واعلم ان اختلاف الاملاك التي التكريها كوكب او تدوير او خارج في الشكل لاجل الثقب وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل اختلافه رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف الفاعل والصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى اثرت بمكرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداد القابل بجواز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامور تعود الى القوابل او استعدادها كذلك جاز ان يتصل ببعض البسائط صورة كمالية

الطبيعيات في اثبات الشكل الطبعي

بعين نظرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعّالة او تصوراتها النظام
على الوجه الاشرف الاتم وقال صاحب المحاكمات فيها اشكال لان
الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك الكلي فلا بد ان تسرى
في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة للخارج مختصة به فيكون
فيه الصورتان النوعيتان وهو محال ونحوه المنع عن استحالة ذلك فان
جميع صور العناصر في المركب باقية وحلّت فيها صورة اخرى نوعية سارية
في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق
في الجواب ان يقال ان صورة الفلك وكذا صورة ما ركز فيه غير سارية
في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين
بل انما تتعلق بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه فانها صورة
شبيهة بالمجردة فان الصور صنفان صور تقوم مواد الاجسام سواء
كانت سارية كالصور العنصرية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم
مواد الاجسام بل قوامها بذاتها ولما كانت لكل ذلك بل لكل كرة اثيرية صورة
مجردة في ذاتها او في اخص ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
وكل ذلك كما قاله المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه احد اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذاتين وقد صرح به العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فيها فكيف يكون صورة حجرية لها

الطبعات
في اثبات الشكل
الطبعي

الطبيعيات في اثبات الشكل الطبعي

واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا ونارا وياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان نوعيتان بيانه ان المركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او الذهبية او الطينية انما هي سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة وان الجزء البسيط من النار او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلم يكن بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السوال حتى يحتاج الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له قوتان وليس الامر في الفلك هكذا الا ان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاول ان الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتمم اجزاء من نوع واحد

الطبيعيات

اثبات الشكل الطبيعي

فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من القسمين ليس جسما مستقلا بحسب الحقيقة الجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة ولذلك لم يكن كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة مختصة يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه عندها النفوس كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان دلائل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالصورة حتى احتيج الى تجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه وان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك وهو ظاهر ولا عن النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا تقدر حالا وبعدا

ونحن الان مع كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقر انا كنا مطلعين في ابتداء تكوينها على هذه الامور وانا الان عند استكمال تعقلنا لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا في ابتداء الامر وعدم التعقل كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان متولي الابدان وخالقها مدبر حكيم والى هذا اشار بقوله بواسطة الملائكة الموكلين على عالم الاجسام كما هو راي اساطين الحكمة والمتالهين كافلاطون ومن قبله من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى

الطبيعيات فصل في الحركة والسكون

فصل في الحركة والسكون لما كان الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبعي بما هو هو والسكون مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل وقدم البحث عن ماهيتهما اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال الحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج اي يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى وضرب من الملائكة او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه حتى كونه موجودا اذ في كونه بالقوة فيكون الوجود والقوة حاصلا له غير حاصل

هذا آخر ومن شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل
لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد
يكون تدريجيا وهو بالمعنى الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على
استعمال لفظ الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها
كما سيرد عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور لان معرفة
التدريج ويسيرا ايضا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الملحوظة
في حدها الدفعة الملحوظ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان
والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللادفعة
والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان تحد
الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن اللذين هما
سابقان الامور الاولية التصور واستحسنه الامام الرازي في
المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي
اولا اذ كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت
التدريج على ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور ثبوتها
على انه ممتد غير آنات الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي
تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والمتكلمون

الطبيعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

على هذا الوجه هو الزمان وأجاب عنه بعضهم بأن تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما بديهي وقد أخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بأن تحديد الزمان يتوقف على أخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم أخذ الانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فالأولى أن يقرر أن المأخوذ في تعريف الزمان إنما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة إنما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لأن التي قصد تحديدها إنما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم أن لفظة الحركة تطلق على معنيين أحدهما توسط الشيء بين المبدأ و المنتهى بحيث أي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه على خلاف حالي الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط إذ كون المتحرك متوسطا ليس لأنه في حد دون حد بل لأنه على الصفة المذكورة ثم إن ذلك التوسط وإن كان بحسب ذاته واحدا شخصيا مستقرا لكن بواسطة نسبته إلى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما غير متناهية بالعرض إذ له حدود بالقوة من جهة اتصال موافاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة إلى تلك الحدود وكأن كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل

الطبعيات في الحركة والسكون

ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذه الحركة له وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وتابعها ما يحصل من الاول بسبب استمراره وهو امر ممتد من حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها ولم يوجد بعد هذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المتحركة كراس مخروط مماس للسطح ربما تحركه وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض للنقطة حالة متصلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يعرض فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاء له بل مساحته عنها ففي الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة يطابق على نظيره في الآخرين وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى واذا ما يكون معه

من القطع التوسط ومن المسافة النقطة لوما في حكمه ومن الزمان المتخلل الآن واطراف المقولة من حيث انه متحرك حالة بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها مع استمرار مبدأ النسبة من حيث انه قد انتقل اذ هو عند الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة وبعضه من حيث انه وصل الى حاشية نفسه من حيث انه قطع للمسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم والموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له قوة وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم وللقائل ان يقول ونعين آنا في زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن ويلزم بازائه جزء غير منقسم من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكنا ولا تكون الحركة متصلة وقد فرضنا انها متصلة باتصال المسافة غير متالفة من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا في الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة عما من شانه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيدا وطرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي

اى مذهبا وعن الثانى بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه فى الآن خلوه عنهما
فى نفس الامر اذ الحركة فى الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه وانتفاؤهما
لا يستلزم انتفاء مساوى اللاسكون لتحققه بالحركة لا فى الآن والحاصل ان
الآن ان احد طرفى الاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة الواقعة فى
الزمان لا فيه وان جعل طرفا لوقوع الحركة او السكون نقول انه لا يقع شئ منهما
فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت
عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا
حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل فقط
او ذا جهتين فالاول ممتنع اذ العرض لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثانى
لانه لما كان بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم يكن له امر منتظر اصلا
وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد
وان الحركة امر طار على الشئ ويجب ان يكون ما يعرض له شئ مقدم متهيئا له بالقوة
والاستعداد على ما سيجئ فلا يكون بالفعل مطلقا وبه ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له
الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة فى شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل فهو الجسم فالقابل
للحركة يجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير
الجسمية اما المحرك فاسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب والامر فى ان حركته من
جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذى لا يعرف له محرك من خارج فقد يكون متحركا من ميرة

يحتاج الى نظر واستدلال وله براهين كثيرة نختار منها ثلثة الاول هو المشار
اليه بقوله اذ لو تحرك الجسم لانه جسم لا لعلة غيره لكان كل جسم متحركا
لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني كذب لسكون بعض الاجسام كالارض
مثلا والمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحيز هو الجسم وكان الجسم جنسا
للانواع الجسمانية فلك ان تبدل هذا البرهان بمثله بقولنا ان البياض
لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذا فكون
اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات
الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن
حسيته وبين من حيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من الفصول بل بنفس طبيعته
وذلك لان جسمية الجسم مثلا ليست باعتبار انه مجرد جوهر متكمم غير داخل
فيه شئ اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى غير مختلف في
الاجسام لشئ داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا المعنى لا يصدق
على الانسان والفرس وغيرهما الا في ماركبة منه ومن شئ اخر بل يكون مادة لها
فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في الخارج وان امكن ان يستتر الجسم
من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر
ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا يكون غيره او يكون وان انه حكذا اتكون جسم
او نفسا لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

الطبعيات في الحركة والسكون

والتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثه و
ان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثانية فلانه لو امكن
ان يتجرد الهادات الاوان تتنوع بالفصول ولو يوجد في الخارج ثانوية وشئ آخر غير
ثانوية يحصل منهما النباتي كما يوجد في الخارج حصة وصورة اخرى غير الجسمية
يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم نوع علل في الوجود فجعل هذا
الجسم شيئا دون ذلك الجسم لا يحصل في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو
انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان
حركته وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول ما هو المطلوب بالحركة اي
مطلوب كان وبطلان التالي ضروري يوجب بطلان المقدم ومنهم من قرر هذا البرهان
هكذا لو تحرك جسم لمجرد جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركا
الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة
وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له
مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه ج
لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات اي عند فرض كونه كان متقدم سلة واقول
فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان
تحرك الجسم بشيء غير الجسمية بل بطبيعته وهو على حالته الطبعية بل الاولى ايراده
لنفي كون شيء من الحركات ملازما لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكو

الفصل في الحركة والسكون

مطلوب للجسم المتحرك امر يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور بل نقول لا بد ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يتخيل له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فمن الحركة وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة انه محرك معين لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة معينا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس فانا اذ المعالج النفس من حيث ما له من الطبابة وملكة المعالجة والمستعلم هي من حيث ما لها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التاثير والتاثر مختلف واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة تقسيمها باعتبار امرين من جملة الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المصنف والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي

الطبعيات في الحركة والسكون

بكل اى ان لخومهما عالية نوعية او صنفية وقد يعقل ها اعتبارة عن تغير حال

بين للمقولة المعينة وهذا ابطال لان معنى التسود ليس ان سوادا ولما ايستد

حق يكون للوضع الحقيقى للحركة في السّواد حصول سواد بعد وجدانه الاول مع ضمها

كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة واقوى ان المحاب يقول ان الاول

بقى ثم ينضم اليه شئ آخر لان الشئ الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا لم يكن شيئا آخر

لما اشتد تسود سواد في بيته بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد

ثم يحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل والزمان وهو ممتنع ولمان

اجتماع مثلين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد ولكنهما ان اتحدا ولم تبق

احدهما فقد علم ان شدة السّواد ليست بقاء سواد وانضمام آخر اليه بل باعدام

ذات وحصول سواد آخر اشد منه وفيه بحث وهو انه لو كان معنى وقوع

الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد

من مقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك لالزوم

الى الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين وهو باطل لا بل نقول الافراد

ثم ليس موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي حد يفرض لو انقطعت الحركة فيه

المبحث في الحركة والسكون

تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ويرد هذا انه يلزم ان لا يكون للمتحرك الذي في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك المتكم كم بالفعل وهو باطل ايضا ولهذا اجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض او التوسط فيها واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان دل على خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين مما احاط به جسم في كل آن فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو محال وايضا الاوضاع غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد التي لها افراد آنية هي معيار السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع بل هي فيها على مذهب بعضهم فيكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها فرد ولحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التي عرضت للمتحرك في آن آن زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقطة الى الخط والخطوط الى السطح والآن الى الزمان حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم

في مقولة المتحرك فيها ولا تتالي الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي

بين حاصرين اذ لا يوجد فرد واحد آني منها في حال الحركة فضلاً عن تتالي الآنيات

مذكورة غير متناهية وبما قررناه وبيناه قد تبين وتحقق عند المصنف

وجود الحركة القطعية التي هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة

المقادير الى لا غاية من الاجزاء المتشابهة في الحد والاسم سواء كانت

من المقولة التي وقعت فيها الحركة او غيرها او لاثباته وجه آخر من كون

الحركة الفلكية بيانه ان المتحرك مادام متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية

حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست

منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير

المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة او المقادير

التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم

ان لا يمكن ان يتحرك شيئاً من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر واما

قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية على اجزاء غير متناهية

مفروضة بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود متروكة وجميع المقادير

متروكة وهذا اشد انواع الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة وفيه تطرق النقض

بالمنع والمعارضة اما اولاً فلانتقاضه بما اذا فرض نقطة كرأس مخروط مارّة على خط

من سطح مربعة تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة

الطبعيات
في الحركة
والسكون

بالقياس الى الحد لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية
بالقياس الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة
بجزء المسافة في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة
لها في ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في الآن
لكن لا يستحيل في الزمان وحينئذ كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم
والمستدير ولكن الانطباق الزماني بينهما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان
نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة
او الشعلة الجوالة الى الخط المتصل المستقيم والمستدير فلو لم يكن لها الا موافاة
الحدود دون اجزاء المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا ولما ال الى اشياء
غير منقسمة متفاصلة سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فثبت بما
ذكرنا انه مع قطع النظر عن وجود الحركة المتصلة يجب ان يكون للمتحرك باعتبار
الحركة التوسطية موافاة لجميع اجزاء المسافة وحدودها وموافاته لها ليست الا على
وجود المرسوم من الحركة بل على وجود الراسم فيه تامل وعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا
من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع جوابها لها ليقاس عليها
ما عداها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يتمشى ههنا ولعلها تندفع تلك
الشكوك كما ادعاه في اوائل الكتاب منها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة
تماما ولو اذا وصل اليه انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول

الطبعيات
في الحركة
والسكون

الى المنتهى وكذا الى كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقًا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في ما بين نهايته
آن وصول الجسم الى المنتهى وآن قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف بالوجود العينى
قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها ما مر ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف
بالوجود العينى قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها
فالترديد المذكور منحصر وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا فنختار ان
الحركة موجودة في نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وظرفها موجودة في
ذلك الزمان وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك ومنها انه
لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال الماضية منها بالمستقبلة
اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال اى الحد
المشترك بين الماضى والمستقبل فالحركة التى في الماضى ايضًا معدومة بهذا المعنى
وان اريد به المعدوم مطلقًا فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان
المستقبل فالذى يلزم ليس الا اتصال الكائن في الزمان الماضى بالمعدوم في
الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد
متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها
ان الماضى من الحركة لو كان موجودًا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودًا ومعدومًا ولا معنى للمضى

الطبيعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

الا الانقضاء وان كان مقارنا للوصف الحصولي تم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا في آن مما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب عنه في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا للسلب دون المسلوب وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم يتناول التخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل يخرج الازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وقولنا مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار يخرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية يخرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيوده على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لانه اما ان يكون فيه شئ ثالث اولا يكون وان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة مستحيل بقاؤها عند
تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلانه اما ان يكون
الثابت كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير اما
يتعلق الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل بشيء وينفصل عنه آخر والجسم غير باق
مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشتبه وان صار الكل
متصلا واحدا او الطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بعنوان التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل
ولم يبق معه والوارد فاصار عن اصله وكان منافيه واما الثالث وهو ان يكون الباقي
مجموع المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فلا يكون
المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كما عرفت وبيان ان حركة النمو منقسم الى غير النهاية وان ثمة مراتب
في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه الحركة ولكن يلزم ان يكون
هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم اما الى الحركة اصلية غير متبدلة وهي محفوظة بالصورة النوعية الشخصية
والى متبدلة وهي اسباب لعارض الحركة تلك الصورة فالمعتبر في النمو والذبول هو الاجزاء
الاصلية مع الصورة النوعية واما قوله ان الزيادة الغذائية اما وصلت اتصلت بالاصل
وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل

الطبيعيات في الحركة والسكون

وما يتبعها من الزيادة في الاستحكام والقوة فهو نماء فيه من الصورة النوعية
سنة الامتداد ملك الزيادة وتحليلها تصير تلك الزيادات والنقصانات
كالصفات المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس
في طبيعيات الشفاء من ان الثاني في النامي يخص المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقداره حلقته بسبب مادة انضافت ولا
للمقدار وان للمادة الباقية لم يرد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى فحصل
مجموع اعظم مما كان اولا بل في المادة الباقية فقط واعترض عليه المحقق الدواني
في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في الموحقيقة فهو
تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه مع بقاء النوع اقول
لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية لشخص ويكون مراده من
النوع هو الموضوع على طريقة المسامحة المشهورة لان المتحرك هو القابل للحركة
والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رأيهم فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا
لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة
الاولى ولا منافاة لاختلاف الحيثيتين نعم شيء آخر وهو ان اثباتهم الحركة
في النمو والذبول ينافي قولهم بتبدل بدن الانسان حيث اراد والله اعلم ان
نفسه غير جرمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل
على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في الجسم والاجزاء الاولية

الطبيعيات في الحركة والسكون

مقدارًا باقٍ على حاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلًا بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسم آخر مثله والذبول انما هو تحليل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها عنه فليس فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها واما انفصل منها جسم آخر له مقدار وملخص الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانا نعلم ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلًا واحدًا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قاله المورد قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلًا واحدًا وكذا الجزء الغذائي ضرورة تركبهما من متباينين وتعدد صور البسائط في المتركبات كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلًا واحدًا في نفسه ثم على تقدير التسليم فلا بد من ان ينعدم المنفصلان ويحدث جسم آخر متصل كما حقق في مقامه فيعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضًا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو لعدم بقاء الموضوع ولو اراد بكونهما متصلًا في حس المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة

المطلب في الحركة والسكون

في الكم ضرورة انه لم يرد بمقدار جسم واحد بل ازداد للغذاء الزائد فالنمو مجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهى عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا لما انقسم الى اجزاء مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان ممكنا من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمتغذي بعد صيرورة الغذاء شبيها بالمتغذي والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين يستوجب انعدامهما وايجاد جسم ثالث لا الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها ذات بعينه فان زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر مقدارها وهو ليس من مشخصاتها وكذا الحال في السمن والهزال في ان موضوعهما شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله ان زيد الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجديه نفعا اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اراد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن فمم كيف تبدل كثير من اجزائه الاول وانضم الى ما بقي اكثر منه اقول لعل من يقول ان النامي

موضوع الحس والبدن وقد يطلق على الجسم بالاشتراك الذي يكون به حساسا
وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا او نقص المجموع
من حيث هو المجموع وكل واحد من العددية مخلوط بتشخص النفس ووحدتها
واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكمم واذا كان مخلوط
الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه متحرك
حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة عليه لا يقال
لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار بناء على ما هو الحق من بقاء
الموضوع بعد دلالتها تدريجي مما فيه الحركة في زمان الحركة فكم فلا يكون الكم
الغير القار منحصرا في الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم
من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء اصلا ولا ثابتا معا بعد الحدوث فقط
والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه يثبت التتلو كذا
الزاوية الحادثة من ملاقاة خط على خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما و
السطح والجسم التعليمي الحادثان من قطع الجسم شيئا فشيئا سطرا اولا فلان معنى
ازدياد الشيء في المقدار وتناقصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة
بعينه وقد انضم اليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع
كيف وقد علمت ان المتصل بالذات ان انضم بعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

الطبيعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

حيث يتلبس في كل آن فرض بفرد فيكون هذا الفرد حاصلاً له في آن آخر سابق عليه او لاحق به وادعت انه يمكن ان يكون في الجسم كيفية حادثة متدرجة بقية متصلة وآنات بقائه تزيد مع النقص عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوى فانه تدريجي الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل فما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم القرار عارض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفصال شيء من المادة وهو الذبول او الهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك

الطبعيات في الحركة والسكون

حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من
نسبة الى غيره من الاجسام ويقدر لزوم كله مكانه حتى اختلف نسبة اجزائه الى
اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث
كونه متحركا بهذه الحركة ولا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون
متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على نفسها اعتبارا بشرط ان لا يفارق مكانها و
كذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول والعدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا ا
لاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع و
الاين معا لكن احدهما يكون بالذات والآخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص
القائم اذا صار قاعدا او لا ينتقض طرده بالسلم كما توهم وليس قوله ويلزم كله مكانه
داخلا في التعريف كما زعم صاحب الحواشي بل لتخليص مادة المثال من غيرها
الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة و
الا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر وان
كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض
فيكون استحالة لا كونا وان كان الثاني فمعنى ان يتحقق جوهر آخر امتناع تحقق اتصال
الوصل بين امور متوالية بالذات فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل
وهذا كله الى المحدد وكيف دائما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن وجود كمية ولا هي مستقرة
من مبدا زمان الحركة الى منتهاه فيكون له حدود لا حد لها الا بمجرد الفرض فحينئذ لا يتصور

الطبيعيات في الحركة والسكون

الا في حال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم بها وبه ولا يمكن للصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان حركة والبواقي من مقولات العرض لا تقبل الا العرض اما الاضافة فلانه ان كانت مايرضه لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة تبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي من الاشرف في الوضع الى الاخس فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحال فيها انما هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العامة بحسب الاين ثم في التعمم وفي السرج ثم في التسلح واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فان كل حركة فاسيالة في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيأة قارة الى هيأة غير قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج عنها وترك لها بل امعان في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخين يتبرد فما لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك في مقولة ان ينفعل وان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره في التحصيل في نفي الحركة في مقولة ان يفعل وان ينفعل واقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كما مر عبارة عن ان يكون للموضوع في كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة ودة

ويتصور في غير الثلاثة من المقولات كمقولة متى وان يفعل وان ينفعل فالحركة
الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ
لو تحرك شيء في مقولة متى مثلاً يلزم ان يكون له في كل آن يعرض من زمان حركة
سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر دفعياً
وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوجد في مفهوميهما التدريج وعدم
الاستقرار فان التأثير والتأثر على نهج التجدد والاتصال وحكم المسافة من حيث
انها مسافة كذلك فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون انتقاله
من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعياً الى غير ذلك ومما ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ
حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعياً لان الانتقال من سنة
الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضاً ان كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية
او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون
موجودة فيه من تلك الحيثية والحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية
فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك
اما ان تكون باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها
شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

الطبيعيات في الحركة والسكون

على نحو ما عرفت من المسافات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
ولا فاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع اعدام ميل قسري ايضا
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل
القسري ينتفي كل منهما بانتفائه وليس كذلك فيما ليس كذلك فلم ان الحركة لما كانت
امرا متجدد الذات متدرج الحصول وجب ان لا يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا
والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على مرتبة
ثابتة كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا و
الثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير كما يشاهد في اقتضائها الحركة يجب ان
يلحقها امر من تبدل الاحوال ثم ان للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط
الجسم بين مبدأ المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير
ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى فهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استنادها الى تلك عائد بعينه
والحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما ثابت وهي
الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متعددة متصلة يكون تلك الوصولات
حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر متروكة فتوجب الطبيعة بشرط وجود
تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها تنقطع الحركة لانتفاء

بعد جزئي عنه او هي الحادثة المتجددة وكان الحد ذات حيثيتين جهة ثبات وجهة

تجدد كالعدول باعتبار الوسط والقطع الثابت للثابت والمتقضي للمتقضي

وقد يقال ان قول الامام في علة تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد

حالة الحركة لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل

حركة علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور ولا تزال الحالات موجبة

لحركات والحركات معدة لحالات على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تعود الطبيعة

الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك

لان النفس في ذاتها ثابتة فصار ثابتا ولا تكون الحركة الارادية مقتضى

النفس الا بعد حصول انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته

الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المستتبعة للارادات الجزئية

المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتحدث كل من الارادة والحركة بعد الاخرى على اتصال

كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل

الحركة ثابتا محضا ومتبدلا حالا بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح

نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل**

في الزمان وفيه مباحث الفصل فيه الاول في التنبيه على انية الزمان الثاني في

تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير منقطع البداية والنهاية وقيل الخوض في المطالب

يسوغ لعاقل ان اناس اختلفوا في الزمان اصلا واطبق جمهور من اثبته وجودا عينيا

الطبيعيات

فصل في اثبات الزمان

ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم
من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا منهم من جعله جوهرا مجردا ليس بجسم ولا جسماني وفرقة
منهم جعلته الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك
الاعلى والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار جعله بعضهم نفس الحركة او مقدارها
فحصل المذاهب واما الحجة فلان فريق حجة المنكرين لوجوده امور الاولى انه لو كان
موجودا لكان منقسما او لا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموجودات وهو ط
بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا
ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان
حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
وهما معدومان ح واما الآن الغير المنقسم المفروض فلم يكن له وجود اما عندنا
فلانه طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما
عند مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذي الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن و
في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم فكما ان المكان اذا
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في مكان او في طرف منه كذلك الزمان
اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او في المستقبل او
في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان

الطبعيات في اثبات الزمان

بعض اجزائه قبل البعض كما ان التقلية لا تكون بالذات اما اولاً

فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا ممتنع

حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض

علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته

او لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته

او لازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متفقين

بحسب الماهية والالزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض

في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة

الافتراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف

امتياز بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية

يجب ان تكون حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابل

للانقسام والا لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا

وقد فرض كذلك هف فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم

لتركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو

كونه علة لامر عارض لماهية الجزء المتأخر او كون عليته لامر عارض له

يلزم جواز صيرورة الغد امس والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء

المتأخر مما يمكن ان يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية لو بسبب عروض

الطبيعيات

في اثبات الزمان

الطبعيات في اثبات الزمان

في الزمان المتقدم وكذا القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان
حتى ثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع
ولا بالشرف بعين ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهو اذن بالزمان لان اصناف
التقدم منحصرة في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان ويتنقل
الكلام الى ذلك الزمان ويتسلسل الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتأخر
اذا لم يكونا جزئين من اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم
والتأخر لاجل اقترانهما بجزئين يكون احدهما قبل والآخر بعد واما اذا
كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم
والتأخر من العوارض التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة
امر آخر معها فانه التقدم والتأخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم
والمتأخر هي او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية
باعتبارين كما ان ذات الباري تع هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر
الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذا التأخر الزماني والمعية
الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا غير جزء من اجزاء الزمان كانت المعية بينهما
امر ثالث هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزء منه كان ذلك الجزء فان المعية
فيكون مع ومعية باعتبارين وان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما او متأخرا وكل
ما كان كذلك فهو من الممكن فالزمان مجرد ابدا وتختول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم

وان لم يكن هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه
لا انه يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه معروض لا التقدم والتأخر
كان الهيولى لا انها جوهر لكنها لا انما تقتضي القوة والاستعداد للاشياء
لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكر في هذا المقام
ولقائل ان يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها
متقدما وبعضها متأخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية لابد له
من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا يلزم الترجيح
من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها التي هي
هويتها بما غير مرضي فانه ان جاز هذا لجاز ان يقال في كل شيئين من نوع واحد
انهما متمايزان بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية والحمل
فلابد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء
له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز حتى يمتاز شيء منه عن
شيء وانما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم والتأخر
والقرب مما يؤخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية
في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي حدثت
فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على
بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم

الطبعات في اثبات الزمان

الحجة الثالثة

والتأخر بهما معناً وهذا المعنى لو كان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية و الحركة والتغير مع ان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارى تعم يصدق عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده وإمّا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعم كان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها فكانت قبليته تارةً ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذه الامور القبلية والمعية بما لا يقبل عليه الحركة والتغير علمنا ان حصول التقدم والتأخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة و الجواب ان نسبة البارى تعم الى جميع الموجودات نسبةٌ واحدةٌ هي المعية الغير الزمانية ولا يتجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارى القيوم فكانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرةً واحدةً امامية اتيانها فلا فى زمان ولما كانت الموجودات في زمانه يعبر عن نسبته تعم الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى وإمّا نقض من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته امّا الكبرى فضرورية وامّا الصغرى فلانا لو فرضنا عدم الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم

المعيات في اثبات الزمان

الطبعيات في اثبات الزمان

من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان متناقض والجواب

ان استحالة الوجود الخاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم ووجوب

الوجود لذاته لما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته

ان يعدم اصلا وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا ولما ظن كون الزمان

جوهرا قائما بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته

من الاقدمين منشاء التوحش عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم

الاول من ان الزمان مقدار الحركة قالوا لا يقع في بحث ذات الزمان تغير اصلا

بالوجود نسبة الى المتغيرات فما لم يقع فيه شئ من الحركات والتغيرات لم يكن فيه

الا الدوام والاستمرار وان وقع فيه شئ منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من عند

التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوب ذلك الرأي

الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان المتأخرين لما نصروا مذهب ارسطاطاليس في

ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شئ من مضايق المباحث المتعلقة

بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي في الزمان وفي المدة

هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته فان اعتبر نسبة

ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد

من جهة الاستمرار وان اعتبر نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات

فذلك هو الدهر الداهر وان اعتبر نسبة ذاته الى كون التغيرات مقارنة معه

المطلب في اثبات الزمان

فهذا هو الزمان وقال الامام ولما هذا الكون فهو الى المعالم البرهانية
الحقيقية اقرب منه الى الشبهات الجدلية ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله
تعالى والجواب ان هذا الكلام مشعر بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها
متقدم الوجود ومتقدم ومتأخر فانه لا يوجد التقدم مع التأخر بحسب
الذات وماهيته تتعلق بأمر مبهم لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر وامر لا يكون الا ماديا فالزمان
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان
موجودا فانه لكان الشيء الذي حدث الآن لم يفرق بين حادث في زمن
الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر وهو مما يدفعه الحس بالجملة
ولو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما او متأخرا بالذات لا يوجد التقدم
والتأخر شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا كان
الزمان متصفا بهذه الصفات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات عن المادة لانه
لا يوجد في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو نفسه جوهرا مجردا فانه مفارق عن
المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم لان كل شيء في الزمان وكل
شيء في الفلك ولفساده على تغاير حيثيهما لا اتحاد لازم بعض لا يوجد في الزمان يعني الفلك
وانه من جعل الزمان نفس الحركة واستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضا
كذلك والجواب انا لو وجدنا الموجبين في الشكل الثاني لا ينتجان وثانيا بان

متوسط غير متكرر ان التقضي والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو
رأي الجمهور او بالعكس كما هو رأي بعض الناس ان من لا يحس بحركة لا يحس بزمان
والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد بل ههنا وجوه من المغايرة والفرق
بينهما ابدع كونهما ولهذا ومنها ان الزمان قد يوجد في حد الحركة السريعة وبـ
العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزء الزمان
زمان وجزء الدائرة ليس بدائرة ومنها ان الحركات قد تختلف في الزمان
دائما والاختلاف غير موجب الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة
في زمان اقصر وكذا حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه حجج
اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب
اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين
فهو ما ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات وتقريره ان الشيء اذا
كان عدمه مع وجود شيء آخر واذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه بل تشاركا اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء المتقدم ليس
باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتأخر بعد ... قبلية كانت بالقياس

الطعن في اثبات الزمان

الطبعيات في اثبات الزمان

الى الابن ولا جوهر الاب قد يوصف بالجوهر الابن واما قبليته لا بين مع
توصف مع جوهر الابن ولكن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف لازم
لذاته فانه ح ايضاً يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم توجد مع زوال
وصف التقدم وذلك عند كونه مقارناً بالوجود لما تقدم عليه وذهن عدم
المتأخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضاً ولا باعتبار مركب من المقارن وعدم التقدم
والمقارن مع المتأخر اذ قد يتحقق هذه الهيأة التركيبية بعكس اذا فرضنا وجود
الابن مع العدم الحاصل وبه بعد الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما
على انه بل متأخر عنه ولا ذات الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد وبالجملة
لا بد لعروض القبلية والبعدية من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة
يتصف بها شيء او اشياء لا بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها
بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية
والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة يقتضي كل منها لذاته سبقا على
لاحقه ولحوقا للسابقة اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته مسافة يكون بين
ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء
المسافة والحركة واذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة على سبيل
الاتصال والانطباق على اجزاء المسافة يجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك
القبليات والبعديات امرا غير التصرم ويمتد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم

الطبعيات في اثبات الزمان

واخذ دونه ويكون جزء منه لا اتيه قبل وجزء آخر منه لا يتأتى ويمتنع لذاته صيرورة القبل مع البعد او البعد منه قبلا وهذا هو المعنى بالزمان واما الدليل الثاني المناسب لمسلك الطبيعيين فهو لما مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه بقوله انه ان فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي مرتبة من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجب البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وان اتفقتا لما هما اخذا فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ و الترك وجب تساوي المقطوعتين اي كل واحد من المسافة وان ابتدأت معهما ولم يتأن الاخرى ولكن تركها الاولى قبلها او تكون على عكس ذلك وجب انها تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك يكون بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء لان كل واحد منها يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه اعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الماخوذ في مفهومهما الزمان وكون الحركتين معا في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل الدليل على الدور واجيب عنه بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه مقدارا للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات الا انه تدرك ... حتى الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور المناسبة ههنا

ان يقرر ان الغرض هنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارا
للحركة وبالجملة جميع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود
الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شئ مع شئ
وبكون حركة اسرع من حركة واما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان
في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة
الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو
تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى
ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والماخوذ في البرهان انما هو من الادلة
وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اتفقت المسافة بعينها
اذ كل من السرعة والبطؤ بعينه حصل امكانان متساويان لكل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولا وايضا فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك
او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متفاوتة بالزيادة
والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلا فمن
ذلك الامكان كمّ فيكون مقدارا اما انه قابل للزيادة والنقصان بالذات فلان
العقل اذا نظر اليه وحده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات وغيرهما
من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو لذاته وانه متصل واحد فلانه
لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادّى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى

الطبعيات
في اثبات الزمان

الطبيعيات في اثبات الزمان

ينطبق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فهو مقول كل مقدار
اما قار الذات اي قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود معا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار
غير ثابت لانه يوجد اجزاؤه معا لانه لو كان معه لزاتا لكان اما مقدار المسافة
او المادة المتحركة وكل منهما باطل اما على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في
مسافة واحدة او مسافات متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني
يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما
اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي الغاية بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان
مقدار المادة لكان يزداد بزيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكثر اعظم
واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا اللازم لان الاسرع ليس اعظم مما هو ابطأ
حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي
يقطع المسافة في زمان اقل فالاولى ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب
ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ
اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان
هذا الامكان مقدار المادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبيعية
وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل الطبيعي فيه كما
سيجيء في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس
لان ما هو الابطأ فيها وهو الذي في جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

ى من المقدار فيها امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت

انيته واما المطلب الثانى الذى هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه

بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو لا يخ

اما ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا

لهيأة غير قارة ولا سبيل الى الاول اى كونه مقدار الجسم او لهيأة قارة

لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة قيل لانه

يلزم ح ان يوجد الجسم بدون مقداره اللازم له او مطلق المقدار لازم لسنى

ذى المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجى فى حواشيه

على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكم الغير

القار مقدار الجسم اذ لا يبقى الجسم دون المقدار بدون مقداره وقد عليه كما هو

منقول فى الحواشى القديمة بان الكم الذى يتحرك فيه الجسم ليس غير قار

بمعنى اجزائه بل فرد ما من افراد الكمية للجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضى عدم قار ية

فرد من افراد الكم فى تلك الصورة اقول الاولى فى الجواب ان يقال ان الكم الذى

يتحرك فيه الجسم له فرد واحد زمانى سيال يحدث الشئ المتحرك به فى زمان حركته

وافراد آنية يتلبس المتحرك فى كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقدار

لا فى الزمان ولا فى الآن حتى يقال اذا كان الزمان مقدارا لامر قار بانه لا يخلو عن التيلزم

خلو ذلك الامر عن مقداره فى كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد آنى اصلا

الطبعيات
فى اثبات
الزمان

الطبيعيات في اثبات الزمان

ومقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لمذهب

الشيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار

بواسطة الحركة على التقدير المذكور فلا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا

لنفسه واما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل

التدريج كالمقولات التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم

التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشئ وكالخط الغير القار الحاصل من حركة

الكرة على السطح المستوى على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم التفرقة

بين الاتصاف بالشئ بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب

الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل

السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشئ اذ القطع تدريجي والحاصل في كل آن من

آنات القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في كل آن مجموع الاجزاء لا غير

وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع لما عرفت من ان نهاية الخط موضع

الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح

كما ذكره الشيخ في الشفاء فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول

التي تذكر لها سابقا وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية

من الكرة للسطح في زمان حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما فالزمان

مقدار الحركة ولهذا من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف فتقوم

الطبيعيات في اثبات الزمان

من المتكلمين على ما حكي المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير مقطوع البداية والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية ومعروضها الذي ليس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذا تحقق بعد البعدية ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق لان استلزام الاجزاء ذلك يحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعد به يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فعرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر به وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا

الطبيعيات في اثبات الزمان

كان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر منها لا يكون زمانيا والا لزم
ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان و بالشرف والرتبة
والعلية والطبع فلم لا يجعل نوع آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي
زمانا فينقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون
ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
زماني كيف وقد ذكروا ان مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم
والتأخر بين اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولان ان
الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية
فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون
موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع لا وجود له في الخارج ولا يحكم
عليه حكما ثبوتيا خارجيا الى بان يقال انا ولا نهاية لا ثم ان الزمان لو كان له
بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان
او بمعنى لا يستدعي المسبوقية بالعدم كما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستلزم
كونه مسبوقا بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم
سابق عليه وكان تناهي المكان الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تأخره
عن امر متقدر موجود او موهوم خارجا ووراءه تأخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان
الذي هو محدد جهات الازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تأخره عن امتداد

الشعبات في اثبات الزمان

زمان هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارن له تأخر زمانًا وان كان الوهم يعجز من ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الا عدم شيء لاخلاء ولاملاء واما ثانيًا فلان الزمان لما كان امرًا متصلًا موجودًا في الخارج كما يأتي فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات من التطبيق والتضايف والوسط والطرف والحيثيات والاستعداد وعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجدٍ في منع جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد واحد ولم يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة الزمان المحبوسين في حبس المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد متحقق وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منها مجتمعة التحقق متوافقة الحصول اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستقبلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيًا بالقياس الى زماني فهو دفعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب عن مكاني فهو حاضر عند هم والبعد والتصرم والحصول والغيبة انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة الى القدوس الحق فضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودًا متصلًا فاذًا لا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول

الطبيعيات في اثبات الزمان

لما ان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان
احدهما بالفعل كان الآخر ايضا بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول
ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته الآن فلا يخلو اما ان
يكون وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معه ومعارنة
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم فكيف
يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود الزمان
فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان
والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذا التنبيه
قد سنحت لي سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله
علوه ومجده وافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له طرف
بالفعل وان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة تماديه
وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيته
بالاجزاء متساوية وقد يصادق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة
فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها
بوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها
ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها

الطبعيات في اثبات الزمان

ولان لم تكن موجودةً كان احد المتمايزين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون شئ من الحركات متساويا هف الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي والأب الذي هو طرفه حقيقةٌ سوى كونه مضافا وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معًا في الوجود والاضافة انما تعرض لهما في العقل ولا استحالة في وجود مصادفةً في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان دفعةً في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك الامتناع ان كان راجعا الى ذات المقدور

الطبعيات في اثبات الزمان

لزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان مانعاً الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال وايضاً هذا الفرض ممكن فنفرض اما ان يمكن ان تبتدئ الحركتان العظمى والصغرى معاً وتنتهيا او لا يمكن ومحال ان تبتدئا معاً وتنتهيا معاً فلا بد من ان تتخلف الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم وتأخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية ولامكان وجود الحركات المختلفة يستدل بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك وهو ليس مسلكاً برهانياً بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة حيث يدعون امتداداً ثابتاً بين الاول تعالى وبين خلق العالم يسمونه اللاوجود كما يدعون فوق محدد الجهات خلاءً غير متناه ولان للمدعي ان يقول على تقدير تناهي الامتداد الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات وان الانطباق على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة

اوموهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة اوحركات فيها مثل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الطاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم بان السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون مابين سطحي احد هما ادراعا ومابين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لايوجب تقديرا متدادا خلاء اوملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لايقتضي مدة ثابتة او مدة مستمرة فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي انما يستقصي فاد الى البرهان ۵

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

7952

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاول

تقرير مدرس المدرسين استاذ اساتذة الهند مولانا المعظم الاعظم ملك العلماء كهف الورى امام المتاخرين مقدام المتقدمين خاتم المحققين والمدققين ... الحق القيوم ذى اليد الطولى فى العلوم اعلما اكرمنا مولانا محمد نظام الدين الانصارى السهالوى اللكهنوى جعل الجنة منقلبه ومثواه وحماه من متوباته ما يحبه ويرضاه

قوله والماية ان مربع قطر ... النسبة المذكورة عبارة عن نسبة وحدت بين شيئين صغير وكبير ثم وجدت بين تلك النسبة ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... النسبة المثناة ... [illegible]

[illegible]

... هذه النسبة اذا كررت لم تعلم ... لا يكون بين شيئين لا يكونان متوافقين ... المقدار الاتصالى

التقرير الثانى

تقرير المرضى من صاحب القوة القدسية دام محبة الله فى الارضين قدوة الفضلاء والمحدثين ذى اليد الطولى فى العلوم العقلية والنقلية الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوى قدس الله سره وادام افاداته

قوله ... مربع القطر ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

العروس ثم يحصل هذا القطر مثله ثم مربعه فيكون قطر مربع مربعه وهو عشرون و عشر الاول يكون بين اضعف ومثل وقد ثبت بهذا البيان
ان يكون مثله اشبه لا تكسر يصحح القسمة وهي بالى اخرى ثقى وتحرى عند القائلين بها موجودة بعمل شاعية او هي سخية
لما ثمانية او ثم بينها لا يتحقق بها اى نسبة عددية وهذه النسبة ليست عددية ليس لها تتحقق في الاجسام عن تقدير تركيبها من الاجزاء
نسبة ثم نفذ المقدمات ان تركب الاجسام من الاجزاء يستلزم انقسام الجزء وهو خلف ايضا يستلزم ان لا تتحقق هذه النسبة في عمل الحقيقي
بعمل تعلق المهندس قوله نسبة اذا ثبت بالتكرير تثنية النسبة بالتكرير عبارة عن تضاعفات النسبة مرتين ان تقدر مرتين يحسب
القطر حمل ضلعا المربع ولو طلب القطر الى الضلع مرتين مرتين اى بحصل الى المربع فكذلك القطر قطر له مرتين المربع عدى ما ذكر منه
الى الاحاد نسبة توصل الى التسعة ولها نسبة ثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلثة والحاصل يحصل في تثنية النسبة بوجه تعرف ان
لا واسطة ويكون نسبة الواحد من الطرفين الى الوسط نسبة الوسط الى الطرف الاخر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثاني مع مربعه لو اسطة
مثناة قوله ثانيهما هذا دليل لصيرورة النسبة صمية قوله نسبة المربع الى المربع يعني ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة
وتحصل نسبة مثناة نسبة الوتر الى الضلع فلذلك الصمية نسبة الوتر فلذلك كون الى الضلع مثناة ثم الى الصمية قوله مثناة بالتكرير اذا كانت نسبة
الاحاد مثلا نسبة تكرر الى الثلث نسبة عن مثناة ونسبة الاول الى الثالث مثناة والمثناة ان تحصل نسبة من تثنية نسبة اخرى يكون بينها اوسط
وسطي النسبة وان نسبة الواحد الى التسعة يكون تثنية النسبة حصلت من نسبة نسبة الواحد الى الثلثة ونسبة الواحد الى الاثنين صمية فلو تحقق
بينهما عدد امكن ان يكون نسبة الواحد اليه نصف نسبة الواحد الى الاثنين وليس كذلك فليس في الاعداد نسبة تحصل من تربيعها الصمية ونحو
ما فيه ولا يتوهم ان الصمية تحقق بين اعداد كثيرة كالاثنين والاربعة مثلا وتتحقق بين طرفيها اعداد بان المعيار في هذا تكرر ولا يتحقق بين
الواحد والجذر الكبير وسطى النسبة توجد مثلا نسبة تحصل من تكرير ها نسبة الطرفين وكذا في كل عددين على تلك النسبة وان لم يوجد ما بين الطرفين
والجذر الكبير كالواحد والاثنين او وجد ولم يكن واسطة كالواحد والثلث لم يوجد هناك نسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين فالصمية والثلثية
في الاعداد في تصادف بتربيع نسبة ما هو في الربيعة اذ وجد بين الواحد والاربعة الاثنان ونسبة الواحد اليه كنسبته الى الاربعة وهي النصف ذي النسبة
بينهما في نسبة الواحد الى الاربعة قوله ولذا لم يكن بين الاثنين والواحد عدد اى يعني ان نسبة الاثنين الى الواحد صمية وليست مثناة لنسبة عددية
فليس بين الواحد والاثنين عدد فلم يوجد في الاعداد نسبة تكون مثناة لنسبة عددية اذا الواحد والاثنان اقل عددين احدهما ضعف الاخر
يعلم منه ان الحالة التي تكون بينهما صمية كما في شكل العروس من المقالة السابعة ان نسبة العدد وذات بحسب تحققها في العدد وايضا في الحادي
عشر من تلك المقالة انه اذا تعين من عددين عددان على تلك النسبة وثانيا على تلك النسبة وان قيل سلمنا ان الواحد والاثنين ليس بينهما
عدد صحيح لكن يجوز ان يكون بينهما عدد وكسر عددي وهو الواحد مع نصف مثلا او الثلث او الخمس في الواحد مع جزء من قبل الوتر كذلك
كل منهما عدد وكسر فلا يرد من ذي الكسر وكسر مساو للوسط الطرفين فذا هو عدد صحيح كما في التاسع عشر من المقالة السابعة
قلت اعداد متناسبة مربع الوسط مساو لسطح الطرفين فلزم ان نسبة الصمية لا تكون مثناة لنسبة عددية فليس نسبة القطر الى الضلع عددية
قوله من النسب التي تختص بالمقادير دون الاعداد وهي النسبة الصمية لان النسبة بين مقدارين بالزيادة والنقصان منحصرة في الصمية والعددية
لانه ان لم يوجد لهما عاد مشترك اى جزء مقدار يعدهما اسقاطه مرة بعد اخرى فهي نسبة صمية وان وجد لهما عاد كذلك فهي نسبة عددية
واذا لم تكن نسبة قطر المربع الى ضلعه عددية تعين انه لا صمية قوله فثبت النسبة الصمية في الاجسام دليل لتمام الدعوى بانه لا يتوجد ولا يكون
فيه عاد مشترك ولو لم تكن متصلة قابلة لانقسامات غير متناهية لتحقق الجزء الذي ينتهي اليه القسمة فيكون عاد مشتركا وقيل ان الاتصال
لا يحصل انقسامات غير متناهية بالقوة وهو يلزم من هذه الحجة فيبقى مذهب النظام داخلا فيما يلزم من هذه الحجة احسب بان الشارح
من الحكماء الترموا القول بالاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية لو وجد لا تشترك في الاجسام فلا تتحقق نسبة صمية ٧٣ لا يلزم الاتصال بالمعنى
المراد للحكماء وتوضيح هذا الدليل ان جماعة يسندون الحجة ان حاصل ضرب قطر الشكل المربع تنصيف حاصل ضرب الضلع في نفسه
الثلثة مستفادة من شكل العروس كما عرفت بها ان نسبة المربع الى المربع نسبة تضعف الى الضعف مثناة بالتكرير وهذه المقدمة مع استنادها الى الدليل
الدليل من واضحة لانا اذا فرضنا عددين احدهما اربعة والاخر ضعف الخمسة خمسة وعشرين وفرضنا عددين احدهما ضعف الاخر المربع
كثلثة وعشرة وجعل نسبة خمسة وعشرين الى مائة كنسبة خمسة الى عشرة لكن مثناة بالتكرير اى بالمعنى الضعف نسبة التكرير ثبت بهاتين
المقدمتين ان نسبة القطر الى الضلع نسبة اذا ثبتت هذه النسبة بالتكرير صارت ضعفا احترز في بعضهم الصمية مع التكرير وثالثها ان نسبة الصمية
مع التكرير لا يمكن تحققها في الاعداد لان الاثنين ضعف الواحد ولا تكرير اذ لا عدد في التكرير من وسطها حظ في النسبة اولا ولا واسطة بين الواحد
والاثنين ولما لم تتحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين لم تتحقق في شيء من الاعداد لان النسبة التي توجد في الاعداد لا بد من وجودها في اقل
ثم فلو كانت في اعداد ما نسبة الصمية مع التكرير لكان في ما ايضا كذلك ولما لم توجد فيما علم انها غير متحقق في اعداد ما فلذا هذه النسبة ليست
عددية واذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى كان كل جزء منها بمنزلة الواحد الغير المنقسم فتكون بمنزلة الاعداد ومقتضى هذه القاعدة
يتحقق فيها الصمية مع التكرار في الاعداد مثلا اذا فرضنا مربعا كل واحد من اضلاعه عشرة اجزاء كان قطره خمس رباعيين كما في العروس ثم لو
فرضنا ذلك القطر ضلعا لمربع آخر كان قطر هذا المربع ضعف مربعه وهو عشرون فيكون شكل العروس فيما كان الاثنان ضعف الواحد لو تحقق
عن ذينها يكون مثناة هو ضعف بدون تكرير والحاصل الصمية في الاعداد مطلقا فلو فرضنا تتحقق بين من الضلع لكونه مربعا
بينهما من مربع الضلع مثناة اربعين مثلا الضلع واذا كان الضلع مثلا اثنين فيجب ان يكون الوتر اثنين من اثنين لكنه لا يمكن لان
مثل الثلثة ستة ومثل الاثنين اربعة والتثليث ضعف الاربعة وهكذا البقية

التقرير الثالث

تحريره شكر الله سعيه المتقدمين والمتأخرين والتحقيق تحرير باشارة مولانا مولوي عبد العلي وحراسة روحه ودر سره في حاشية على هذه
الشرح ودليل ذلك انه برهان حيث انه لا يخفى ذكره و ثم نفصل تحليل الذكر في شرح مقبول ثم تحليل لزوم حصول مربع الضلع وهو الطرف الى نسبة
ثم انه تحقق لزوم في حدين مربعين لانه لو كان مربع تعدد ضعف مربع احدهما على ذلك ضعف حصول نسبة المثنوية
في نسبة الاربع الضعف و تربيع الضعف وعدد ضعف الضعف و الاول بين مربع بالعرض فلا يكون الثاني مربعا لشكل الى اقليدس من مقالة
سابعة في الشكل العشرين ان كل ثلاثة اعداد متوالية على نسبة ويكون الاول مربعا وكذا الثالث مربع فقد بان انه ليس مربع عددي ضعف المربع
عدد وايضا قد بين في الشكل الثامن من التاسعة ان الاعداد المتوالية على نسبة المتحدة من الواحد الى نهاية فالاول مربع و بعد الثالث
والخامس بعد التوالي في المراتب الوترية دون المراتب الشفعية فلو كان بين العددين نسبة الضعفية والمثنية واحدهما الضعف في وقوع المرتبة
الوترية فلا يتم بعده من تلك المرتبة الى الشفعية فيكون الضعف مربعا ولا يكون الضعف مربعا وان وقع في المرتبة الشفعية فبعده في المرتبة الوترية
فلا يكون ضعف مربعا ويكون الضعف ويعلم ان ... متحد ويكون مربعا مربع القطر و الضلع اذن نسبة مربعها نسبة عددين غير مربعين
فيكونان متشابهين ولو وجد لهما اه لا مشترك لهما بين اقليدس في الشكل السابع من المقالة العاشرة لم يكن نسبة مربعي الخطين كنسبة عددين
مربعين والخطان متباينين لا لزوم ولتوجه العلة الى سر دليل الشارح الذي ذكره المحقق الدواني ولنقدم معنى النسبة المتشابهة على انه اذا كانت نسبة
بين مقدارين او عددين واذا فرض على تلك النسبة مقدار ثالث او عدد ثالث بحيث يكون نسبة الثاني اليه كنسبة الاول الى الثاني فحصلت نسبة
مقدارين او عددين متناسبة بحيث يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث نسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة ويسمى
في النسبة الاصول المعروفة المحدودة نسبة مثناة تلك النسبة ويقال ايضا انها مثناة نسبة الاول الى الثاني ومثناة هذه النسبة بين اى عددين مربعين
او عددين وهب واذا كان بين مقدارين او عددين نسبة وبين آخرين نسبة على الاول او غيرها واذا فرض مقداران او عددان على نسبة
الاولين شيء من ثالث بحيث يكون نسبة الثاني منهما اليه كنسبة الآخرين فنسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مؤلفة من تينك
النسبتين والمراد ان النسبة المؤلفة اعم من المثناة ويرجع حاصل النسبة المثناة الى النسبة الحاصلة من اضافة نسبة معينة مثلها الى نفسها فيقال انها مثناة
مشروحة وذا تمهد هذا فنقول مربع قطر المربع اعني وتر المثلث القائم الزاوية المتساوي الساقين ضعف مربع ضلع واحد كما بين من كل ضلع
متساويان مربع الوتر القائم المذكور عند العروس فمربع الوتر ضعف مربع ضلع واحد والآن بين الوتر والضلع نسبة مثناة الى النسبة الضعفية لما بين
اقليدس في المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة فبين مربعي القطر والضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع
اي انه الى الضعفية فنسبة الوتر المذكور الى الضلع نسبة مثناها بالعدالة الى الضعفية وليس بين الاعداد نسبة يلزم مثناها الى الضعف لان نسبة
الواحد والاثنين ضعفية وليست مثناة لنسبة عددية واذا لم يكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا يكون نسبة ضعفية بين اي
عددين فتحققت مثناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية فهما يعدان جميع الاعداد التي يكون بينهما
ضعفية كما يظهر من الشكل العشرين من المقالة السابعة ونسبة المعدودات يجب ان تكون كالعواد وان شئت فاستخرج من الشكل الحادي عشر
من تلك المقالة انه اذا نقص من عددين عددان على النسبة فالباقيان على تلك النسبة واذن لو كان بين عددين نسبة ضعفية تكون مثناة لنسبة
عددية وجب ان يكون بين الاثنين والواحد ايضا كذلك انه ليس ضعفية الواحد والاثنين مثناة لنسبة عددية فلانها لو كانت لكان بين
الواحد والاثنين واسطة عددية يكون نسبة الاثنين اليها كنسبتها الى الواحد وهي اما عدد صحيح وظاهر انه ليس بينهما عدد صحيح واما عدد وكسر
عددي وبالواحد مع جزئين لا يزيد معه واذا لم يكن تلك النسبة مثناة اصلا فلم تكن نسبة مربعي الوتر والضلع مثناة لنسبة عددية ولا
اصمية وهو مرادف المدعى فمن اورد شيئا يكون الوسط جزء ما يتمير نسبة الاثنين والواحد مثنى بالحالي الضعفية فكلامه من لم يفهم المقصود
من هذا الدليل واما انه ليس بين الاثنين والواحد واسطة ذو كسر فلانه لو كان لكان مربعه الذي هو ذو كسر كما ان مربع ذي الكسر
ذو كسر مساو للسطح الطرفين الذي هو عدد صحيح لما يستفاد من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلاثة اعداد متناسبة مربع الوسط
مساو لسطح الطرفين فاذن قد بان ان النسبة المثناة الى الضعفية لا يكون مثناة لنسبة عددية وقد ثبت انها مثناة لنسبة القطر الى الضلع
فليس نسبة القطر الى الضلع اذن عددية ولا توجد لهما مشترك لو ... بينهما لا استحالة ... اخرى ... القسمة الى نهاية فبطل الجزء
تركيبا وتحليلا وقوله ... تحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل اتصالها في حد ذاتها الذي يلزم من تحقق النسبة الصمية قبولها انقسامات
غير متناهية اذ لو تناهت القسمة لكان الجزء الذي تنتهي اليه عادا مشتركا واما ان تلك الاقسام حاصلة بالقوة فعندئذ لا يلزم منها ولعل وجهها ان قال انه
في مستقبل القول يلزم تحقق الاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية فيوجد عاد مشترك ولا يتحقق نسبة صمية فيلزم الاتصال فتأمل
تقرير مقام اذهان العلماء در رسالة ما فيه وقال في موضع في الرسالة الثامنة ثم ان الذين ذهبوا الى الجواهر الفردة كلها باطل بالدلائل
... لا ريب فيه ولا يليق ذكر ماهيته في الرسالة ولقد ذكرتها في احد ... شعب كثير ولم يات احد تقرير تحرير المرام وقول النسبة الصمية
تحقق بين وجود مقدارين ليس لهما عاد مشترك ولا يمكن ذلك الا اذا كان المقادير منقسمة الى لا نهاية فبطل الجزء تركيبا وتحليلا واما
تحقق النسبة الصمية بان مربع القطر ضعف مربع ضلعه فالقطر الى الضلع نسبة يلزم مثناها الضعف لما تقرر وتقرر ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليست تلك نسبة عددية لعدم وجودها بين الواحد والاثنين فلا بد ان تكون صمية وقد
تحقق بين القطر والضلع نسبة صمية وتقريره على ما ذكره ... ان نسبة القطر الى الضلع نسبة يلزم مثناها الضعفية وكل نسبة كذلك
فلا تتحقق بين الاعداد لتحقق بين الواحد والاثنين والتالي باطل ووجه الملازمة انه لو وجد في سائر الاعداد لتحقق بينهما السطحية وايضا
على تقدير نسبة كذلك حيث اذا نقص من الاقل اي سطح من الضعف الاثنان ومن الضعف الواحد بقيا على تلك النسبة وعلى هذا لو كان عددان
بينهما ضعفية نسبة الواحد والاثنين لانهما اقل الاعداد على نسبة الضعفية ووجه بطلان التالي انه ليس بين الواحد والاثنين وسيط

زاوليست تشيلة مرالتى يكب مشتملة على مثل تواحد وضالا وعلى هذه الصفة لم توجد نسبة اصمية ونسمعلم بالصواب واليه المرجع والمآب حط

التقرير الثامن

تقرير المقام من الفاضل الاجل مولانا نور الاسلام المعطى آبادي **قوله** والثانية ان مربع قطر مربع ضعف مربع ضلعه اذ نظر مربع وضلعه كل منهما جذر لمربعه فالقطر جذر للمربع المضاف في عبارة الشيخ والضلع جذر المربع المضاف اليه فبين من ثمه لا يصول ان نسبة كل مربع الى مربع آخر و غاية تكون مثناة لنسبة بين جذريهما يعني اذا الوسط بين العددين نسبة ما تسمية مثلا يوجد بين مربعيهما مضاف تلك النسبة الى نفسها اعني نصف النصف ونسبة المضعفية تسمى اصل النسبة والثانية مثناتها واذا وجد عددين مثلا اثنين والآخر اربعة فالاول نصف الثاني يكون مربع الاول وهو الاربعة نصف نصف مربع الثاني وهو ستة عشر ولو فرض ثلثة والآخر تسعة فالاول ثلث الثاني فيكون مربع الاول وهو التسعة ثلث ثلث مربع الثاني اعني ستة وثمانين وهذا هو معنى النسبة مثناة وثبت بالعروس ان النسبة بين قطر المربع وضلعه نسبة اذا ثبت بالتكرير اي اضيف الى نفسها صارت ضعفية فعلى تقدير تركيب المقدرين من الاجزاء يكون القطر والضلع ايضا مركبين منها فيجب ان لا يكون بينهما نسبة عددية يكون مثناها ضعفية والشيء من نسبة عددية تكون كذلك اي يكون مثناها ضعفا وبطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم وبين بطلان اللازم بقوله وذا لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم يوجد بين عددين نسبة يكون مثناها هو الضعف وقد بين هذه الملازمة بيان لا يزيد عليه ايضا تقريره **قوله** لما لم يكن بين الواحد والاثنين اذ يرد عليه منع ان الاول انه لا نسلم ان لا واسطة فيما بينهما وسائط لا تخفى كالواحد مع النصف او الثلث او الربع والعدد ما منشاء الكسر على اصل نحو فيرد عليه بان الكلام في العدد دون المعدود ولا شك ان العدد على كل تقدير مع قطع النظر عن المعدود ويصلح في انتزاع الكسر وايضا اذا قسمت الثلثة على اثنين يحدث ذلك بعد نسبة الواحد الى اثنين صورة الضعف والثاني سلمنا ذلك لكن لا نسلم الملازمة واي يجوز ان لا يكون بين الواحد والاثنين عدد مع تحقق تلك النسبة الاصل في غيرها من الاعداد وتقريره على وجه يتم المدعى ويندفع الاعتراض عن البين انه لو وجد بين اي عددين كان نسبة يكون مثناها ضعفا كان احدهما اقل والآخر اكثر ضرورة فيقسم ذلك الاكثر على الاقل فيكون نسبة الخارج الى الواحد كنسبة المقسوم الى المقسوم عليه على ما يشهد به معنى القسمة فبين ذلك الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا فيكون النسبة بين مربعيهما ضعفية لا محالة لان النسبة بين المربعين مثناة لنسبة بين الجذرين وقد وهم ان مثناها هو الضعف فاذا ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج اثنين حتما اذ لا ضعفية بين الواحد وغيرا لا ثنين وانما ان الخارج كان جذرا لاثنين فوجب ان يكون عددا صحيحا لكونه جذرا لعدد صحيح اعني الاثنين وان تكون واسطة بين الواحد والاثنين لان نسبة كل مربع الى جذره كنسبة ذلك الجذر الى الواحد والثلثة متناسبة والجذر واسطة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد بين الاعداد نسبة مثناها هو الضعف وذلك ما اردناه اولا ومثل ذلك يمكن ان يقام البرهان في كل نسبة لم يكن مخرجها مجذورا لعدد واصلا على انها ليست مثناة نسبة عددية مثلا لو وجد بين اي عددين كان نسبة يكون مثناها عشر لكان احدهما اقل والآخر اكثر فبعد القسمة يتحقق بين الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت عشرية فيكون النسبة بين مربعيهما عشرية بالضرورة كما مر وان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج عشرة اذ لا عشرية بين الواحد وغير العشرة فاذا ان الخارج جذر العشرة فوجب ان يكون عددا صحيحا واسطة بين الثلثة والاربعة لان مربع الثلثة ولو زيد لم يبلغ عشرة ومربع الاربعة وما فوقها يزيد عليها ولما لم يكن بينهما عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو العشر وذلك ما ادعاه

التقرير التاسع

التقرير الانيق لقدوة الفضلاء اسوة الكملاء الذي اتفق على فضله الحب والعادي الاستاد لكل حاضر وبادي مولانا محمد عبد الحق العمري الخيرآبادي عمه الله بالنعم والايادي ـ ولنقدم قبل الشروع في المطلوب عدة مبادي منها هندسية ومنها حسابية يتوقف تصوير المطلوب عليها ونوردها مجملا قدر ما يحصل به المقصود وتفصيلها موكول على موضعها الاول ان الاعداد اما صحيحة واما نسب بعضها الى بعض آخر منها فالعدد الكتابي يسمى بالنسبة الى فوقها كسرا له وهو وان كان في نفسه عددا صحيحا لكن بالنسبة اليه يقال انه كسر له الا ان الواحد لا يكون له كسر وهو لا يكون مخرجا الكسر لعدم كونه عددا صحيحا فيسمى الكسر من النصف فصاعدا الى العشر يسمى كسورا منطقة وما سواها يسمى كسورا صمية ويعبر عنها باسم الجزء فيقال جزء من احد عشر وجزءان من ثلثة عشر وغير ذلك الثاني ان كل نسبة عددية فلها مخرج والمخرج هو اقل عدد يكون فيه هذا الكسر صحيحا فمخرج النصف الاثنان ومخرج الربع الاربعة ومخرج الخمس الخمسة وهكذا وانها اقل اعداد يخرج منها هذه الكسور وهي اخذ الواحد لا يكون مخرجا لكسر من الكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيح الثالث ان الكسر عند اهل الحساب اما مفرد وهو ان يوجد بلا تكرار كالنصف والثلث وغيرهما او مكرر وهو ان يوجد اكثر من مرة واحدة سواء كان مرتين او اكثر كالثلثين وثلثة اخماس ونحو ذلك ومخرجه هو مخرج المفرد واما معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر فان كان المعطوف عليه مغايرا كثلث وثلث فهو داخل في المكرر وليس قسما برأسه ولا له اسم وان كانا متغايرين فهو القسم المسمى بالمعطوف كربع وسدس وامثال ذلك ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر واما مضاف وهو ما يضاف فيه احد الكسرين الى الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او جنس مختلف ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المضافين في مخرج

لسبة الربع الى نصف الشيء مثلا الى الثمن من جنس واحد كنصف النصف او ثلث ثلث يعني متشابه بالتكرير وهذا معنى النسبة المولفة
ينقسمون صنوفا خمس وهو ان النسبة الحاصلة بين الاعداد المتغيرة وهي ما لا تكون متشابهة سواء كانت مفردة او مكررة
ومخلوطة فنسبة النصف الى الاثنين ونسبة الثلثين الى الستة ونسبة السدس من والربع الى اربعة وعشرين كانها نسبة مفرد تقريبا
مؤلفة وهي باعتبار احدى النسبتين الى الاخرى سواء كانتا من جنس واحد كنصف النصف واما مؤلفة من نسبة نصف ونصف
يكون واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة الاثنين الى الاربعة فنسبة نصف النصف الى مجموع هو الاربعة نسبة مؤلفة وهي تنقسم
من المؤلفة يسمى متشابهة بالتكرير او مختلفة كنصف الثمن الى مجموعه اي ستة عشر فانها مؤلفة من نسبة نصف وهو واحد الى
اثنين وهو ثمان ونسبة الثمن الى ستة عشر وبالجملة تتحد في النسبة المؤلفة من ثلثة اعداد وثلثة مقادير يكون الاول الى الثاني
نسبة والثاني الى الثالث نسبة وان كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى
الثالث وان كان من جنسين مختلفين لم يبق النسبة محفوظة بل تكون مختلفة وبالجملة لابد في كلا القسمين من ثلثة اعداد او ثلثة
مقادير والنسبة تكون مؤلفة من نسبتين سواء كانت النسبتان متفقتين او مختلفتين والنسبة المؤلفة من النسبتين المتفقتين
هي المسماة بالنسبة المثناة والمثناة بالتكرير وهي النسبة المضروبة في نفسها اي تكون مربعة لاصل النسبة واصل النسبة يكون جذر النسبة
المربع اذا علمت انه لابد لتحقق هذه النسبة المسماة بالمثناة من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير فقد عرفت على يقين انه لا يمكن تحقق
هذه النسبة بين الواحد والاثنين وانه لابد لتحققها من واسطة بينهما يكون نسبة الواحد اليها كنسبتها الى الاثنين وليس بينهما عدد
صحيح ولا عدد ذو كسر اما انتفاء العدد الصحيح فغني عن البيان فضلا عن ان يساق له البرهان لكن لما جرت عادتهم
ان يذكروا برهانا عليه فنحن نذكر برهانا اثرناهم وهذا البرهان وان كان قريب المأخذ من برهانهم لكن لما لم يخل من فائدة ذكرناه
وتلخيصه هو انه لو كان بينهما عدد صحيح فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا يخلو اما ان يبقى حين
فرض الاثنان زوجا اولا وان لم يبق زوجا اصلا واسقط عنه وصف الاولية فلا مرح البطلان وان بقي زوجا اوليا
يكون هذا زوجا اوليا وهو باطل لتطرق الاشتراك في وصف الاولية اذ يكون هذا زوجا ولا يكون اول بل ثانيا او ثالثا وغير
ثبوت وصف الاتساق عن المراتب على ان الزوج الاول وهو الاثنان اما ان يزيد عليه بواحد اولا على الثاني لم يبق الفرق بينهما وعلى
الاول لم يبق الاثنان زوجا واما الثاني فلانه لا يخلو اما ان يزيد عن اعلى الواحد بواحد اولا فان لم يزد عليه بواحد لكان هو واحدا
لم يبق الفرق بينهما او لو زيد جعل الواحد مبدأ الاعداد وجعل هذا المفروض فوقه وفي فوقيه المرتبة بزيادة على ما تحته بواحد وان زاد
عليه بواحد لم يبق هذا فردا بل انقلب زوجا بالجملة كون العدد الصحيح بينهما بين البطلان واما ثبقه عدد ذي كسر كما توهم انه لا يلزم
من انتفاء العدد الصحيح انتفاء مطلق الوسط حتى لا يتحقق النسبة المثناة لا نتفاء الواسطة اللازمة للمثناة فيجوز ان يكون مع الواحد كسر
يحصل به تكرير النسبة كالنصف والثلث مثلا وكذا يجوز ان يكون مع الواحد كسر حتى يحصل به التكرير ولما بين اقليدس ان الاعداد
المتناسبة او متناسبة لا بد ان يكون سطح الطرفين مساويا لمربع الوسط ثبت قلت لا بد ان يكون الوسط من المسطح الطرفين
كالاثنين والاربعة والثمانية فان مسطح الطرفين ستة عشر والاربعة اذا ضربت في نفسها صارت ستة عشر والاربعة هي مسطح الطرفين
ومسطح الطرفين يساوي مربع الوسط وقد ثبت في الاصول كما ذكر الشارح في الحجة الاولى ان ليس للكسر مجرد الا ان يكون كسرا مع
صحيح اصلا فلو فرض بين الواحد والاثنين واحد مع كسر او كسر مجرد يلزم تساوي مربع الكسر الوسط مع مسطح الطرفين وهو ملحق
بالمجذور الكسر الصحيح وهو تسليم للمدعى من وجود النسبة الصمية اللازمة للاتصال. الخامس انه لما ثبت ان نسبة الصحيحين
الواحد والاثنين ليست مثناة لنسبة عددية فلا يتحقق بين اي عددين فرضا نسبة الصمية مثناة لنسبة عددية والا يجب
تحققها في الواحد والاثنين لانهما عددان لجميع الاعداد التي على هذه النسبة وقد تقرر ان نسبة المعدل قد ثبت يجب حفظها في الحوادث
لانه قد ذكر اقليدس في الشكل الحادي عشر من المقالة السابعة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة كان
الباقيان ايضا على تلك النسبة وايضا قد اشار اقليدس في الشكل العشرين منه ان اقل الاعداد على نسبة يعد سائر الاعداد التي
على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر وقد عرفت انه لا يمكن تحقق النسبة المثناة بين الواحد والاثنين فلا يتحقق في اي عددين
فرضا من الاعداد اذا تقرر المبادي في ذهنك فالآن نشرع في تبيان البرهان لكن لا بد لك قبل ان تعلم ان الجسم على تقدير
تركبه من الاجزاء التي لا تتجزى كما هو رأي جماعة من المليين يوجد العاد المشترك فيما بينها والعاد فيما هي الكل باسقاطه مرات
فيتحقق النسبة العددية فيما بين الاجزاء فان مدار تحققها على العاد المشترك فحيثما يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة العددية وحيث
لا يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة الصمية فالاولى مختصة بالاعداد ولا توجد في المقادير الا بعد عروض العدد فتحقق في المقادير
بواسطة عروضها الكم المنفصل فهو من خصائص الكم المنفصل والثانية مختصة بالمقادير ولا توجد في الاعداد لتحقق العاد
المشترك المنافي للنسبة الصمية فالذين يثبتون الاتصال في الجسم ينفون تحقق النسبة العددية في اجزاء الجسم ويثبتون
النسبة الصمية فيها فان النسبة الصمية لازمة للاتصال ان ثبتت بالبرهان ثبت الاتصال والا فلا ولذا اتصدى المحقق الدواني
لاثبات النسبة الصمية اللازمة للاتصال والشارح استدل على بطلان تالف الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى باثبات النسبة
الصمية اذا علمت هذا فاعلم ان اصل هذا البرهان ماخوذ مما قال المحقق الدواني في الحاشية القديمة على شرح التجريد
قال ومن امثلة النسب الصم نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع القطر ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون
نسبة القطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير هو الضعف لما بين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر
الى الجذر مثناة بالتكرير ثم انه ليس بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد تتوسط

توضيحه على وجه البسط والتفصيل انه علم من العروس ان مربع الضلعين متساويان لمربع الوتر ويمكن ان يكون مربع الوتر ضعف مربع احدهما بان يساوي الكل فيجب ان يكون ضعف النصف ولما تحقق بين مربعيهما نسبة الضعفية لزم ان يوجد بين جذريهما نسبة بينهما مثلها الى الضعف لما مر من اقليدس في حادي عشر من ثامنة الاصول ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير فتحقق بين مربع القطر ومربع الضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع بالتكرير الى الضعفية وهذا امر مبرهن في الاصول وامر في نفسه ولنوضحه في مثال جزئي مثلا اذا فرضنا اثنين واربعة وجعلنا الواحد في نفسه حصل مربع احدهما اربعة وتاسع ستة عشر والنسبة بين جذريهما ان الاول نصف الثاني او الثاني ضعف الاول وهذه النسبة ثابتة بالتكرير نصها في نصها اي ربعا او تقسيما الى نسبة توجد بين مربعيهما اي الاربعة والستة عشر وان الاولى ربع الثانية والثانية ضعف الضعف للاولى وبالجملة النسبة بين المربعين هي النسبة بين شعاعين الاربعة تثنيتها وبالتحقيق بين مربع الوتر ومربع الضلع نسبة الضعفية وهي مثناة للنسبة الوتر والضلع فيلحق نسبة الوتر والضلع الى الضعفية بين مربعيه وحصر لنا مقدمة وهي ان نسبة القطر الى الضلع يلزم مثناة الضعفية فيها اصغرى وتضم معها مقدمة اخرى وهي ان كل نسبة يلزم مثناها الضعفية فهي ضعفية اوتقول لا شيء من النسبة العددية ما يلزم مثناها الضعفية اما صغرى القياس فقد عرفت وتوة كما واما كبرى القياس فقد علمت مما مهدنا من المقدمات مما فصلنا ان نسبة الاثنين الى الواحد نسبة الضعفية وليست مثناة نسبة عددية ولما لم يوجد في الواحد والاثنين نسبة يلزم مثناها الضعف لم توجد بين سائر الاعداد لانها اقل ابعاد بينهما نسبة الضعفية ويعدان لسائر ما عداها من الاعداد ونسبة المعدودات يجب حفظها في العواد ولما لم يتحقق فيهما نسبة الواسطة بينهما لم توجد في سائر الاعداد بالجملة نسبة القطر والضلع ليست من النسب العددية فهي من النسب الصمية وهي لازمة للاتصال المعروف تحت الاتصال وهذا اعم من عموم الكلية وبعبارة اخرى انه قد بين اقليدس في شكل السابع والاربعين من اولى الاصول ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمجموع مربعي ضلعيها وضلعا بين زاويته القائمتين بخطوط وقد انقسم المربع الى مثلثين قائمي الزاوية وكان مربع القطر اعني وتر الزاوية القائمة مساو لمربعي الضلعين المحيطين بتلك الزاوية ولما كان ضلعا المربع متساويين كان مربعاهما ايضا متساويين وتساويهما يستلزم كون كل منهما نصف المربع القطر ومربع القطر ضعفا له وقد تبين في الحادي عشر من المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع اعني الحد الى الحد مثناة بالتكرير وكان نسبة القطر الى احد الضلعين المحيطين بالزاوية القائمة حيث انه ثنيته بالتكرير صارت ضعفا وهذه النسبة ليس يمكن بحيث يكون الاول نصف الثالث وذلك لما تقرر في صدر المقالة الخامسة ان ثلثة متناسبة على الولاء كانت نسبة الاول الى الاخر نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير ووجود ثلثة اعداد بالهيئة المذكورة باطل واذا لم يمكن ان يوجد بين الواحد والاثنين ايضا عدد ينتظم الثلثة متوالية متناسبة لما يستفاد من ثامن الاصول ايضا انه اذا وقع بين عددين عدد او اعداد وصارت كلها متوالية على نسبة وانه يقع بين كل عددين على نسبة مثل تلك العدد والاعداد وتصير متوالية على تلك النسبة ولما لم يتحقق ثلثة اعداد متناسبة يلزم منه بحكم الشكل المذكور انه لا يقع عدد بين الواحد والاثنين ايضا بحيث ينتظم الثلثة متناسبة لكون الواحد والاثنين ايضا احدهما نصف الاخر ولما تحقق ان نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب الصمية التي تختص بالمقادير الاتصالية المتباينة اعني ما لا يوجد لها عاد مشترك دون العددية التي لا توجد في المقادير المشاركة وهي بعكس الاول تحت الاتصال وبطل التاليف من الجزء وان كان نسبة القطر والضلع عددية اشتراكية لاشتراكها في اقل عاد بينهما وهو الجزء على قياس هذا التقرير كما قرر بعض الافاضل

التقرير العاشر

التقرير العجيب على النمط الغريب المسماة تيسير العسير في مبحث المثناة بالتكرير لمولانا الحبر المحقق النحرير المدقق ابي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي - ابتداء الكلام بحمد المتصل المنعام رافع السماء بغير عماد وباسط الارض بالاوتاد ولتثنى بالتكرير شكر الملك القدير مؤلف النسب بين الاجرام والابعاد وضع الروابط بين الاعداد واثليث شهادة ان لا اله الا هو وحده لا شريك له خلق الازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقيقية من بين الاحاد واربع بالصلوة والسلام على سيد الانام مركز دائرة السيادة والرسالة ومطلع نيرات النبوة والكرامة متمم قصر الايجاد وعلى آله وصحبه لا سيما الاربعة المتناسبة حد الى يوم التناد اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله القوي ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن سيد العلماء سند الفضلاء الحبر القمقام مولانا محمد عبد الحليم بوأه الله في قصر النعيم اني لما اقرئت شرح هداية الحكمة للفاضل الميبذي والاداني والقاضي الصدر الشيرازي كان يخطر ببالي ان اكتب ما يحل به معضلات مبحث المثناة بالتكرير وتيسر ما فيه من العسير لاني رأيت جماعة من الطلبة متحيرين في كشف معضلاته وطائفة من الكملة متفكرين في حل مشكلاته وبادلك انه لا يتوقف على اصول موضوعة في علمي الحساب والهندسة وخواص الصنون المتعسرة على اكثر الكملة فضلا عن الطلبة وقد طويها كشحا فرط الاعتداد وما ظهر بالمصادر واتى تحصيل المقاصد العلمية كالحادي في البرية ولم يزل الاشتغال بانواع الاشغال عائقا عن تدوين المكنون وما لم يتيسر ما يشاء لا يكون الى ان جاءت نوبة قراءة جمع من الاخوان الشرح المذكور على ووصولهم الى البيت المذكور لاسيما منهم الفاضل المبرء عن كل شين المتصف بكل زين المولوي محمد حسين ابن ذي الفضائل

سفيرة المولوى محمد فضل حسين الاله آبادى تلميذ استاذ الزيادى وذو الطبع السليم المولوى محمد بشارت كريم
شيخ ولسم من مقل على الاخوان القوى البهادى لم يزل متمنيا بالخير الفانى وحامل فضائل ثم تكامل المولوى محمد سرور
لم يزل من عقد الصاحبين حفظا له عن شر العمى والغوى والفاضل المتين المولوى محمد محى الدين ثم المولوى محمد حب على
الهندى لم يزل معروفا بفضل كبادى ولم تختم تربيتهم الى ان جاءت نوبة قراءة المتوقف ايدى ذى الفضل الاولى المولوى محمد
ابن امين محمد تلمذ حسين البكر فسوى محمد حليم آبادى افيض عليه من الله الزيادى ورأيتهم مستدعين ابعاقهم الى تاليف
رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة وحاوية على الفروع الموصولة فتكون تذكرة جارية على الالسنة
من الخواص والعوام لكنى مع ذلك كنت معتذرا بقلة الفرصة واشتغالى بالتدريس والتصانيف المطولة الى ان
وصل التماسهم العاجل والح التحصيل البالغ الى درجة التكميل الواحد الاوحد المولوى عبد الرحمن بن الشيخ امام على الهادى طلب
منى فلما تكرر التماسه اجبت مكنونهم واستجيبت فى ابراز مطلوبهم مسميا الرسالة عيس العسير فى مبحث الشاة
التكرير سائلا من الله تعالى ان يعصمنى من السهو والخلل اقوالا وما دمت عن الخطا فالرجاء من امنائنا انما من يستفيد منها
لا يغيرنى فى دعوتهم فى خلواتهم وخلواتهم وان ينظروا فيها بنظر اللطف والوداد لا بنظر الحسد والعناد وما توفيقى الا بالله عليه
توكلت وبمثل ذلك يعمل العاملون ولنقدم منها مقدمات تقدم بها من المهمات ثم نخوض فى حل المعقود وكشف
المقصود المقدمة الاولى كل عدد اذا ضرب فى نفسه يسمى حاصل الضرب مجذورا ومربعا والمضروب جذرا والمال فاذا ضربت
الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة فى نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة
وهو جذره وكل مقدار اذا ضرب فى نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذورا ومربعا لذلك المقدار وهو يسمى جذرا وضلعا
ضرب وضرب المقدار فى المقدار عبارة عن تحصيل مقدار اضلاعه المضروب وضلعاه الآخرى المضروب فيه كما امر ترد ايرد فى شد
او ووحل شكل مستطيل يحيطه اربعة اضلاع ضلعا المتوازيان كل منهما ثلثة اذرع وضلعاه المتوازيان الآخران كل منهما
ذراع ولاهو مربع الان سماحين شكل مربع يحيطه اربعة اضلاع كل منها ذراع الثانية كل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر
يسمى كسرا لنسبة اليه فمن الكسور كسور مسماة باسم تعبر به عنها ومن الكسور كسور لا يعبر عنها الا بالاضافة الى ما هى كسور له
فالاولى فى النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة يكون بينهما نسبة النصفية وان كان كل منهما
غير مستقبل والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة والثلثة بالنسبة الى التسعة والربع كالواحد بالنسبة الى الاربعة والاربعة
بالنسبة الى ستة عشر والخمس كالواحد بالنسبة الى الخمسة والخمسة بالنسبة الى خمسة وعشرين والسدس كالواحد بالنسبة
الى الستة والستة بالنسبة الى ستة وثلثين والسبع كالواحد بالنسبة الى سبعة والسبعة بالنسبة الى تسعة واربعين والثمن كالواحد
بالنسبة الى ثمانية والثمانية بالنسبة الى اربعة وستين والتسع كالواحد بالنسبة الى تسعة والتسعة بالنسبة الى احد وثمانين والعشر كالواحد
بالنسبة الى العشرة والعشرة بالنسبة الى المائة فهذه كسور تسعة مسماة باسماء مبتداة من النصف منتهية الى العشر ولذا تسمى
بالكسور المنطقة نطقا باسمائها ويسمى الاعداد التى لها هذه الكسور ايضا منطقة واما الثانية كالواحد بالنسبة الى احد عشر
فانه ليس له اسم بل يعبر عنه جزء من احد عشر وكالاثنين بالنسبة الى ثلثة عشر يعبر عنه بجزئين من ثلثة عشر وقس عليه امثاله
وهذه الكسور تسمى كسورا اصمية والاعداد التى لها هذه الكسور اعدادا اصمية والضابط فى معرفة هذه ان الاثنين والثلثة الى
العشرة اعداد منطقة لها كسور منطقة والاعداد التى بعد العشرة ما كان منها اضعافا واضعافا لهذه الاعداد المنطقة تكون
ايضا منطقة كاربعة عشر فانه ضعف السبعة فله كسر منطقة كالنصف وهو السبعة والسبع وهو الاثنان وكخمسة وعشرين
فانه اضعاف الخمسة فله الخمس وهو خمسة والاعداد التى ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا للواحد
من تحته فليس له كسر منطق وكثلثة عشر وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس للواحد الذى هو مبدأ الاعداد
كسر لانه ليس تحته عدد ينسب اليه نعم قد يسمى نصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد
لكنها ارجعتها بمعنى فيه لان كل ما فى الكسر الذى يكون عددا فى نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد
نفسه ليس بعدد فينبغى ان لا يعد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو ظاهر فما جوابه قلت النزاع فى كون الواحد عددا وعدم
كونه عددا نزاع لفظى يرجع الى طائل والامر فى ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد ونسبه عددا اذا نسب الى آخر
الثالثة كل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون هذا الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان وان كان يخرج صحيحا من اربعة
وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مما دونه وان كان يخرج مما فوقه كعشرة
وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يخرج مما تحته وان كان يخرج مما فوقه وقس عليه امثاله ثم يتبين
لك ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا الرابعة الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير ذلك من الكسور التى
تعرف مخرجه بمخرج المفرد ولهذا ليس معلما للشغل بل هو مكرر كثلثين وربعين وثلثة اخماس وغير ذلك وان التكرار ذكر الشئ مرة بعد
اخرى وتكرير على الامر بشرط ان يكون متغايرين فانهما اذا كانا متحدين كثلث وثلث فهو داخل فى المكرر ولا فرق بينهما
فى التمييز وذلك كربع وسدس وكتسع وثمن وكنصف وثلث وامثال ذلك ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين
فى مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس من اربعة وعشرين فان ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث
ستة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة واما المضاف وهو

ان يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المتضايفين في مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او من جنسين كنصف النصف مخرجه اربعة وكنصف الثلث مخرجه ستة وكسدس السبع مخرجه اثنان واربعون وقد يقسم الكسر الى قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويسمى مكررا والمعطوف الى المفرد فالمفرد هو المقابل للمضاف وقد يقسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يندرج في المفرد والمضاف في المكرر والامر في ذلك سهل لانه مجرد اصطلاح والاول هو التفصيل والتمييز كما ذكرنا الخامسة النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب التكرر عند اهل الهندسة على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت معطوفة او لم تكن او بالعطف فنسبة النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين لانه اذا قيل ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين متوزعا عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين الى الثلثة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردتان وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه لان نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس في واحد من هذه الصور الثلث نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة متحدة وفي الاخريين نسبتان مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فثمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين ومنه يظهر انه لا بد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة وللثاني الى الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى وان كانت النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف والمضاف اليه يكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير كنصف النصف فان نسبته الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة النصف الى الاربعة وكل منهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبته الى مخرجه وهو ستة وثلثون مثناة مؤلفة عن نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو الستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه امثاله في جميع النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها وهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعمها وان كان التأليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه فهي النسبة المؤلفة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية ففيه ثلث نسب متحدة يتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد ونسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبته الى الرابع وهي المسماة بالمربعة للتناصف وكنسبة ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها نسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلث ثلثه الى ثلثة وهو ثلث ثلثه ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثه ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيها اربعة اعداد متناسبة وقس عليه نظائره وان كان التأليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر فهي مربعة بالتكرير وانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف النصف الى اثنين وهو نصف نصف النصف ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف النصف ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التأليف باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وهكذا الى العشرة والحاصل ان تأليف النسبة عبارة عن اضافة نسبة الى اخرى ولا بد فيها من عدد وسطين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك ثلث نسب وان كانت ثلثة يكون النسب اربعة وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد الاضافة السادسة نسبة الانصاف كنسبة التنصيف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين عددين او بين مقدارين تكون نسبتها في ضعف العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من الكسور فتبقى تلك النسبة بعينها فتكون بين الاثنين والاربعة نسبة التناصف وبين الاربعة التي هو ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية وبين العشرين التي هي اربعة اضعاف الخمسة وبين المائة التي هي اربعة اضعاف خمسة وعشرين تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة مثناة بالتكرير اي نصف نصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكرير وهي نسبة نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا السابعة ليس بين الواحد والاثنين

يعنون ان الواحد منشأ الاعداد والسردة عدة من يقول بكونه من ذوات ان مبدأ الزوج والفرد بل كون سببا للفرد
فيسيان ان يكون بعده او فردا الا ان كون فردا انسب العدد بالفردان لاحدهما الوحدة والسبب لذلك العدد الاوسط
ان يكون بين كل عدد دائر على ما تحت بواحد فكل عدد يكون تحته فرد يكون بحروجه لزيادة عليه بواحد فيدخل به
سرديه وان كان هذا فيه الحق كما ان اول زوج مل يلزم ان يكون فردا الزيادة على لزوجه بواحد يكل عدد دائر
في بعضه واحد يكون فردا واما من لا يقول بكون الواحد عددا فنقول لو كان العدد الوسط هو ما اشتق الزوجان ثم يبق
كسب وهو اول كان فردا لزم ان لا يكون لاثنين على الواحد والاثنين دونها الثامنة ليس بين الواحد والاثنين
نسبة مثله بتكرير وانما بينهما نسبة الضعفية من الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة مفردة فلذلك وجود
نسبة مثلث بالتكرير بل وجود النسبة المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني
الى الثالث فيكون وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين حتى يتحقق
بينهما تكرار النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما يتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما متوسط
كالواحد والاثنين متقاربان فلا يتحقق بينهما الا النسبة المفردة فان المؤلفة التاسعة النسبة بين الشيئين تكون على نحوين
احدهما ان يوجد فيهما امر اي معنى مشترك بان يكون شيء واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب اليه ويكون ذلك الشيء
بتمامه يستوعب مرة في كل منهما وهذا النوع من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في الاعداد اولا وبالذات فان كل
عددين لهما امر مشترك فيهما وهو الواحد فان الشيء منهما بتمامه يعد مرة في كل منهما ولم يبق شيء منهما وفي المقادير والاجسام
انما يوجد من حيث عروض العدد لها ثانيا وبالذات والثاني ان لا يوجد بينهما امر مشترك وهذا النوع من النسبة يسمى نسبة
صمية كما في الاجسام على تقدير اتصالها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة الى اجزاء غير متناهية فلا يقف عند حد
حتى يتصور وجود امر مشترك يعد كل جزء يعرض من اجزائها ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركيبه من الجواهر الفردة
فيبقى ويتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد في الاعداد فيعد الكل مرة بعد مرة دون الجسم
العاشرة النسبة العددية والصمية مختلفتان في الاحكام فكم من حكم يعرض من النسبة العددية دون الصمية وكم من
عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر **فاذا** استقمت على معرفة ما ذكرنا هذه المقدمات العشرة التي
تبين الصحيحة فالآن نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثباته **قال** رحمه الله الثانية
اي الحجة الثانية من الحجج القائمة على اتصال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهي ماخوذة من كلام المحقق جلال الدين
الدواني وانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم
العروس فيكون القطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة
الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير وليس في الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد
انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية وزواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط
مستقيم واصل من احدى زواياه الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل وينقسم المربع به الى مثلثين متساويي الساقين
احدى زوايا كل منهما وهي بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه
في نفسه كما سيأتي المقدمة الاولى عكس العروس وهو الشكل السادس والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس
باسقاط بعض مقدمه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ ودعواه ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة
مساو لمربعي ضلعيها ولاثباته طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم
بقطره الى مثلثين احدى زوايا كل منهما قائمة فهي زاوية قطره وتر زاوية قائمة وضلعاه المحيطان بها هما ضلعا المربع من اضلاعه الاربعة
المتساوية وقد ثبت في العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيه المحيطين بها فيكون مربع قطر
المربع الذي هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين
متساويين بحسب الفرض فمربعاهما ايضا متساويان فما كان مساويا لمجموعهما يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو
لم يكن ضعفا لكان اما مساويا له او انقص منه واما ازيد منه من غير ان يكون ضعفا والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ان
لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس
واما الثاني فلانه اذا انتقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع اخر ايضا لانهما متساويان فانتقص
عن احد المتساويين ينقص عن متساوي الاخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف
العروس واما الثالث فلانه لو لم يكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر اخر تكون زيادته على مربع الضلع الاخر مثله لو من تسليم
فلا يكون مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون التقرير على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اي ضلع
المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة مثناة بالتكرير اي بحيث متى ثنيت بالتكرير بان تضاف الى نفسها صارت ضعفا
وذلك لان يرجع المعنى الى النسبة التي ثبت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت
ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر الذي هو جذر مربع القطر الى الضلع الذي هو جذر مربعه
نسبة اذا صارت مثناة صارت نسبة الضعفية وجه الملازمة والمربع ما بين بقوله لما تبين اي ظهر في الاصول وهو كتاب
اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف

وكسر اللام بمعنى ... سالكه وكسر القاف التمه آخره سين مهملة مذكور في كتب التواريخ وقيل مصحف من ...
المهندس ... المتوفى سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون واسمه
الهمزة وكسر الدال وبالعكس لفظ يوناني مركب من اقلي بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اي مفتاح
الهندسة انتهى وفي القاموس اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن سادا اقليدس اسم كتاب غلط
انتهى ويمكن ان يدفع بان مؤلف كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستاني في كتاب الملل والنحل حيث
قال من تكلم في الرياضيات وافرد علمها وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال سلك موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده
الرومي في شرح اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكي ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل
كتاب الاصول واستعصى عليه حله وتحديد ... لما ان الكتاب من كل واحد منهم ومجاورة بعضهم ان في سنة ... بالسوم
ملك ... تسلم ... في الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه واشتهر اسمه حيث اذا قيل كتاب اقليدس يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة
اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلامهم واضح زاده ان اقليدس ما صنف كتاب الاصول بل هذبه وحرره
وكونه مؤلفا ... رسالة الكندي في اغراض اقليدس ان هذا الكتاب الف رجل يقال له ابلونيوس النجار وانه رسمه خمسة عشر
قولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده اقليدس فامره باصلاحه وتفسيره
ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر
واهداهما الى الملك واستمتعا الجملة ثم نقل من اليونانية الى العربية جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفي نقله نقلين احدهما
يعرف بالهاروني وهو الاول والثاني هو المسمى بالمأموني وعليه يعول ونقل ايضا حنين بن اسحق العبادي المتطبب المتوفى
سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة الحراني سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ نسخة ثابت انتهى
كلام صاحب كشف الظنون وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة بن هارون
الحاسب الحكيم الحراني نسبة الى حران مدة ... هو الذي اصلح كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق ...
... انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة الطب وكان
يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب
المجسطي واكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان اليونان انتهى من ان نسبة المربع
الى المربع نسبة الحد الى الحد مثناة بالتكرير هذه الدعوى للشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول
وحاصله ان كل مربعين يقع بينهما عدد يتوالى الثلثة متناسبة ونسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليكن المربعان
ا ب ... ويكون ه نسبة ا كنسبة ج ... وكذلك نسبة ه ب ... وقد تبين ا ب ه وصارت ا د ... متناسبة فنسبة
ا الى ب ... ج ومثناة بالتكرير وذلك ما اردناه وتوضيحه ...
... في ... ستة عشر ... مربعه ... الاربعة في ...
وعشرون وهو ... في ... يكون كنسبة احد ... الى الآخر الاخرى
الى ان الاربعة ... الستة وكذلك ستة عشر الذي هو ... اربعة ... اربعة وعشرين الذي هو
... الاربعة والستة ... الستة ... الاربعة مثل ... زيادة ... وكذلك اربعة وعشرين
... مثل ... اي ... وفي ... قد ... في موضع آخر من كتاب
الاصول ... نقول ليكن ... الاول ثلثة ... والثاني اربعة ...
... والاول يكون تسعة ... والثاني ستة عشر ... اي ثلثة في اربعة ... اثنا عشر وهو ...
الجذرين ... وسطا بين ... ٩ ١٢ ١٦ ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة اي تسعة الذي هو
مربع ج اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو مسطح الجذرين كنسبة الجذرين اي ثلثة واربعة ... الى اربعة
... فكذلك التسعة ثلثة ارباع ... ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو ...
الى ب الذي هو مربع د اي اربعة تكون كنسبة الجذرين ... مثل ... مع زيادة ... ستة عشر مثل
اثنا عشر مع زيادة ربعه ... الى ه كنسبة ه الى ب ... متساوية ...
... من الحادي عشر من المقالة الخامسة ... الى اربعة ...
... الى ... الى ب ... الاول اليه كنسبة ...
الاول ووسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الجذر الاول اي ثلثة الى الوسط اي اثنا عشر وهو ...
كنسبة الوسط الى الطرف الثاني اي ستة عشر وهو مربع الجذر الثاني اي اربعة وهو ... ثلثة ارباع ...
ارباع اثنا عشر ... ثلثة ارباع ستة عشر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثاني ...
النسبة بعينها مثناة بالتكرير ويكون التسعة ثلثة ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ...
المربع الاول الى المربع الثاني كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثاني مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه فان قلت ...
النسبة بهذا الوجه الذي اورده اقليدس انما يكون في ... والكلام في المقادير المتصلة ...

نسبة قلت لو تقدر تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يتحقق له مشترك فيجرى هذا الكلام بل يقال لو ثبت مقادير
من جواهر فردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع متناظرة نسبة القطر والضلع لا تمام بعض من بيان في تقرير
بدءكر والعرى في تحرير الشكل المسطور وهذه النسبة بالمة الى حد الصحيحة وليست هذه النسبة في الاعداد ونسبة
القطر الى الضلع فهذا لا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كما قيل وفيه ان سياق كلام الشارح يحكم بانه مسموم
بل لنسب المنطقة بين الاجسام بالذات وتصريحه بابطال الجزء عليه ولو قرر بهذا النمط يكون الامر بالعكس قال و لى
بذلك يكون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر ولا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق
فيما بنا على هو ثابت في المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة في مواضعها تصوير لحد اضلاع المربع في ضلع المربع الاخر
يكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الاخر كنسبة الضلعين
نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة المنطقة بعد نسبة
الى نسبة العددية بين الواحد والاثنين عدد اى عدد صحيح كما بينها في المقدمة السابقة لم يوجد في الاعداد اى فى الواحد
والاثنين وذلك لانه لو وجد نسبة يكون مثناها هو النصف حاصلة لما ليس بين الواحد والاثنين عدد كما حقق في المقدمة السابعة
ولو وجد لنسبة مؤلفة مضاعفا مع التثنية بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين اليه كنسبته الى الطرف الاخر لتوجد
بين الطرفين بينهما نسبة مؤلفة كما فصلنا في المقدمة الثامنة واذا لم توجد تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد في ما فوقها
من الاعداد وقد يورد عليه بوجهين احدهما ان غاية ما ثبت في المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين
وانتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون الوسط الذى به يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وثلث او واحد
وثلث ونحو ذلك فيكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين فيحصل النسبة المؤلفة وثانيهما انه يجوز ان يكون الوسط واحدا
مع كسر والجواب عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين الاولى انه قد بين اقليدس في الشكل التاسع عشر
من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد كانت متناسبة كان مسطح الاول في الرابع كمسطح الثاني في الثالث وان كان المسطح كالمسطح
كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر متناسبة نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح
الاول في الرابع اى حاصل ضربه فيه اثنان وثلثون وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذا
الشكل ان كل ثلثة اعداد وان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا
ترى الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اى حاصل ضربه
في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو بعينه مربع الثاني وقس على هذا
وبالجملة فاذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون الوسط منها مربعه مسطح الطرفين والثانية ما ذكره الشارح في الحجة الاولى انه
ليس لكسر مجرد اى ليس كسر مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك لانه قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط
يساوى مجموع مربعى قسميه وضعف مسطح احدهما في الاخر ويستفاد من ما ذكره في اثباته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فكل عدد
من عدد يساوى مربعى قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الاخر مثلا اذا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين
اثنين واحدا تام بعينه فصار ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الاخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل
ستة عشر وهو مربع الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة وواحد وواحد تام بعينه صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الاخر
وضعفنا حاصله صار ستة واذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا وكسرا
وسميناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واحد بالمربع الصحيح لا يكون صحيحا اذ معناه ان تضرب الصحيح في الصحيح عبارة
عن اخذ المضروب بعدة احاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة وانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس مرات فيكون عشرين
وقد تبين لك فيما اذا اردت تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الاخر واذا ضرب الصحيح في صحيح
احد بعدة احاده بنفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا وضرب الكسر اى كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب
الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد الكسرين المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الاخر وحصل من ضرب كسر
في كسر اكثر منه لم يحق هذا التناسب مثلا اذا ضربنا نصفا في ثلث يحصل سدس وهو نسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه
كما ان الثلث ضعف السدس كما ترى في الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف ولو ثبت
تلك نسبة نصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى في الستة فان سدسه واحد
وهو مع مثليه نصف اي كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اى الصحيح والكسر في الاخر بان نضرب الصحيح
في مخرج الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او نسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر في الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب
اربعة في سبعة فقسمنا الحاصل وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو المطلوب واذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع ما بقى
قسمين لا يحصل عدد صحيح لانه لو جاز ان يحصل من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل على حاصل مربع الكسر السابق في الصحيح
ان لا يحصل نفى الكسر لانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تخالف الحسية لان
مربع كسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه وضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل فان تثبت زيادة تفصيل
فى جنس البسط واشتغال ذا فرضنا الصحيح مع الكسر فمربع الصحيح صحيح ومربع الكسر كسر اقل منه فيكون من غير جنسه وضعف
المجهول الكسر كسور من جنس الكسر الاصل ولا يتولد الى يبلغ هذا الضعف خارجا من المخارج الصحيحة اوينزل عليه او ينقص

مسئلة بعد ذلك ثم ذلك من تربيعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا اوان لا دعليه يكون المجموع زائدا
على الصحيح بشئ مربع كسر وهذا الزائد وان نقص عنه الا به من كسر ينتهي من جنسه ولا يكفي مع مربع الكسر به اوبه
من جنسه والصورة ونسبه بان في العدد الصحيح يكون كسورا متجانسة من اي نوع احد فيكون المجموع فيهما يساويه صحيحا وثانيا
لا يلزم مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يسع الشروع منه لا صحيحا بالطير انه ليس للكسر مع الصحيح مربع
صحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح يساوي المجموع من تضعيفه مع ضعف سطح احدهما في الآخر وليس فليس وذلك ما اردناه
ولنوضح ذلك في مثال ولكن اشكل ساقا نقول اذا نزد ما بثلثة وكسر امثلا النصف واحد نا مربع الستة ولا بد ان يكون عددا
صحيحا او مع سعة واحد نامربع النصف ولا بد ان يكون اقل منه وهو الربع لان واسطة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته
في صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج في مخرجه وهو الحاصل الثاني ويقسم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر
منه وينسب اليه ان كان اقل منه فههنا لو نقايله ذا ضرب صورة النصف اي الواحد في صورته حصل واحد ومخرجه في مخرجه
حصل اربعة ونسب الاول الى الثاني وجد الربع فيكون مربع النصف واحتم ستا من مربعي السبعين التسع والربع
ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلث اي صورته وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف وهو سطح
احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه حصل ستة انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا فيصير ستة ثم ضربته في النصف يحصل ستة
انصاف لان ضعف ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب ضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربته في الخمسة فضعف
الحاصل يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين اولا ثم ضربته في الخمسة يحصل عشرون ايضا واحتم عشر بالتسعة والربع وستة
انصاف واذا جمعناها حصل احد عشر والربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا الحرف الكسر مع الصحيح واما اذا انفرد الكسر
مجردا فالبيان فيه واضح لانه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت لم يعلم من دا ميها فظهر انه ليس للكسر مجردا الكن اذ
مركبا مع الصحيح مربع صحيح الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجري في الكسر
المعطوف كالخمس والتسع مثلا ومربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون انضمام بعض اجزائه او كل
اجزائه يحصل كسورا تامة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور
مفردة او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا الا ترى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى الستة فانها كسور متجانسة يبلغ
مجموعها عددا صحيحا واجيب عنه بانه توجيه انا اذا الحقنا بعدد الثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا يخلو اما ان يكون مجموعها
عددا صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد والعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح ومربعه يكون صحيحا
لا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة
وعشرون ونصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فيضم هذا الصحيح مع الصحيح
المفروض وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح
في الكسر ويجري البيان المذكور فيه واما الكسر الناقص من الواحد كالنصف والثلث فحينئذ يكون مربع الصحيح الملحوظ مع الكسر المعطوف
ولا بد ان يكون مساويا لمربعي الصحيح والكسر وضعف سطحيهما ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مفردا كان او معطوفا
اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور ان لم يضم الى مربع الكسر
زائد فيه فلا يكون المجموع صحيحا واحد لم يعلم يكون ناقصا بوجه من الكسر لانه يضم بانضمام مربع الكسر صحيحا لانه من جنسه فوق
ان القائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى بطلان النقصان بكسر مغاير لكل منهما الا ترى ان نصف
العشر وخمسه ونصف خمسه مع اجتماعها يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر عشر مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس
الخمس فيحتمل حينئذ ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا للتكميل هذا النقصان فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واذا
تمهدت لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان تكون بين الواحد والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه
كنسبته الى الاثنين لتحصل النسبة المتوسطة واللازم ان يكون سطح الطرفين اي حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني
اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل والاول كان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد لا
صحيحا لكون سطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية والملزوم مثله **ويمكن الجواب** عن الايراد الاول
ايضا بتمهيد مقدمات اخرى **الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء
متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المعنى لعلك تقرر في مقره **الثانية** ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر
غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين بالنسبة الى الاربعة والخمسة
بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه وغير ذلك من
الكسور المتداولة **الثالثة** الكسر العددي مبدءه مبدء الاعداد وان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى اذا نسب الى ما فوقه
يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يقع في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى وان ما يوجد من كسور الاعداد ليست
اعدادا والا لم يبق الواحد مبدءا لها هذا **اذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسطين الواحد
والاثنين واحدا مع كسر او كسرا مجردا لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر كسرا عدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان اما
الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فيبطل به توسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد في السلسلة النازلة **وبوجه آخر** نقول الواحد مع الكسر

بين وسطا عدديا اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد بين
الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني ويكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فيكون نسبة مثناة نسبة
بين عددين وتوجيه آخر لو كان الوسط واحدا مع كسر فيمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين حتى اذا فرضنا واحدا مع ربع
كان ذلك في خمسة ارباع وكان الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذي هو كالواحد الى خمسة كنسبة ثمانية
وتبين منه جمهرة تامله فانه جواب عن الايراد الثاني ان الكسر الصمي من خواص الكم المتصل ولا يجري في الكم المنفصل
فلا نسلم ان الكسر الصمي من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اي المفهوم الذي تركب منه العدد كسر
من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل لوقوعه في الخارج يمكن ان ينتزع منه
الكسر الذي ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع ولا يمكن فهم كسر منه
عدد اثنا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمي تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون
موجودا في الخارج بل في الوهم كالخطوط المنتزعة وكما يعقل فيه الكسر الصمي الذي ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل
من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية والفرق تحكم وفيه انه قد تقرر في محله ان نسبة الكسور كنسبة الاصول
الموصول كنسبة الكسور وكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اي عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره
وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية
لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل والملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط
كسرا صحيحا او عددا مع كسر فهي ان يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية ولا تكون نسبة الواحد الى الاثنين مثناة
لنسبة عددية والكلام فيه بقي وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم النسبة المؤلفة
فيما بينهما وعدم وجود تلك النسبة في ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا انقص منهما
عددان على نسبة لكان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكره اقليدس في الشكل الثامن من المقالة السابعة انه اذا كان عددان احدهما
آخر ونقص منهما عددان احدهما كتلك الاجزاء للآخر لسطر من التنظير بقي عددان احدهما ايضا تلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين
عددين اي عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثالث ضعف الاول بالتكرير واذا انقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهي الى
الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما تضعيف بالتكرير واللازم باطل لما مر والملزوم مثله وثانيها انه قد ذكر اقليدس في الشكل
الحادي عشر من المقالة السابعة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضعيف
بالتكرير في عددين يستلزم وجوده في الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا انقص من النصف واحد ومن الضعف
اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس في الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة
يعد جميع الاعداد التي على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر ورابعها انه اذا كان عددان يكون احدهما نصف الآخر وبينهما عدد ثالث
اذا انقص منه على محاذاة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة في الباقي مثلها كما يفهم من الشكل
المذكور سابقا وخامسها انا اذا انقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر
الى الاثنين فلا بد ان ينتهي تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من الاثنين وذا باطل لما مر وسادسها لو وجدت
الصمية في موضع مثناة لنسبة عددية لتحققت هناك ثلثة اعداد والوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون موسوما
بكسر من الكسور العددية واذا انتهت النسبة الى الواحد والاثنين امكن لنا ان نلحظ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة
فيكون كسرا لا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد يستدل على انتفاء النسبة المثناة الصمية في الاعداد
بوجوه اخر ايضا منها انه قد تقرر انه ان كانت ثلثة اعداد متناسبة فسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث
يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول فيكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تأليف النسبة
ولا جرم يكون سطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول وسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع
النصف لان مربع النصف عبارة عن تضعيف النصف بعدة آحاده وسطح الضعف عبارة عن تضعيفه بعدة آحاد النصف وان شئت قلت سطح النصف
في الضعف عبارة عن تضعيف النصف بعدة آحاد الضعف اذ سطح عدد في آخر كسطح الآخر فيه كما بينه اقليدس في الشكل السادس
عشر من المقالة السابعة ولا جرم يكون سطح النصف في الضعف وان شئت قلت سطح الضعف في النصف وبالجملة سطح الطرفين
ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون سطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر والملزوم مثله ووجه
الملازمة انه لو كان سطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف فيما
يلزم ان يكون الوسط ضعف النصف اي الطرف هذا خلف وجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت
اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها كان للاول نسبة الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبته الى الثالث اي الضعف
لزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها وتكريرها النسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه
ليس شيء من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع المتباينين متباين
كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة وجه آخر ذكره اقليدس في الحادي والعشرين
من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في صدر المقالة السابعة
هي التي لا يعدها عدد ما جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة ما متناسبة واقل الاعداد

انه تكون متناسبة ويشتمل اوائل نسبة ثلثية كثلثة وتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد منها نسبة
الى ما يليه وهي ادا نسبتها الى ما يليه نسبة ثلثية وهي اولها واسبه مثلية وكذا حال مرحلة سائرها على نسبة كونها مع نسبة
عشر والى ما سبق الى ما يليه من الاعداد التي كل منها بالنسبة الى ما يليه وقل ما تعد الى ما بعده والنسبة وهي امر احد
والاربعة مساويات وكلها على نسبة ما قلنا فنقول لو كانت نسبة بين العددين بحيث يكون مثلا
يكون اول الاعداد على ترتيب النسبة متالية ومربع المتساويين متساويات كما مر من عين امعام اعني الاكبر لا بد ان يكون ضعف
ما مربع الاعداد الضرورة يكون متباينين وجه آخر وذكر في الشكل السابع من مقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد
متوالية على نسبة والاول يعد الآخر فهو يعد الثاني فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لا بد ان
يعد الاول الثاني لان الضعف على النصف فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو غير ممكن فان الوسط يكون
من الاول وتساوى الثالث ولا يعده الاول كما هو ظاهر وجه آخر ان كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول
نصف الثالث فلا بد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة
يكون مساويا لمربع الوسط ويلزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت
اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط
وهو محال لان الوسط زائد على الاول وانقص من الثالث والثالث ضعف الاول فلا يكون عادا للوسط وجه آخر
قد ثبت من الثامنة ان الاول اذا كان عادا للآخر يكون عادا للوسط وثبت في الرابع عشر من الثامنة انه ان كان عدد يعد
عددا فمربعه يعد مربعه وهو معلوم من دليلنا ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر عندما وفيها وجوه اخر مستنبطة
من استعانة الشكل المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة الاطالة وفي ما ذكرناها كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ لو كان منها
لزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا والازم باطل والملزوم مثله فيكون نسبة قطر المربع
الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير اي توجد في المقادير دون الاعداد
فلا يكون نسبة قطر المربع الى الضلع مساوية لنسبة عدد الى عدد بل يكون نسبة صمية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار
ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما عاد مشترك بين المقدارين اي اذا نقص احدهما باسقاطه اي ذلك المشترك
مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد العاد
الى المعنى للجميع اي جميع الاعداد انها مشتركة فيه وما اسقط عنها مرة بعد مرة ادى لكل واللازم ان لا يكون ممنوع
لزم ان لا يتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصل في الاجسام دليل على ما بها
فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك لما ذكرناه ونظم الحجة على طريق القياس ان يقال لو كانت الابعاد من
من اجزاء لا تتجزى حتى امكن تركب المربع وقطره واضلاعه منها والازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره
واضلاعه وبين غيرها من الابعاد حيث تركيبها من الجواهر الفردة جاز تركيبها ايضا منها ولا وجه للفصل فان من
قال بالاتصال قال بالاتصال مطلقا ومن قال بالانفصال قال بالانفصال مطلقا ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة لزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال ولا اتصال فيها على تقدير تركيبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم تكن النسبة
الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد في الاعداد نسبة تكون مثناها
ضعفا واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه فنسبة المربع الى المربع نسبة العدد
الى العدد ومثناه بالتكرير والقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد
والاثنين عدد فليس في الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا
مع ذلك لما ذكرناه وبوجه آخر الاجسام والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه
النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع ظهورها متفق فيها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت
النسبة العددية واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة انحصار النسبة فيهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت
النسبة العددية لزم ان يكون في الاعداد نسبة صمية واللازم باطل فالملزوم مثله وبوجه آخر النسبة الصمية في الابعاد
موجودة وكل ما يوجد فيه لا تكون مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها وجد عاد مشترك فتوجد
نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما الصغرى فلان النسبة التي مثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون
النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلانه يمكن ان يعمل مربع قطر المربع ضعف
مربع الضلع ونسبة المربع الى المربع نسبة العدد الى العدد متساوية وبوجه آخر عندي اولا ثبت مقدمات الاولى
ان مخرج الضعف هو الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه وثانيها ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج مثناة
لانه كلما طلب الكسر زاد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف نصف النصف
ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وتحقيق ذلك نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة
مثناها ضعف ولا شيء من النسب العددية مثلها فليست نسبة القطر الى الضلع من النسب العددية

منثبت في العروس مع الحادي عشر من الثامنة وهذا الكبرى فلان نخرج المساواة في ملعن فيهم الاثنان فحكم للمقدمة الاولى
يكون مخرج اصل النسبة اقل من مهكم المقدمة الثانية فلما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد فهم يكون مخرجا
اصل نسبة لم يتحقق بين الاعداد نسبة يكون منتهاها من الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن نسبة القطر
الى الضلع عددية كانت صمية واذا كانت صمية كانت الابعاد متصلة **و بوجه آخر** تحقق النسبة الصمية دليل على
اتصال الابعاد وكلما يوجد الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلانه لو لم يكن متصلة كانت مركبة من الاجزاء فيتحقق فيها العاد المشترك فيتحقق النسبة العددية لا
الصمية فعند حلف ولما اوهم المقام من ان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون منتهاها الضعف
في الاعداد وهذا باطل فهذا ايضا باطل **و قد يورد** على الحجة بوجهين **احدهما** انا لو سلمنا مقدماتها تحقق القول
بها مستلزمة للزوم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم كون مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع واما كون نسبة المربعين
مثناة لنسبة الضلعين وذلك لا معنى تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر والضلع عددية او صمية لا سبيل
الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية لا يحتمل حصولها من تكرير الصمية
ونسبة الضعفية والصمية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية
مجهولة لا مساغ فيها لان يطق بالضعفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة
(معنى تكرير الزيادة) مثل الشيء عليه لزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية مضادة مباينة للصمية التي تكرير
فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية وتحصل من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية **واجيب عنه**
بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه زعم ان التكرير ههنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه
وليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ما ذكره المورد
واما اللزوم ما زعم الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب
الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به
المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما عاد حال متعلقا بالنسبة
التي هي مجهولة بالنسبة الى ما هو هي فليس ذلك من العلم بالمعنى في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف
وهي ليست صمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن
لما كان وان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يعلم من مثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد
العلم الذاتي انها كم هي وكيف هي **و ثانيهما** ان هذه الحجة ونظائرها مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال
الهندسية وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء سائر
الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان
متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
احدها ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار
دائرة واحدة وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا
يتوقف اثبات الكرة والاسطوانة والمخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق المهندسين
على الدائرة والدائرة التي ينتهي عليها جميع الاشكال ليست بثابتة الوجود حيث انكرها كل من كان الجسم عنده مؤلفا
من اجزاء لا تتجزى وانما انكرها هؤلاء وجود الدائرة بوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافي وجود الجزء اذ لو
فرضت دائرة مركبة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولا شك ان مقدار باطنها
لمقدار ظاهر ما يحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي سعة دائرة
الفلك الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك بان يكون بواطن
الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وثانيهما ما ذكر لا ثل ابطال الجزء يبتني على ثبوت
الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يبتني على ثبوت الدائرة وثبوتها يوجب نفيها انتهى كلامه ملخصا وجوابه
من وجهين **الاول** ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في طبيعيات الشفاء انهم لا ينكرون المربع القائم الزوايا
المتساوي الاضلاع ومثله ذكر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء لكن تقرير الحجة المبتنية على المربع يشعر وتبين ما تقدم
متاتية على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة وثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ
بعده للمقام غير موقوف به **والثاني** اما نسبت وجود الدائرة اليهم الزاما عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال كما
ذكر في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفاء ما
لو من حسب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله
فمختص بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما
يقولون لم يرد انها في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك لا نعرض فيها جزء على انه المركز وان لم يكن
ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المعنى ومن مركزا في الحس طرف خط مؤلف

من اجزاء لا تتجزى مستقيم ولكن ذلك خط الوجود مع فرض ما لا يتجزى وان طوبق طرفه الآخر جزء من الذى عند تخطيط
فاما ان يصعه ولمس الجزء الذى يلى الجزء الذى على استقامته وطابقه طوبق به من راس الخط المستقيم مطابقة ... وان
طابق ام كرر ذلك العرض وان زاد او نقص ويمكن ان يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون عند ... جزء بين لانه ان زاد زيل
وان نقص تمم وان نقص بالاثنين وزيد بالحاقه فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم وادا فعل كذلك غير جزء
تحت الدائرة ... في سطحها ... من اجزاء فان كانت في فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليست
المثل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج والفرج اقل منها في القدر فهي ادون مقسمة اذ الذى يملأ الفرج
اقل منه وكذلك فهو في نفسه منقسم وان يكن موضوعة في فرج ازيلت عن وضعه السطح من غير حاجة اليها حتى يكون
هذا آخر الكلام في هذه الرسالة وقد بقى بعد حبايا في الزوايا لم يمنعني من ايرادها الا خوف الاطالة وكان ذلك
في اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين وثلثمائة [illegible]
[illegible] حط عن ... وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين

التقرير الحادى عشر

صورة ما حرره ورصعه الفاضل الخبير في مبحث المتناة بالتكرير اعنى الكامل الماهر المولوى محمد عبد القادر
صانه الله العالى عن حوادث الايام والليالى قوله [illegible] مبحث متناة بالتكرير [illegible]
ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه لما انه قد ثبت في السابع والاربعين من المقالة الاولى من التحريرات كل مثلث قائم الزاوية
فان مربع وتر الزاوية القائمة مساو لمربعى ضلعيها اذ كان كل واحد من الضلعين متساويين في الصورة المفروضة يكون مربعاهما ايضا متساويين
ضرورة فثبت ان مربع الوتر ضعف مربع احد الضلعين وان مربع احد الضلعين نصف مربع الوتر ونسبة الوتر الى الضلع حين ثبتيهما بالتكرير
تكون النسبة المؤلفة صحيحة لانه قد ثبت في الحادى عشر من المقالة الثامنة ان بين كل عددين مربعين عددا متناسبا لهما ونسبة
المربع الى المربع هي نسبة ضلعه الى ضلعه متناة بالتكرير اى نسبة المربعين متناة لنسبة الضلعين فتكون نسبة الوتر الى الضلع حين التثنية
نسبة صحيحة والنسبة الصحيحة ليست متناة لنسبة عددية اصلا فثبت ان نسبة الوتر الى الضلع ليست متناة لنسبة عددية فتكون نسبة
الوتر الى الضلع متناة لنسبة صمية لانحصار النسبة فيهما لانه ليست النسبة الصحيحة متناة لنسبة عددية ولوجوه احدها ان نسبة مطلقا
لو كانت متناة او غيرها من النسب المؤلفة لا تتحقق بدون الواسطة وان يكون الطرفين متناسبة ولم يكن بين الواحد والاثنين
عدد لم تتحقق نسبة يكون مثلها هو الضعف واذا لم تتحقق بين الواحد والاثنين نسبة يكون مثناها هو الضعف لم تحقق في اضعافهما ايضا
لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولانه لو كان لكان اما صحيحا او كسرا والثانى [illegible] والثالث [illegible] لو كان بين اضعافهما
عدد كسر يكون سطح الطرفين مساويا لمربع الوسط لما يظهر من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة سطح الطرفين مساو
لمربع الوسط وبالعكس فيكون صحيحا وكسر حد للسطح الطرفين وهو باطل لما مر في الحجة الاولى من ان الكسر مفردا كان او مركبا لا يكون عددا
لانه عدد صحيح فثبت ان ليس بين الواحد والاثنين عددا في اضعافهما ايضا لو تحققت نسبة يكون مثناها هو الضعف بين اى اضعافين كان
لوجب ان تتحقق في اجزائهما ايضا لما ثبت في الخامس عشر من المقالة الخامسة ان الاضعاف التي كانت نسبتها هي نسبة الاجزاء وتحقق هذه النسبة
في اى اضعافين كان مستلزم لتحقق هذه النسبة في الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما
وهو ظاهر البطلان وثانيها انه لو كانت هذه النسبة متحققة في اضعاف الواحد والاثنين لوجب ان تتحقق هذه النسبة فيما اذا نقص
الاضعاف مرة بعد اخرى حتى يكون النقصان متناهيا اليهما لما يظهر من الحادى عشر من المقالة السابعة من انه اذا نقص من العددين
عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة وتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف في الواحد والاثنين ظاهر البطلان
كما مر في الدرس السابق وثالثها انه لو تحققت هذه النسبة فيما سوى الواحد والاثنين في اى عددين كان لكان بينهما واسطة ويكون
الجميع متناسبة وتكون بين الواحد والاثنين ايضا ويكون الكل اى الواحد والاثنان والواسطة متناسبة بنسبة العددين لما يستفاد
من الثامن من المقالة الثامنة من انه لو وقع بين العددين اعداد ويكون الجميع متناسبة لوقع بين كل عددين على نسبتهما
اعداد بقدر الاعداد التي وقعت بين العددين ويكون جميعها متناسبة على نسبتهما فتحقق هذه النسبة في الاعداد اى على الواحد
والاثنين مستلزم لتحققها في الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل لانهما على نسبة اضعافهما وتحقق هذه النسبة فيهما
مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو باطل كما مر غير مرة واحدة ورابعها ان نسبة الوتر الى الضلع عند التثنية نسبة صحيحة وليست
بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف لان نسبة الاثنين الى الواحد صحيحة وليست مثناة لنسبة عددية واذا لم تكن نسبة الاثنين
الى الواحد متناة لنسبة عددية لا تكون نسبة صحيحة بين اى عددين كان متناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل سلسلة من
تلك النسبة الصحيحة ومما يحقق ان جميع الاعداد التي تكون بينها صحيحة كما يظهر من العشرين من المقالة السابعة ان اقل الاعداد على
نسبة يعد جميع الاعداد التي على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر فلما امتنعت نسبة يكون مثناها هو الضعف في الاثنين والواحد امتنعت
فيما سواهما ايضا واذا لم تكن نسبة صحيحة لنسبة عددية تكون متناة لنسبة صمية لا محالة لانحصار النسبة فيهما كما مر وحقق نسبة الصحيحة
مستلزم [illegible] لانه لو لم يكن الجسم متصلا لثبت جزء لا يتجزى وثبوت جزء لا يتجزى مستلزم لتحقق نسبة عددية لان الجزء الذى لا يتجزى
يكون بمنزلة الواحد والاعداد ويكون عدد الجميع الاجزاء فتتحقق نسبة عددية وقد ثبت انها ليست متحققة هذا خلف والمطلوب ثابت